STIMSON

DOHA FORUM
منتدى الدوحة

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH

تقرير مستقبل التعاون الدولي لعام 2023

بناء مستقبل مشترك:
ابتكار الحوكمة لحل المشاكل العالمية والإقليمية

Global Governance Innovation Network

نبذة عن منتدى الدوحة

منتدى الدوحة هو منصة عالمية للحوار، تجمع القادة في السياسة لمناقشة التحديات الحرجة التي تواجه عالمنا، وبناء شبكات مبتكرة ومدفوعة بالعمل. وتحت شعار «الدبلوماسية، الحوار، التنويع»، يعمل منتدى الدوحة على تعزيز تبادل الأفكار والخطاب، من أجل صنع السياسات والتوصيات الموجِّهة نحو العمل. وفي عالم يسهل فيه اختراق الحدود، فإن تحدياتنا وحلولنا مترابطة أيضًا.

نبذة عن ستيمسون

يعزز مركز ستيمسون الأمن الدولي والازدهار المشترك، من خلال إعداد البحوث التطبيقية والتحليل المستقل؛ والمشاركة العالمية، والابتكار في السياسات. وعلى مدى ثلاثة عقود، كان ستيمسون صوتًا رائدًا في القضايا العالمية المُلحّة. تأسس مركز ستيمسون في السنوات الأخيرة الشفق من الحرب الباردة، وكان رائدًا في اتخاذ خطوات عملية جديدة نحو الاستقرار والأمن في عالم غير متقلب. أما اليوم، ومع دخول التغييرات في الطاقة والتكنولوجيا حقبة جديدة مليئة بالتحديات، فإن ستيمسون هو في الطليعة: بإشراكه أصواتًا جديدة، وتوليده أفكارًا وتحليلات مبتكرة، وبناء حلول لتعزيز الأمن الدولي والازدهار والعدالة.

يهدف برنامج ستيمسون العالمي للحوكمة والعدالة والأمن، إلى تطوير مؤسسات عالمية وإقليمية أكثر قدرة للتعامل بشكل أفضل مع التحديات العالمية الحالية والناشئة، وخلق فرص جديدة من خلال العمل الفعّال متعدد الأطراف، بما فيه مجتمع الأعمال العالمي والمجتمع المدني. يُمكِن زيارة شبكة الابتكار العالمية للحوكمة، وهو المشروع التعاوني المشترَك لمركز ستيمسون، والمجلس الأكاديمي لمنظومة الأمم المتحدة (ACUNS)، و CIPÓ Plataforma، وجامعة ليدن على الموقع الإلكتروني: https://ggin.stimson.org/.

نبذة عن المعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية

المعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل متعدد التخصصات، يهتم بالتحديات العالمية للحوكمة والتطورات التي تُعرِّف بالتقدم والازدهار والتنمية، إضافةً إلى السلام (GAP). يسعى المعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية إلى توثيق الاتجاهات، وفهم العمليات، وتفكيك علاقات القوة، وتحليل الأسباب الجذرية، واستكشاف حلول السياسات. يجمع عملنا بين التحليل الهيكلي وقوة الخيال، لتجاوز الاستقراء التقليدي للتطورات والاتجاهات الحالية. إن أبحاث المركز وقدرته على عقد حوارات عالمية حول السياسات بين المعنيِّين أصحاب المصلحة، توفّر لصانعي السياسات في دولة قطر والمنطقة، البصيرة اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل، وذلك بالنظر في الاحتمالات والسيناريوهات والنتائج المستقبلية.

تأسس المعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية من قِبَل جامعة حمد بن خليفة التابعة لمؤسسة قطر؛ وبالشراكة مع شبكة من المتعاونين المحليين والإقليميين والعالميين الرائدين؛ وهي دولية في توجهها، وغايتها إحداث تأثير هادف على السياسة العالمية من وجهة نظر عربية وإقليمية.

منشورات ذات صلة (يشارك في نشرها منتدى الدوحة ومركز ستيمسون)

Reimagining Governance in a Multipolar World (2019)

Coping with New and Old Crises: Global and Regional Cooperation in an Age of Epidemic Uncertainty (2020)

Building Back Together & Greener: Twenty Initiatives for a Just, Healthy, and Sustainable Global Recovery (2021)

Rethinking Global Cooperation: Three New Frameworks for Collective Action in an Age of Uncertainty (2022)

حقوق النشر محفوظة © سبتمبر 2023، مركز ستيمسون
1211 شارع كونيتيكت شمال غرب، الطابق 8،
واشنطن العاصمة 20036
هاتف: 202.223.5956 | stimson.org

يرجى الاستشهاد بهذا المنشور على النحو التالي:

تقرير مستقبل التعاون الدولي 2023، من إعداد: ريتشارد بونزيو، ونودهارا يوسف، وفريدي مالينسون، ومحمد شاروخ. صادر عن: مركز ستيمسون، ومنتدى الدوحة، ومركز الدراسات الاستراتيجية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والدوحة، قطر.

سبتمبر 2023

تقرير مستقبل التعاون الدولي لعام 2023

بناء مستقبل مشترك: ابتكار الحوكمة لحل المشاكل العالمية والإقليمية

من خلال تقديم مقترحات ملموسة لتعزيز العمل الجماعي، يوفّر هذا التقرير للمشاركين في منتدى الدوحة والمواطنين المعنيين في جميع أنحاء العالم، الأدوات اللازمة للمساعدة في مواجهة تحدِّيْن مُلحّيْن للنظام العالمي ورفاه الشعوب.

على الرغم من الأزمات العميقة التي تواجه العالم، إلا أن البشرية لم يكن لديها، في أي وقت مضى، مثل هذه الوفرة من المعرفة، أو الموارد، أو الوسائل التكنولوجية، لمعالجة المشاكل الدولية بفعالية من خلال العمل الجماعي. وعلى هذه الخلفيّة، يسعى تقرير مستقبل التعاون الدولي 2023 (FIC'23) إلى تسهيل تعاون أعمق بين الحكومات، والمجتمعات المدنية، والزعماء الدينيين، ووسائل الإعلام، ومجتمعات الأعمال، والمنظمات الدولية؛ لمساعدة الأجيال الحالية والمستقبلية على تحقيق إمكاناتها الكاملة. ويركز على ما تحتاجه مؤسسات وممارسات التعاون العالمي والإقليمي لمواكبة الاتجاهات التخريبية في التكنولوجيا السيبرانية، ومواجهة التحديات المدمرة للنزاع المستمر. ويوضح كيف يمكن للمبادرات المصمّمة بعناية والمسؤولة في مجال الحوكمة السيبرانية، بما في ذلك تنظيم الذكاء الاصطناعي، وفي تنشيط بناء السلام، أن تفيد الشعوب والأمم، وتؤثر على نتائج قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2023، وقمة المستقبل في سبتمبر 2024. وليس لدى البشرية وقت تضيّعه في التواني عن تنشيط حل المشاكل العالمية والإقليمية في هذه القضايا وغيرها من القضايا الشائكة، من خلال التعاون الدولي القائم على المبادئ، وبالتركيز على المستقبل.

فريق البحث والإنتاج

ريتشارد بونزيو (مدير البرنامج)، ونودهارا يوسف (المنسق التنفيذي لشبكة الابتكار في الحوكمة العالمية)، وفريدي مالينسون ومحمد شاروخ (باحثان ومحرران)، ووليام دورش (محرر وزميل متميز)، وجوريس لاريك (مستشار أول وزميل غير مقيم)، وجيسون هاوزنلوي (باحث وزميل شباب)، وماجستير تصميم المجموعة (ليزا واينبرغر وكلير زيلين وفيكي جراي وولف وبنجامين براون). فريق المعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية: آمنة خوار بات والديار جينتاييف، والمشرف سلطان بركات. فريق البحث العملي لبرنامج الدراسات العليا في الشؤون الدولية بالمدرسة الجديدة: سالي مودي، وروشان سيهوتا، وهنريتا سكارينج، ومشرف التدريب العملي: بيتر هوفمان.

شكر وتقدير

ويود فريق التقرير أن يعرب عن تقديره للدعم والتشجيع اللذين قدمهما من المعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية: سلطان بركات؛ ومن مركز ستيمسون : بريان فينلي، راشيل ستول، أوكسانا بيلاس، ريان ماكلانهان، جوستين سوليفان، كيتلين جودمان، أدريان كوفلي، وخواكين ماتاميس. وللزملاء الذين قاموا بمراجعة الأقسام السابقة من التقرير، أو الموافقة على إجراء مقابلة لهذا المشروع، نود أن نشكر كلًّا من: لجنة ESafety الأسترالية، ماريان بيشيم، روبرت بيرج، توم بويتلار، روب دنكان، ماريا فرناندا إسبينوزا، آن ماري جوتز، كيلي جريكو، همايون حميد زادة، بيتر هوفمان، جيفري هوفينز، موينداوا كيوغورا، جوليان مولر كالر، آدم نوسال، إليزابيث بيج، دانيال بيريل، كريستينا بيتكو، ساجي بريليس، أليسون بيتلاك، إيلا سيري، إيشان شاه، مزنة صديقي، كريستينا ستيفان، وفيرغوس وات.

كما نود أن نتقدم بشكر خاص إلى مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات، وإلى كل المؤسسات التي قامت بتأسيس ورعاية الشبكة العالمية للابتكار في الحوكمة، جنبًا إلى جنب مع مركز ستيمسون، وهي: المجلس الأكاديمي لمنظومة الأمم المتحدة، وبلاتافورما CIPÓ، وجامعة ليدن.

تـوطئــة

من موضوعات مواجهة تغير المناخ، وأشكال الفقر المدقع، إلى الصراعات التي طال أمدها، وتآكل حقوق الإنسان؛ يمثل التعاون الدولي الفعّال ضرورة أخلاقية وعملية على حد سواء. ونظرا لهذه التحديات الهائلة، فإن اجتماع قادة العالم في نيويورك في قمة أهداف التنمية المستدامة هذا الشهر، وقمة المستقبل في العام المقبل، يأتي في الوقت المناسب ويتسم بأهمية حاسمة. ومع وجود 15 في المئة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح هذا العقد (ومن المرجح أن يعيش أكثر من 500 مليون شخص في فقر مدقع بحلول عام 2030)، فإن تحقيق النجاح في كِلتيْ القمّتيْن يعتمد على تحديد ومتابعة الروابط العميقة والمتنوعة بينهما.

استعدادًا لمنتدى الدوحة لهذا العام المنعقد يومي 10 و11 ديسمبر، يسعى تقرير مستقبل التعاون الدولي 2023 إلى إطْلاع المشاركين في المنتدى، والمواطنين المعنيين في جميع أنحاء العالم بشكل أفضل، على كيفيّة معالجة الأبعاد الحيوية للتعاون العالمي والإقليمي، إلى جانب التوصيات الملموسة لتعزيز العمل الجماعي في مواجهة التحديات والتهديدات والفرص الرئيسية في العصر الحالي. وتحت العنوان الفرعي «بناء مستقبل مشترك: ابتكار الحوكمة من أجل حل المشكلات العالمية والإقليمية»، يولي التقرير اهتمامًا خاصًا بتسخير قوة التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي؛ وإعادة تنشيط بناء السلام من أجل العمل الجماعي الفعّال. إنّ تهيئة مجموعتيْ الأدوات هذه، أي التقنيات المسخّرة وإرساء السلام، تهدف إلى تسريع متابعة قمة أهداف التنمية المستدامة، وقمة المستقبل.

إن الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى أنواع أخرى من التكنولوجيا السيبرانية، وإن تكُن مخاطرها (التي تم استكشافها بإسهاب في هذا التقرير) معروفة بشكل متزايد، إلّا أنها تتسم بإمكانات هائلة للصالح العام، مثل تكثيف تقديم المساعدات الدولية في حالات الكوارث، وزيادة الأبحاث في الأمراض الفتّاكة وعلاجاتها. وبالمثل، فإن الابتكارات في بناء السلام التي تمكِّن أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك النساء والشباب، يمكن أن تساعد على منع اندلاع الصراعات العنيفة، وتكرارها في البلدان والمناطق الهشة. لم يكن لدى البشرية أبدًا ما لديها اليوم: المعرفة القائمة على الخبرة، جنبًا إلى جنب مع الوسائل التكنولوجية والمالية، لمعالجة المشاكل الدولية المعقدة من خلال التعاون الدولي - في بيئة عالية المخاطر لم نشهدها أبدًا من قبل.

نود أن نُعرب عن تقديرنا لمؤلفي هذا التقرير الذي يمثل أحدث تعاون فكري بين منتدى الدوحة، ومركز ستيمسون، والمعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية ومركز الدراسات الاستراتيجية (ومقره جامعة حمد بن خليفة التابعة لمؤسسة قطر). ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تبادل ثري ومفتوح في منتدى الدوحة القادم، والحوارات الدولية الأخرى المكرّسة لتعزيز المسارات المشتركة نحو مزيد من التضامن والسلام والازدهار. إنّ إعادة التفكير في التعاون الدولي من خلال شراكات جديدة ودائمة، بما في ذلك تنشيط المنظمات العالمية والإقليمية، يمكننا أن نبني مستقبلاً مشتركًا يلبِّي على نحو أفضل احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمقبلة.

مبارك عجلان الكواري
المدير التنفيذي
منتدى الدوحة

بريان فينلي
الرئيس والمدير
التنفيذي ـ مركز ستيمسون

سلطان بركات
مدير المعهد العالمي للدراسات
الاستراتيجية بالإنابة، وأستاذ السياسات
العامة بجامعة حمد بن خليفة

المحتويات

توطئة 3

قائمة الرسوم التوضيحية 5

ملخص تنفيذي 6

أولاً - مقدمة: الاتجاهات والمفاهيم 9

الخلفية العالمية 10

المفاهيم الرئيسية في التقرير 13

ثانيًا – ابتكارات حوكمة الذكاء الاصطناعي والسيبرانية من أجل حل المشاكل العالمية والإقليمية 16

التحديات والتهديدات والفرص الرئيسية 16

إعادة النظر في المبادئ الأساسية 21

ابتكارات الحوكمة العالمية والإقليمية لتحقيق النتائج 24

ثالثًا - ابتكارات بناء السلام من أجل حل المشاكل العالمية والإقليمية.....35

التحديات والتهديدات والفرص الرئيسية. 35

إعادة النظر في المبادئ الأساسية 41

ابتكارات الحوكمة العالمية والإقليمية لتحقيق النتائج 44

رابعًا- المستقبل هو الآن: النهوض بقمة أهداف التنمية المستدامة وقمة خطط العمل المستقبلية 54

تعزيز قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وقمة المستقبل لعام 2024 55

مداخل للنهوض بالابتكارات الأساسية، في قمة أهداف التنمية المستدامة
وقمة المستقبل، بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي والسيبرانية وبناء السلام 57

الطريق إلى الأمام: الدبلوماسية والحوار والتنوع 60

الهوامش 62

الملحق رقم 1: رسم خرائط تفصيلية لأهداف التنمية المستدامة تشير صراحة إلى التكنولوجيا أو حوكمتها.. 69

الملحق رقم 2: الوثائق الرسمية التي تسترشد بها مبادئ بناء السلام 71

المراجع 72

قائمة الرسوم التوضيحية

الأشكال

الشكل 1.1: توقعات الفقر في العالم حتى عام 2030 مقارنة بالهدف 18 للبنك الدولي 10

الشكل 2.1: آراء حول سياسات تعزيز العمل المناخي 11

الشكل 1.2: التعاريف والتقاطعات بين الذكاء الاصطناعي والاعتبارات الأخرى المتعلقة بالإدارة السيبرانية 17

الشكل 2.2: طيف (أطياف) المناهج التنظيمية الناشئة 18

الشكل 3.2: أمثلة على الأدوات المبتكرة الحالية لدعم حوكمة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية الناشئة..... 25

الشكل 4.2: رسم خرائط لغايات أهداف التنمية المستدامة يشير صراحة إلى التكنولوجيا أو حوكمتها..... 33

الشكل 5.2: مسارات التحول الناجحة وغير الناجحة..... 34

الشكل 1.3: الوفيات في العنف من جانب واحد حسب نوع الفاعل (1989-2022) 36

الشكل 2.3: خمسة مبادئ أساسية لبناء السلام الدائم..... 42

الشكل 1.4: رسم توضيحي لمداخل دفع أهداف التنمية المستدامة نحو «اختراق عالمي» 57

الشكل 2.4: متابعة قمة أهداف التنمية المستدامة وخارطة الطريق لقمة المستقبل..... 61

قائمة الإطارات

الإطار 2.1: العوامل التي يقوم عليها مبدأ الإدماج في حوكمة الذكاء الاصطناعي (والسيبرانية) 23

الإطار 2.2: النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء إطار تنظيمي عالمي بشأن الذكاء الاصطناعي
والتكنولوجيا السيبرانية ذات الصلة..... 27

الإطار 1.3: التحديات والتقدم المحرز نحو بناء سلام عادل ومستدام في جنوب السودان..... 38

الإطار 2.3: الشركات العسكرية الخاصة في مالي..... 40

الإطار 3.3: تعاريف بناء السلام..... 41

الإطار 3.4: تمكين النساء والشباب الأفغان سعيًا إلى تحقيق السلام والعدالة..... 48

قائمة الجداول

الجدول 1.2: مثال توضيحي للمبادئ والإرشادات التوجيهية الحالية (المقترحة والسارية) التي تقوم عليها الأطر التنظيمية للذكاء الاصطناعي..... 22

الجدول 2.2: طيف التشغيل الذاتي: الأنواع المختلفة لمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل..... 30

ملخص تنفيذي

> **«نادرًا ما يتم تقديم الفرص لك بطريقة مثالية. في صندوق صغير لطيف مع القوس الأصفر في الأعلى. «هنا، افتحه، إنه مثالي. ستحبه». الفرص - الجيدة منها - فوضوية ومربكة ويصعب التعرف عليها. إنها محفوفة بالمخاطر. إنها تتحداك».**
>
> سوزان وجسيكي، الرئيس التنفيذي لموقع يوتيوب[1].

تحت شعار «الدبلوماسية والحوار والتنوع»، عمل منتدى الدوحة لأكثر من عقدين من الزمن على تعزيز التبادل الحماسي والمفتوح للأفكار، من أجل ابتكار وتحسين عملية صنع السياسات الدولية التي تحرك الشبكات الموجّهة نحو العمل. من خلال تقرير **مستقبل التعاون الدولي 2023**، يسعى منتدى الدوحة، ومركز ستيمسون، والمعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية إلى إعلام المشاركين في المنتدى، والمواطنين المعنيين في جميع أنحاء العالم بشكل أفضل، من خلال معالجة الأبعاد الحيوية للتعاون العالمي والإقليمي؛ إلى جانب إصدار توصيات ملموسة لتعزيز العمل الجماعي في مواجهة التحديات والتهديدات والفرص الرئيسية في العصر الحالي. يتطلب العمل الفعال والمشروع مشاركة الحكومات، والمجتمعات المدنية، والزعماء الدينيين، ووسائل الإعلام، ومجتمعات الأعمال، والمنظمات الدولية، العالمية والإقليمية على حد سواء.

هناك مجالان رئيسيان يحتاجان بشدة إلى عمل جماعي فعّال، وهما **التكنولوجيا السيبرانية**، بما في ذلك **الذكاء الاصطناعي**، و**بناء السلام**. يُقدم الذكاء الاصطناعي وسواه من التكنولوجيات السيبرانية، أدوات قوية لحل المشكلات العالمية والإقليمية؛ ولكنها تفرض تحديات خطيرة بنفس القَدْر، بما في ذلك إمكانية اتخاذ إجراءات تنافسية غير مقيَّدة قد تؤدي إلى «مأساة المشاعات» للجميع. ومع نشوب صراعات أكثر عنفًا الآن منذ الحرب العالمية الثانية، لم تكن الحاجة إلى بناء سلام عادل ومستدام أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، ولكن أدوات بناء السلام الحالية تبدو أقل فعالية من السابق.

مع التركيز بشكل خاص على «بناء مستقبل مشترك»، يوضح هذا التقرير كيف يمكن للمبادرات المصمّمة بعناية، والمسؤولة في هذين المجالين الحاسمين، أن تسهم في تحقيق نتائج إيجابية بين الحكومات وأصحاب المصالح في **قمة أهداف التنمية المستدامة في** سبتمبر الجاري، و**قمة المستقبل** في سبتمبر 2024. ومن أجل تعزيز الروابط بين قمة أهداف التنمية المستدامة وفريق العمل العالمي، يجب أن ترسّخ ثلاثة مبادئ أساسية للتوسع المسؤول، والأداء الأساسي لتقنية الذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات السيبرانية، وهي: **السلامة والاستدامة والشمول.** ولكي يؤدي بناء السلام الفعال دورًا مماثلًا، فمن الضروري التمسك بالمبادئ الخمسة وهي: معالجة **الأسباب الجذرية للصراع العنيف، وتنمية القدرات المحلية، والإدماج العادل والهادف، والمساءلة والشفافية، والتضامن والعدالة الاجتماعية.**

> **«يسعى منتدى الدوحة ومركز ستيمسون والمعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية إلى إعلام المشاركين في المنتدى والمواطنين المعنيين في جميع أنحاء العالم بشكل أفضل، من خلال معالجة الأبعاد الرئيسية للتعاون العالمي والإقليمي إلى جانب توصيات ملموسة لتعزيز العمل الجماعي...».**

مع التركيز على جعل الذكاء الاصطناعي، والحوكمة السيبرانية، وبناء السلام، متاحة ومفيدة للأجيال الحالية والمستقبلية في جميع البلدان من خلال تطبيق هذه المبادئ الأساسية، ومن بين التوصيات الرئيسية لهذا التقرير:

الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية

الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية: ابتكارات الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية لحل المشكلات العالمية والإقليمية

إنشاء وكالة دولية للذكاء الاصطناعي:
ستعمل الوكالة على: (أ) تحسين الرؤية والدعوة وتعبئة الموارد للجهود التنظيمية الذكاء الاصطناعي العالمية؛ (ب) توفير القيادة الفكرية بشأن المبادرات والاتفاقات المتعلقة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الفضاء الحاسوبي والجمعية العامة ومجلس الأمن؛ (ج) الرصد والتقييم والإبلاغ عن ضمانات الصناعة الذكاء الاصطناعي امتثالًا لإطار تنظيمي دولي متفق عليه ؛(د) تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية للاستفادة من تطبيقات التنمية الإيجابية الذكاء الاصطناعي؛ (هـ) التنسيق عبر الحدود الوطنية باعتماد المبادرات والأطر المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي، دعمًا لتبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وينبغي أن يدعم الوكالة فريق خبراء حكومي دولي معني بالسايبر والذكاء الاصطناعي، على غرار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

اشتراط أن يكون المدافعون الرقميون جزءًا لا يتجزأ من معاهدة جديدة بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل:
يتم تثقيف جنود اليوم حول قواعد الحرب، وغرس القانون الدولي الإنساني، لتقليل التكلفة البشرية للنزاعات المسلحة. يدعو هذا التقرير إلى وجوب وجود مدافعين رقميين كعنصر إلزامي في البرنامج الذي يحكم الأسلحة ذاتية التشغيل. إذ عندما يتخلى البشر عن سلطة صنع القرار للآلات، فإنهم ملزمون بتزويدها بمبادئ القانون الدولي الإنساني، للحد من المعاناة غير الضرورية؛ خاصة إذا كان نظام الأسلحة مبرمجًا لمواصلة المهمة المنوطة به بعد أن يفقد الاتصال بمراقبيه. قد تكون الدول غير راغبة في التخلي عن شيفرة المصدر لأسلحتها، لكن تبادل المعلومات حول المدافعين الرقميين، يمكن أن يوفر وسيلة لمزيد من الشفافية والثقة وانتشار المعايير.

تسخير الاتفاق الرقمي العالمي كهدف متكامل من أهداف التنمية المستدامة بشأن التكنولوجيا:
سيؤدي تنسيق أهداف التنمية المستدامة الحالية المتعلقة بالتكنولوجيا، وسد الثغرات التي لم يتم فيها تحديد الغايات في عام 2015؛ مثل الاستخدام الإيجابي للذكاء الاصطناعي، إلى أن يكون الاتفاق الرقمي العالمي مسرِّعًا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 الأوسع نطاقًا. وتؤكد الاستفادة من الاتفاق بهذه الطريقة على العقد الاجتماعي الذي يوجه التعاون الدولي، والمسؤولية الجماعية، في سد الفجوة الرقمية، وتقاسم المخاطر والمنافع، بغية تشجيع زيادة الاستثمار في الوصول الرقمي، وتعزيز قيمة التكنولوجيا كمنفعة عامة عالمية.

بـنـاء الـسـلام

بناء السلام: ابتكارات بناء السلام لحل المشاكل العالمية والإقليمية

النهوض بالجيل القادم من النساء والشباب والسلام والأمن:
يمكن معالجة القوالب النمطية الثقافية والحواجز التي تحول دون المشاركة في تطوير السياسات وصنع القرار والتنفيذ للنساء والشباب، من خلال حملات التوعية وأطر المساءلة الداخلية على مستوى منظومة الأمم المتحدة والتعليم، فضلًا عن الدعم اللوجستي والمالي، التي تعمل معًا على تجهيز النساء والشباب كبُناة سلام. بالإضافة إلى ذلك، يجب على منظومة الأمم المتحدة، جنبًا إلى جنب مع الهيئات الإقليمية مثل: رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأفريقي، العمل مع نظرائهم الوطنيين على آليات قوية لرصد وتقييم المرأة والسلام والأمن والسلام والأمن، وذلك على سبيل المثال بهدف تتبُّع العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

تحويل لجنة بناء السلام إلى مجلس مخوَّل الحفاظ على السلام:
مع إعطائه ولاية موسعة، سيكون لمجلس بناء السلام سلطات ومسؤوليات معززة لمنع نشوب النزاعات (بما في ذلك استعمال أداة جديدة لمراجعة بناء السلام)، ووضع سياسات بناء السلام وتنسيقها، وتعبئة الموارد بشأن النزاعات الحرجة من الدرجة الثانية والثالثة، ما يحرّر مجلس الأمن للتركيز على صراعات الدرجة الأولى التي تشكل أكبر تهديد دولي. السلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز المتجدد على الوقاية يتطلب تمويلًا كافيًا ومستدامًا يُمكن تحديده مسبقًا لصندوق بناء السلام، بما في ذلك المستحقات المقرَّرة، وبالتالي تعزيز المهمة الأساسية للهيئة العالمية المتمثلة في الحفاظ على السلام.

> **«إن الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية وبناء السلام المعاد تنشيطه يمارسون إمكانات هائلة لإحداث ثورة في كيفية تعامل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بشكل مشترك وخلاق مع بعض القضايا الأكثر تعقيدا في قلب قمة أهداف التنمية المستدامة وجداول أعمال قمة المستقبل».**

زيادة تفاصيل وأفكار طموحة لمقترحات إصلاح هيكل الأمن الجماعي:
من المساهمات في قمة المستقبل العام المقبل، تطرح خطة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الجديدة للسلام موجزًا عن أفكار لتحسين مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة بناء السلام. ولكن بالنظر إلى الثغرات الحالية في الحوكمة الدولية، هناك مجال للذهاب أبعد من ذلك. على سبيل المثال، ينبغي زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في المجلس بمقدار ستة، مع السماح بإعادة الانتخاب الفوري للأعضاء غير الدائمين، من خلال تعديل مناسب للمادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للأمين العام أيضًا أن يُكثر من دعمه لاستخدام قرار الاتحاد من أجل السلام، عندما يخفق مجلس الأمن في العمل في المسائل الحاسمة للسلم والأمن الدوليين.

المستقبل هو الآن: النهوض بقمة أهداف التنمية المستدامة وقمة خطط عمل المستقبل

من خلال مقترحات إصلاح مدروسة جيدًا ومقبولة سياسيًا ومزوّدة بموارد كافية، تم تصميم قمة المستقبل في العام المقبل تحقيقًا للتغييرات النظامية الدولية اللازمة، لسد فجوات أنظمة الحوكمة العالمية المحددة في الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة. يستعد «ميثاق المستقبل» الخاص بـ «قمة المستقبل»، والأدوات المرتبطة به (بما في ذلك الاتفاق الرقمي العالمي، والخطة الجديدة للسلام، والإعلان بشأن الأجيال القادمة) للمضي قُدُمًا في إعداد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتطبيق اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015، وجدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع، بما فيها مجالات الإدارة الاقتصادية، وتخفيف عبء الديون، والعلوم والتكنولوجيا، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والاحتياجات الخاصة للأجيال الشابة والمقبلة.

كما هو موضح في هذا التقرير، يتسم الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية وبناء السلام المعاد تنشيطه، بإمكانات هائلة لإحداث ثورة في كيفية تعامل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المتنوعة، بشكل مشترك وخلاق مع بعض القضايا الأكثر تعقيدًا في قلب قمة أهداف التنمية المستدامة وجداول أعمال قمة المستقبل.

إنّ توظيف هذه الأدوات بجسارة وخيال توظيفًا كاملًا، يتيح لقادتنا انتشال البشرية من حافة الأزمات المتداخلة والصدمات الناشئة، بما في ذلك النزوح الجماعي المحتمل من ارتفاع مستوى سطح البحر، والأزمات الصحية المتكررة، واندلاع النزاعات المسلحة المميتة؛ وقيادتها نحو مسار التضامن والسلام والازدهار المشترك. ليس لدينا وقت نضيعه في التقاعس عن تنشيط حل المشاكل العالمية والإقليمية من خلال التعاون الدولي القائم على المبادئ والذي يركز على المستقبل.

أولاً - مقدمة: الاتجاهات والمفاهيم

«لا توجد أمراض مستعصية - إنه الافتقار إلى الإرادة وحسب. ولا توجد أعشاب لا قيمة لها - ثمة نقص في المعرفة فقط».

ابن سينا، فيلسوف وطبيب من القرن الحادي عشر[2]

على الرغم من أن الأزمات العميقة تواجه العالم، من تغير المناخ، وأشكال الفقر المدقع، إلى الصراع الذي طال أمده، وتآكل حقوق الإنسان؛ إلا أن البشرية لم يكن لديها أبدًا مثل هذه الوفرة من المعرفة أو الموارد أو الوسائل التكنولوجية لمعالجة المشاكل العالمية والإقليمية بفعالية من خلال العمل الجماعي. وفي الوقت نفسه، تفشل مؤسسات وممارسات التعاون العالمي والإقليمي في مواكبة الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والسلام والأمن، والاتجاهات التقنية سريعة التغير.

ينعقد منتدى الدوحة هذا العام بين تجمعيْن حكوميْن دولييْن تاريخييْن، وأصحاب مصالح متعددين: بين قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر الجاري، وقمة المستقبل المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بها في سبتمبر 2024؛ وكلاهما يعقدان في بداية الأسبوع لانعقاد اجتماعات رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. من خلال تقرير مستقبل التعاون الدولي لعام 2023، يتناول منتدى الدوحة، ومركز ستيمسون، والمعهد العالمي للبحوث الاستراتيجية الأبعاد الرئيسية للتعاون العالمي والإقليمي، وتقدم المراكز الثلاثة توصيات إبداعية وعملية، موجّهة نحو المستقبل، تعزيزًا للعمل الجماعي تجاه التحديات والتهديدات والفرص الرئيسية في العصر الحالي. وتحت شعار «الدبلوماسية والحوار والتنوع»، يولي التقرير اهتمامًا لتحديث المؤسسات متعددة الأطراف وغيرها من مناهج التعاون العابر للحدود في التعاون العالمي والإقليمي. ومن خلال القيام بذلك، يهدف التقرير إلى أن يكون بمثابة دليل للمشاركين في منتدى الدوحة، وغيرهم من المواطنين المطّلعين، بُغية تزويدهم بالاستشراف الاستراتيجي، والأدوات القائمة على المعرفة لمساعدة جميع البلدان والشعوب - الأجيال الحالية منها والمستقبلية على حد سواء - في رسم مسار عادل ومستدام لمزيد من التضامن والسلام والازدهار المشترك.

وبالتركيز بشكل خاص على «بناء مستقبل مشترك: ابتكار الحوكمة لحل المشكلات العالمية والإقليمية»، يستكشف تقرير العام 2023، إمكانات الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية، وبناء السلام المعاد تنشيطه، لإحداث ثورة في كيفية تفاعل الحكومات، والمجتمعات المدنية، والزعماء الدينيين، ووسائل الإعلام، ومجتمعات الأعمال، والمنظمات الدولية؛ فضلًا عن التعامل مع بعض قضايا السياسة الأكثر تعقيدًا، وتلك التي تهدد البشرية أحيانًا. وقبل مباشرة دراسة هذه المواضيع، يقدّم التقرير أولاً لمحة عامة موجزة عن التطورات الرئيسية في الشؤون العالمية والإقليمية.

الخلفية العالمية

ينطوي تقرير مستقبل التعاون الدولي *2023* على إقرار بوجود أربعة تيارات عالمية رئيسية - تقدم جميعها فرصًا هائلة وتهديدات متزامنة – في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعافي، والبيئة، والسلام والأمن، والتكنولوجيا. وينعكس تقاطعها، على سبيل المثال، في التقاطع بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيا، حيث يعد الابتكار الرقمي بفرص اقتصادية جديدة بالمليارات، في حين أن الفجوة الرقمية لا تزال قائمة، ما يستبعد أكثر من ثلث العالم من الوصول إلى الإنترنت[3]. تتلاقى التيارات الأربعة أيضًا حول أهداف التنمية المستدامة، التي انحرف تقدمها بشدة عن مسارها بسبب التقاء الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة - الطبيعية والبشرية على السواء.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعافي

يكشف تقييم الأمم المتحدة لعام 2023 لأهداف التنمية المستدامة عن عالم خارج المسار: إذ إن 15 في المئة فقط من الأهداف في طريقها للوصول إلى الموعد النهائي لعام 2030[4]. والفقر المدقع في تزايد بعد عقود من التحسن، ومع محو جائحة كوفيد19- للمكاسب الأخيرة، يمكن أن يظل أكثر من 500 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030 (الشكل 1.1). وقد وصل الجوع إلى مستويات تنذر بالخطر لم نشهدها منذ عام 2005، حيث يعاني أكثر من واحد من كل ثلاثة أشخاص من انعدام الأمن الغذائي[5].

الشكل 1.1: توقعات الفقر في العالم حتى عام 2030 مقارنة بأهداف البنك الدولي

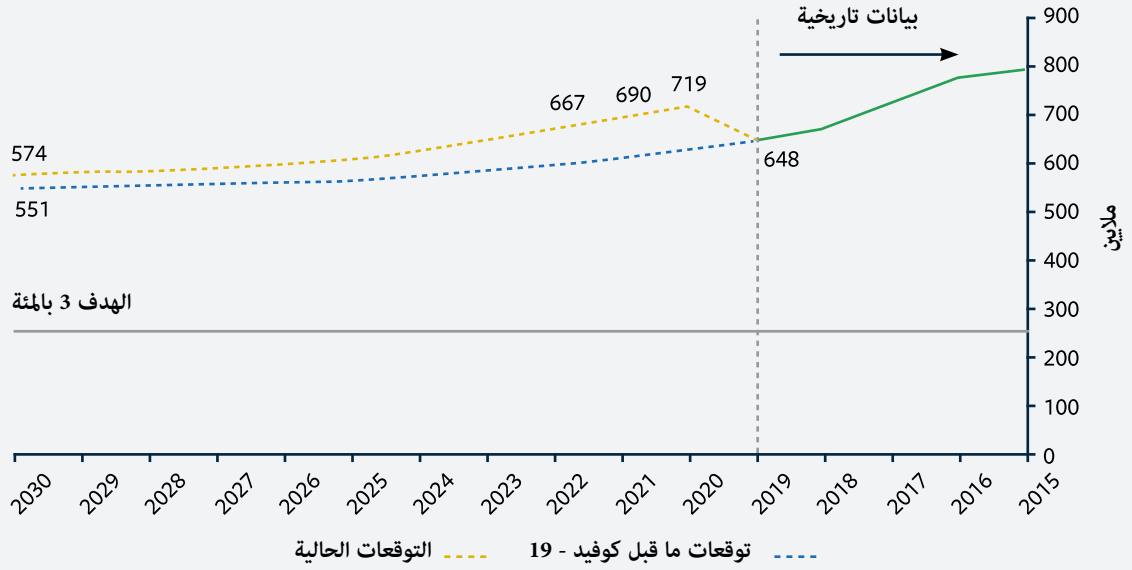

المصدر: البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2022: تصحيح المسار، 2022

ولا يزال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها في ازدياد، مع تخلف اثنتين وخمسين دولة عن سداد ديونها أو توجهها نحو عدم السداد، حيث للتنمية المتعثرة آثار غير متناسبة على أشد الناس فقرًا[6]. وفي الوقت نفسه، تمكّن مئات الملايين في البلدان النامية من الوصول إلى المرافق الأساسية مثل المياه والكهرباء، مع حصول 687 مليون شخص إضافي على المياه العذبة منذ عام 2015. ومع ذلك، لا يزال هناك عجز ضخم، إذ، يعيش 1.1 مليار شخص مثلًا في ظروف حضَرية شبيهة بالأحياء الفقيرة[7]. وقد أدى التحضر في الواقع إلى تضخم سكان الأحياء الفقيرة. كما أن التمييز ضد المرأة ما زال مستمرًا في معظم أنحاء العالم.

تكشف التداعيات الاقتصادية لكوفيد19- عن أوجه ضعف صارخة في التعاون الدولي وهياكل الدعم. وتعيق فجوات التمويل الاستثمارَ في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث تصل إلى أكثر من 4 تريليونات دولار أمريكي سنويًا في القطاعين العام والخاص، وقطاع المساعدات[8]. وفي الوقت نفسه، ارتفعت ضائقة الديون إلى عنان السماء، حيث تتعرض 60٪ من البلدان منخفضة الدخل لخطر التخلف عن السداد، ما يكشف عن إخفاقات شبكات الأمان العالمية، ويهدد بعدم تحقّق العديد من غايات التنمية المستدامة[9].

البيئـــة

شهد يوم 6 يوليو 2023 أعلى متوسط درجة حرارة عالمية مسجل في فترة أربع وعشرين ساعة واحدة: درجة حرارة بلغت 17.23 درجة مئوية[10]. وقد ساهم هذا الارتفاع في درجة الحرارة في الظروف المقلقة في القارة القطبية الجنوبية، وفي اندلاع حرائق الغابات، وغير ذلك من أنماط الطقس الضاغطة، وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن تغير المناخ «خارج نطاق السيطرة»[11]. استمرت الاتجاهات البيئية نحو سيناريو «حافة الهاوية»: تغييرات محتملة لا رجعة فيها في صلاحية الأرض للسكن لكلٍّ من البشر والحيوانات، وفقا لأحدث تقرير تجميعي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (مارس 2023)[12]. كما يستمر المناخ والفوضى البيئية الأوسع نطاقًا في تحفيز الهجرة وتكثيف النزاعات المسلحة[13]. وفي الوقت نفسه، تتفق الأغلبية في العديد من البلدان في مجموعة السبع ودول البريكس التي شملها الاستطلاع في مسح الحوكمة العالمية لعام 2023، على أن حكوماتها لا تفعل ما يكفي لمكافحة تغير المناخ وأنواع أخرى من الأضرار البيئية، حيث تؤيد أغلبية تزيد عن الثلثين ممن تم استطلاعهم مقايضة الديون مقابل المناخ، وتعويض البلدان عن الأضرار المناخية، وتجريم أعمال التخريب البيئي (الشكل 2.1).

الشكل 2.1: آراء حول سياسات تعزيز العمل المناخي

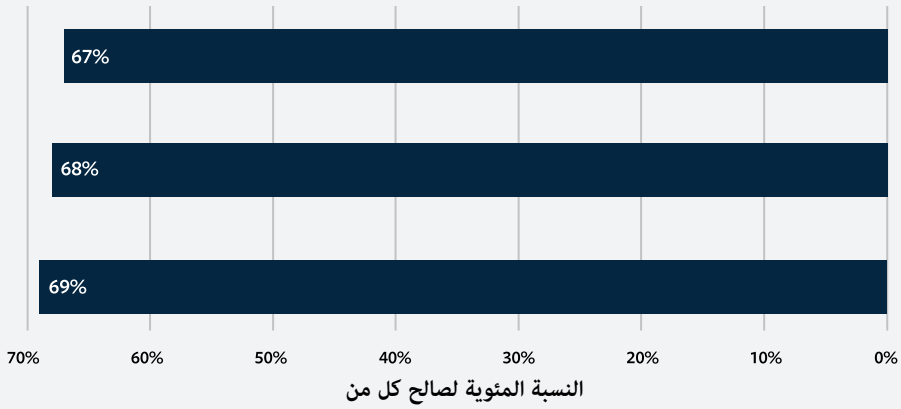

المصدر: الشكل الأصلي، مركز ستيمسن وشارني للأبحاث.

السلام والأمن

يأتي هذا التقرير في وقت توقف فيه التقدم بشأن مسائل نزع السلاح الحيوية، إذ أحبطته الإرادة السياسية المحدودة والعقبات التقنية. وقد بلغ الإنفاق العسكري أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث وصل إلى 2.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، إذ تعثرت جهود الحد من التسلح وسط تصاعد التوترات بين القوى العظمى[14]. ووفقًا لنشرة علماء الذرّة، فإن مخاطر الصراع النووي هي الآن الأعلى منذ الحرب الباردة[15]؛ في حين أن احتمالات استبدال معاهدة ستارت الجديدة المنتهية الصلاحية، والتي تحد من عدد الرؤوس الحربية النووية المسموح بها بين روسيا والولايات المتحدة، تبدو بعيدة[16]. ويستمر انتشار الأسلحة التقليدية على الرغم من معاهدات الحد من التسلح، فقد زادت القيمة الإجمالية لصادرات الأسلحة من أكبر عشرة مصدِّرين بنسبة 56 في المئة بين عامي 2020 و2022[17].

وعلاوة على ذلك، فإن التقنيات الناشئة، مثل أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، تؤدي إلى تفاقم عدم التكافؤ في ساحة المعركة، فضلاً عن تعطيل الوسائل التقليدية للحد من الأسلحة (أنظر القسم الثاني).

وعلى الرغم من هذه العلامات المقلقة، هناك دعوات متزايدة لزيادة التعاون الدولي بشأن التحديات الأمنية. وجد مسح الحوكمة العالمية 2023 أن 72٪ من المواطنين الذين شملهم الاستطلاع من دول مجموعة السبع، ودول البريكس، يؤيدون خفض أو قطع التجارة ردًا على عدوان دولة تجاه دولة أخرى؛ واعتبر 68٪ قصف شبكات الكهرباء المدنية جريمة حرب محتملة؛ ووافق 70٪ على أن بلادهم يجب أن تساعد في تقديم المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى المحكمة الجنائية الدولية[18]. وعلى الرغم من أن الكثيرين يشعرون بأن العالم منقسم وخطير، مع وجود مخاوف واسعة النطاق بشأن اتجاهات الصراع على رأس قائمة المخاوف العالمية (50٪ من المستجيبين)، إلاّ أن شعوب البلدان التي شملها الاستطلاع أعربت بوضوح عن رغبتها في إعادة تأسيس النظام الدولي، القائم على القانون بدلا من القوة.

التكنولوجيا

يأتي هذا التقرير في منعطف حرج، إذ توفر التحولات التقنية السريعة فرصًا جديدة إلى جانب المخاطر التي تتطلب تعزيز التعاون الدولي[19]. تحمل التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، والحوسبة الكمومية، والروبوتات، والتكنولوجيا الحيوية، وعدًا هائلًا بالتقدم البشري، ولكنها تشكل أيضًا تحديات معقدة (وهذا موضوع تم جلاؤه في القسم الثاني).

تتطور التقنيات بشكل أسرع من آليات الحوكمة، وتتجاوز اللوائح التنظيمية، وتثير المعضلات الأخلاقية[20]. وسرعان ما أصبح ChatGPT 3.5 الذي تم إصداره في نوفمبر 2022، المنتج الرقمي الأكثر نجاحًا في العالم، حيث اكتسب أكثر من 100 مليون مستخدم في غضون شهر واحد[21]. ومع أن تقنية الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على تحوير العمل والإنتاجية بالنسبة للكثيرين، فقد تم استخدامها أيضًا لبثّ المعلومات المضلِّلة، مثل نشر معلومات ضد سلامة معظم لقاحات كوفيد-19 [22].

ومع ظهور نماذج اللغة الكبيرة مؤخرا مثل ChatGPT، أصبح الأشخاص أقل تمكّنًا من اكتشاف المعلومات المضلِّلة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي مقارنةً بتلك التي ينتجها البشر[23]. لذا يمكن للجهات الفاعلة السيئة استخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة حملة التضليل بشكل كبير من خلال الأتمتة دون تقليل مصداقية المحتوى الخاطئ، ما يؤدي إلى تزايد شحن ظاهرة التضليل الرقمي التي أصبحت خطيرة بالفعل.

وكثيرا ما تنشأ هذه التكنولوجيات في بيئات القطاع الخاص خارج نطاق الولايات القضائية الوطنية، ما يجعل الحوكمة صعبة[24]. ويمكن أن تكون التحولات في القوة التي تسهِّلها التكنولوجيات الناشئة، مزعزعة للاستقرار إلى حد كبير إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح، فقد وجدت دراسة حديثة أن أكثر من 80 في المئة من البلدان «الأقل استعدادا لتبني فوائد الذكاء الاصطناعي» تقع في الجنوب العالمي، وخاصة في أفريقيا[25].

المفاهيم الأساسية في هذا التقرير

يحدد المسرد التالي بعض المفاهيم الأساسية، لتوضيح العناصر الجوهرية التي كثيرًا ما تَرِد في نطاق هذا التقرير.

الذكاء الاصطناعي

إنها التكنولوجيا التي تحاكي قدرات حل المشكلات، واتخاذ القرارات التي يقوم بها الدماغ البشري. وعادة ما يكون لها قدرة حوسبة أوسع من التكنولوجيا السيبرانية التقليدية[26]. هذا التقرير لا يتعمق في الاستجابات التنظيمية المتباينة للنماذج الأساسية التوليدية للذكاء الاصطناعي، إلا أنه ينظر في الاستخدام المحدد لأنظمة الأسلحة الفتّاكة ذاتية التشغيل. كما يعرض إطارًا شاملًا لإدارة تطوير واستخدام التكنولوجيات السيبرانية الناشئة، المترافقة مع درجة مخاطر عالية من عدم اليقين، والآثار الكبيرة المحتملة على حقوق الإنسان، وتركّز القوة غير المتناسقة[27].

الحوكمة السيبرانية

تركّز الأمم المتحدة على التعاون الرقمي عند مناقشة حوكمة التكنولوجيا الرقمية والسيبرانية، بما في ذلك مبادئ الوصول الشامل، وجهود أصحاب المصالح على اختلافهم لبناء مستقبل رقمي أفضل.[28] تحدد العديد من المنصات الأخرى الحوكمة السيبرانية في سياق الأمن السيبراني، بما في ذلك التخفيف من المخاطر، والتسلسل الهرمي لصنع القرار، والرقابة على النظام.[29] يتناول هذا التقرير الحوكمة السيبرانية على كلٍّ من إدارة التكنولوجيا على مستوى النظام التكنولوجي والمستوى العالمي؛ وعلى وجه التحديد، العمل الجماعي العالمي المطلوب لتحقيق توازن بين التنظيم والابتكار الذي يولد نتائج مستدامة وآمنة وشاملة (أنظر «إعادة النظر في المبادئ الأساسية» في القسم الثاني). وبالرغم من أنّ الذكاء الاصطناعي هو شكل ناشئ من أشكال التكنولوجيا في الفضاء السيبراني («التكنولوجيا السيبرانية»)، إلا أنه يعتبر أيضًا بشكل متزايد تقنية قوية بشكل غريب، من المحتمَل أن تكون مدمرة؛ ولذا فإنها تستحق إيلاءها عناية خاصة..

التكنولوجيا السيبرانية

في هذا التقرير، تشير «التكنولوجيا السيبرانية» إلى التقنيات غير الذكاء الاصطناعي التي عادة ما يتم بحثها على نطاق أوسع، وغالبًا ما تخضع لاتفاقيات ومعايير تنظيمية، وتفتقر إلى حد كبير إلى قدرة التعلم الذاتي الواسعة للذكاء الاصطناعي. تشمل الأمثلة على التكنولوجيا السيبرانية المتقدمة، عدا الذكاء الاصطناعي ـ القياسات الحيوية السلوكية، وتركيب «الثقة الصفرية»، والبلوك تشاين، والحوسبة الكمومية، والأمن السحابي، وأمن «إنترنت الأشياء».

الدبلوماسية والحوار والتنوع

تمثل الدبلوماسية والحوار والتنوع مبادئ محورية للتعاون الدولي. توصف الدبلوماسية في بعض الأحيان بأنها البديل الرئيسي لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، والطريقة التي تؤثر بها الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية بانتظام على بعضها البعض[30]. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، انصب التركيز على المناهج العالمية لفن الدبلوماسية نفسه[31] الذي يشمل التنفيذ اليومي للسياسات الخارجية، ومؤتمرات القمة الحكومية المتعددة الأطراف والثنائية، وتضاف إليه، على نحو متزايد، منتديات أصحاب المصالح العالمية والإقليمية على اختلافهم[32].

يعزز الحوار قدرة المجتمع على تشخيص التحديات والفرص التي يواجهها المجتمع المحلي، وزيادة المعرفة المشتركة والاستجابة لها[33]. ومن الأهمية بمكان أن يولِّد الحوار الاحترام المتبادل، والمعرفة الجماعية، بما يتجاوز بكثير ما يمكن تحقيقه بدونه[34].

ويمكن أن يتخذ التنوع مستويات عديدة من المعنى، بما في ذلك التمييز بين الاختلافات بين الجهات الفاعلة العالمية وأولوياتها؛ وبالتالي، فإن إدراج أصوات متنوعة أمر ضروري لاتخاذ قرارات دولية ذات مغزى. كما أن تبني التنوع في أنظمة الحوكمة العالمية والإقليمية يشكل، من بين سمات أساسية أخرى، تقاسمًا للسلطة في وكالة جماعية، فضلًا عن تعزيز الشفافية، وإزالة عدم الثقة، والعمل بشكل شامل عبر مختلف مجالات الحوكمة والخبرة المعرفية والأجيال[35].

الحوكمة العالمية والحوكمة الإقليمية

نظرت تقارير ستيمسون السابقة، بما في ذلك تقرير الابتكار في الحوكمة العالمية الأخير ‹23، في الطبيعة المتغيرة للحوكمة العالمية:

> **«إن الحوكمة العالمية تتعلق أساسًا بتوجيه المؤسسات والموارد لتوفير المنافع عالميًا، والتصدي للتحديات العالمية بفعالية. مثل هذا التوجيه لا يتطلب استعمال القوة فحسب، بل يتطلب أيضًا الشرعية والسلطة. لذا، يصبح هناك توافق ناشئ في الآراء واضحًا، يظهر من خلال المبادئ والأفكار التي تتخلل تقريري جدول أعمالنا المشترك، والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى لأطراف متعددة فاعلة، على أنه لكي يكون الحكم العالمي شرعيًا وموثوقًا به من الناحية المعاصرة، يجب أن يتم بطريقة تستند إلى الأدلة، وأن يكون شاملاً، مترابطًا، منصفًا، وموجهًا نحو المستقبل. وفي العادة ينطوي الابتكار في الحوكمة العالمية على مبادرات إصلاحية لتعزيز التغيير المؤسسي والقانوني والسياسي والمعياري والتشغيلي العالمي».**
>
> تقرير ابتكار الحوكمة العالمية 2023 الصفحة 36.

وبالتالي، فإن الحوكمة الإقليمية تشمل توجيه المؤسسات والموارد لتوفير المنافع العامة، على أساس إقليمي والتصدي للتحديات الإقليمية بفعالية. مثل هذا التوجيه لا يتطلب القوة فحسب، بل يتطلب أيضًا الشرعية والسلطة.

المنافع العامة العالمية والمشاعات العالمية

يتم تعريف المنافع العامة العالمية من خلال «عدم قابليتها للاستبعاد»، وعدم التنافس في الاستهلاك. سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي، فإن فوائدها عالمية. هذه السلع تلبي احتياجات السكان الحاليين، دون منع احتياجات الأجيال القادمة عنها. وتشمل فوائدها كل البلدان، ويتمتع بها الجمهور أو الإنسانية ككل[36]. ومن أمثلة المنافع العامة العالمية: السلام، والصحة، والبيئة الصحية. تمثل المنافع العامة العالمية ما يتم حكمه، في حين أن الحوكمة العالمية تتعلق بكيفية إدارة المجتمع الدولي (بما في ذلك تخصيص) المنافع العامة العالمية.

تتميز المشاعات العالمية بتنافسها، غير أنّ الإفراط في استهلاك هذه الموارد من قبل جهة فاعلة واحدة (سواء كانت جهات فاعلة حكومية أو غير حكومية، بما في ذلك الشركات القوية متعددة الجنسيات)، يؤثر سلبًا على قدرة الآخرين على الاستفادة منها[37]. ولا تخضع هذه الموارد للسلطات القضائية الوطنية لدولة معينة، بل تتقاسمها دول ومنظمات متعددة، إن لم تكن دولية. تقدم أعالي البحار، وقيعان البحار العميقة، والقمم القطبية، والغلاف الجوي، والفضاء - وربما الفضاء الإلكتروني - أمثلة دائمة للمشاعات العالمية[38].

بناء السلام

يشير بناء السلام إلى الجهود الرامية لتجنب نشوب الصراعات العنيفة أو تكرارها، مع إيلاء اهتمام خاص لتنمية وإعادة بناء القدرات الوطنية والمحلية لإدارة وحل الصراع المسلح الذي طال أمده، بغية تحقيق سلام دائم وإيجابي (أنظر الإطار 3.3).

التعاون الثلاثي

ينطوي التعاون الثلاثي على شراكات عالمية يقودها الجنوب بين بلديْن ناميَيْن أو أكثر. وكثيرًا ما تدعمها أو تشارك فيها البلدان المتقدمة والمنظمات المتعددة الأطراف[39]. يتم الاستفادة من هذه الشراكات لتنفيذ البرامج والمشاريع وابتكارات الحوكمة بشكل أفضل. وتستفيد الأطراف المختلفة من مزاياها النسبية، لتوليد منافع مشتركة أكبر من خلال العمل الجماعي.

***

على الرغم من الاتجاهات العالمية المقلقة، لا يزال هناك أمل خلال النصف الثاني من المباراة، في تسجيل أهداف خطة عام 2030. تعبِّر الأجيال الشابة في القوى الصاعدة عن تفاؤل أكبر بشأن التعاون العالمي[40]. كما أنها تفضل الأساليب متعددة الأطراف في القضايا الأمنية على السياسات الأحادية. وتدعم الأغلبية في دول بريكس ومجموعة السبع المكتظة بالسكان، مبادرات إصلاح المؤسسات العالمية، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو إنشاء هيئات جديدة، مثل المحكمة الدولية لمكافحة الفساد، والشبكة البرلمانية للأمم المتحدة[41].

ومع ذلك، فإن التعاون الدولي أمر حتمي لحفز التقدم على نطاق عالمي. يبحث هذا التقرير مسارات تنشيط الشراكات، والوفاء بالالتزامات، وتعزيز المؤسسات العالمية والإقليمية، وسد فجوات عدم المساواة التي تفاقمت بسبب الأزمات المتقاربة؛ ما يحفز العمل على إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، وتحسين فرص الأجيال التي توفرها قمة المستقبل العام المقبل. كما يسلِّط التقرير الضوء على التحديات والتهديدات والفرص لتعزيز العمل الجماعي في مجال الذكاء الاصطناعي؛ وعلى نطاق أوسع، الحوكمة السيبرانية (القسم الثاني)؛ وإعادة تنشيط بناء السلام (القسم الثالث)؛ ويسلّط الضوء على المبادئ الرئيسية لتوجيه التعاون الدولي في كل مجال من هذه المجالات، ويعرض ابتكارات مستقبلية على المستويين العالمي والإقليمي للحوكمة من أجل مزيد من التضامن والسلام والازدهار المشترك. ثم يعرض القسم الرابع طُرُقًا لتعزيز هذه الابتكارات في نافذة أوفرتون الموسعة، للنظر فيها من قبل قادة العالم المشاركين في قمة المستقبل لعام 2023، وقمة المستقبل لعام 2024.

ثانيًا: ابتكارات حوكمة الذكاء الاصطناعي والسيبرانية من أجل حل المشاكل العالمية والإقليمية

«مع تزايد انتشار الذكاء الاصطناعي في العالم، يجب أن يزداد استلام الذكاء العاطفي القيادة».

أميت راي، مؤلف وباحث[42]

يوفر الذكاء الاصطناعي والتقنيات السيبرانية الأخرى أدوات قوية لحل المشكلات العالمية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، فإنها تفرض تحديات خطيرة بنفس القَدْر، إذ يمكن أن يؤدي العمل التنافسي غير المقيَّد إلى استغلال إمكاناتها سريعة التطور إلى «مأساة المشاعات»[43]. يحاول هذا القسم توحيد وتوضيح بعض المناقشات في هذا المجال، بالنظر في التحديات والتهديدات والفرص من خلال منظور التنظيم والأمن والإنصاف («الفجوة الرقمية»). وبناء على ذلك، يقترح التقرير ثلاثة مبادئ أساسية مشتركة - السلامة والاستدامة والشمول لتوجيه تطوير أنظمة الحوكمة السيبرانية الوطنية والإقليمية والعالمية. وتشكل هذه المبادئ بدورها الأساس لثلاثة مقترحات لتعظيم المنافع العامة (وتقليل السيئات العامة) من الذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات السيبرانية.

وفي هذا السياق، يجدر توضيح نقاط الاختلاف والتقارب في حوكمة الذكاء الاصطناعي مقابل التكنولوجيا السيبرانية الأخرى (الشكل 1.2). هذا القسم من التقرير يتبع إلى حد كبير نقاط الانطلاق من تقاطع هذيْن المجاليْن.

التحديات والتهديدات والفرص الرئيسية

تقنية الذكاء الاصطناعي وغيرها من تطورات التكنولوجيا السيبرانية تتخطى وسائل التنظيم والحوكمة.[44] وفي عام 2022، بلغت قيمة سوق الذكاء الاصطناعي العالمي حوالي 454 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تصل إلى ما يقرب من 2.575 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2032؛ وذلك بمعدل نمو سنوي مركَّب قدره 19 في المئة[45]. لقد أصبحت التكنولوجيا السيبرانية أسرع وأرخص وأكثر قوة. لكن يُساء استخدامها بشكل متزايد عندما تصبح أكثر انتشارًا، ما يولِّد مخاطر جسيمة على المجتمع[46]. وبالتالي، يجب على القطاع العام أن يدير بشكل أفضل صعود الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات السيبرانية، وأن يفهم طبيعة الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا، والمخاطر المصاحبة لها مع الفوائد؛ وأن يعمل للتغلب على الفجوة الرقمية التي تنتج عن التركيز غير المتماثِل للسلطة على حدود هذه التقنيات.

الشكل 1.2: الخصائص والتقاطعات بين اعتبارات الإدارة السيبرانية
الذكاء الاصطناعي وغيرها من الاعتبارات

المصدر: الشكل الأصلي، مركز ستيمسون.

تنظيم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية

تؤدي شركات التكنولوجيا الكبرى اليوم دورًا رئيسيًا في وضع جدول الأعمال لحوكمة الذكاء الاصطناعي والتقنيات السيبرانية الأخرى[47]. وبسبب النقص النسبي في الموارد الحكومية، فإن الجهود التنظيمية للحكومات تبذل قصاراها لمواكبة الابتكارات التقنية[48]. إن حواجز الحماية الحالية التي تفرضها الدولة غير كافية لمعالجة الآثار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، ما يترك الحوكمة إلى حد كبير عرضة لتقدير المطوِّرين في القطاع الخاص. وهذا الأمر يؤدي إلى سباق تقوده الصناعة إلى القاع مهدّدة سلامة الذكاء الاصطناعي، إذ تتخلف الوسائل التنظيمية التي تفرضها الدولة[49].

تتوزّع المناهج التنظيمية الحالية عبر طيف واسع (انظر الشكل 2.2). فمِن وجه، هناك النهج الإيحائي الذي تتبعه الإدارة الأمريكية الحالية، مع مبادئ توجيهية طوعية نحو السلامة والشفافية وحماية الخصوصية والحد الأدنى من العقوبات لعدم الامتثال[50]. وعلى الطرف الآخر من الطيف، يتبنى الاتحاد الأوروبي والصين أساليب تشريعية محدّدة للحوكمة (وإن بأُسس معيارية مختلفة)، مع تركيز الإطار التنظيمي الأخير للاتحاد الأوروبي على القانون والاستقلالية[51]، إلى جانب المبادئ التوجيهية المحدَثة للصين بشأن الذكاء الاصطناعي التوليدي التي تتطلب من الشركات تسجيل منتجاتها، والخضوع لمراجعة أمنية قبل إصدارها[52]. وفي الوسط، هناك المناهج التي تتّبعها بلدان مثل سنغافورة والمملكة المتحدة باقتراح تنظيم الاستخدام، ولكن ليس التكنولوجيا ذاتها، مع تطبيق المبادئ وأفضل الممارسات القائمة على الذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات السيبرانية الناشئة لحقوق الطبع والنشر والملكية الفكرية وإنتاج أدوية الحالات الحرجة[53].

الشكل 2.2: أطياف المناهج التنظيمية الناشئة

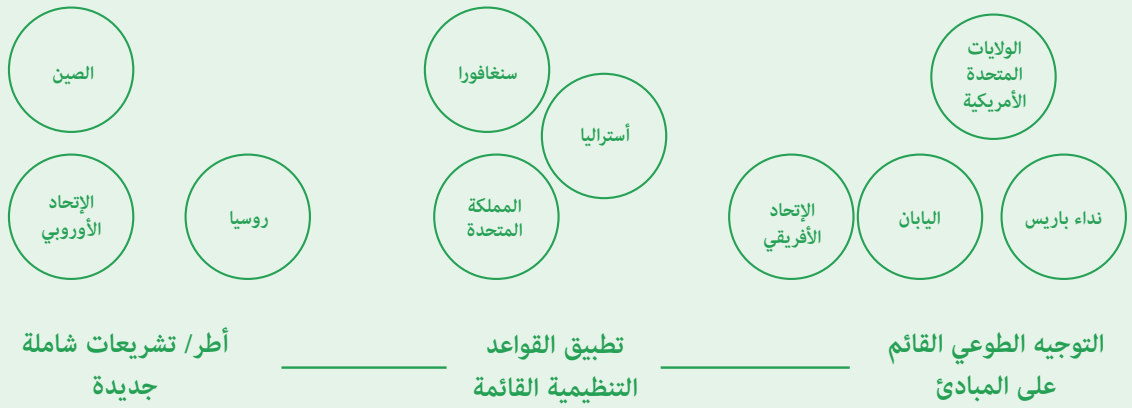

المصادر: الشكل الأصلي، مركز ستيمسون. البيانات: إنجلر، «الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يختلفان بشأن تنظيم الذكاء الاصطناعي: مقارنة عبر الأطلسي وخطوات للمواءمة»، 2023. مكتب المملكة المتحدة للذكاء الاصطناعي، «نهج مؤيد للابتكار لتنظيم الذكاء الاصطناعي»، آخر تعديل في 3 أغسطس 2023 ؛ إدارة التجارة الدولية التابعة لوزارة التجارة الأمريكية، «لوائح الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة 2023»، آخر تعديل في 21 يونيو 2023 ؛ الاتحاد الأوروبي، «اقتراح إطار تنظيمي بشأن الذكاء الاصطناعي»، آخر تعديل في 20 يونيو 2023؛ إدارة الفضاء السيبراني في الصين، مكتب اللجنة المركزية لشؤون الفضاء السيبراني، «التدابير المؤقتة لإدارة خدمات الذكاء الاصطناعي التوليدية»، 2023؛ أمانة مجلس الوزراء، اليابان، «المبادئ الاجتماعية الذكاء الاصطناعي المتمحورة حول الإنسان»، 2019 ؛ هابوكا، «نهج اليابان في تنظيم الذكاء الاصطناعي وتأثيره على رئاسة مجموعة الدول السبع لعام 2023، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمرصد السياسات الذكاء الاصطناعي، «الإطار المفاهيمي لتنظيم الذكاء الاصطناعي والروبوتات حتى عام 2023»، 2021 ؛ الاتحاد الأفريقي، «استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2023)»، 2020؛ كين، «إطار سنغافورة النموذجي يوازن بين الابتكار والثقة في الذكاء الاصطناعي» 2020، وزارة الصناعة والعلوم والموارد الأسترالية، مبادئ الأخلاق الذكاء الاصطناعي في أستراليا، 2023؛ نداء باريس، المبادئ ال 9، تم الوصول إليه في 23 أغسطس 2023

ومع ذلك، فإن العجز المعرفي (والتفاوت في الإمكانات المالية) يقيِّد القدرة التنظيمية إلى حد كبير. لذا يحتفظ القطاع الخاص بقدر كبير من الوكالة والاستقلالية في هذا المجال، لا سيما في النماذج التأسيسية للذكاء الاصطناعي التأسيسية. في مارس 2023، حاول اللاعبون في هذا المضمار، ومن بينهم شركات «سبايس إكس» (SpaceX) و«آبل»(Apple) و«ستابيليتي للذكاء الاصطناعي» (Stability AI) وتعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي، بالتوقيع على وقف اختياري مدة ستة أشهر، للتدريب على الأنظمة المتطورة من الذكاء الاصطناعي[54]. لكن هذه الدعوة إلى التوقف المؤقت تشكل نسبة صغيرة نسبيًا من المجتمع العالمي العامل في الذكاء الاصطناعي. كما أنها تفتقر إلى القدرة الحكومية على تنفيذ ومراقبة «التقصير في البروتوكول القياسي» في غضون هذا الإطار الزمني القصير.

وأخيرًا، فإن الجمع بين هذه العوامل يعني أنه حيثما وُجِدَ التنظيم، فإنه يرتكز إلى حد كبير على النُّظم المختلفة السائدة في الدول الواقعة شمال الكرة الأرضية[55]. يُعد هذا النمط نمطًا مألوفًا جدًا في الحوكمة الدولية، وينطوي على مخاطر تكرار الأخطاء التاريخية، وتهميش الحكومات التي لا تشارك حاليًا في الخطاب التنظيمي العالمي والإقليمي، ولكنها عُرضة للتأثّر بشدة في السنوات القادمة. والواقع أن «مشكلة المواءمة» التي تواجه القيم الإنسانية والتكنولوجيا في الوقت ذاته، تتجاوز بكثير الشواغل على المستوى الوطني، وتمثّل تحديًا لمشاعات المعلومات العالمية الناشئة، والتي يمكن أن تصبح، بدون تنظيم مشترك ومتسق، مأساة للمشاعات العامة[56].

إعادة النظر في التداعيات الأمنية والأولويات المختلفة

يتمثل أحد التحديات الأساسية للأبعاد الأمنية لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والسيبرانية، في إمكانية استخدامها المزدوج (المدني والعسكري على حد سواء). وسواء عمّ انتشار هذه التقنيات، مثل الهواتف الذكية والأدوية؛ أم كانت محصورة مثل أسلحة الدمار الشامل، فإن ذلك سيكون له آثار عميقة في إضفاء الطابع الأمني على الذكاء الاصطناعي وعسكرته. وللحصول على رؤى حول المناهج العملية للتنظيم العالمي الجماعي، من المفيد أولًا النظر في هياكل الحوافز التنظيمية للدول، والأولويات الإقليمية المختلفة، لتحديد السياق الذي تسبب في فشل نهج السوق الحرة في تنسيق العمل العالمي الفعّال لتخفيف المخاطر.

هناك سابقة، وإن لم تكن ناجحة تمامًا، لتنظيم الاتصالات بين الدول في الفضاء الإلكتروني. وفي الفترة من 2004 إلى 2021، عقدت الأمم المتحدة اجتماعات لست مجموعات من الخبراء الحكوميين الذين أجمعوا بتوافق الآراء، على أن القانون الدولي الحالي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن ينطبق على سلوك الدول في الفضاء السيبراني، كما وضعتْ أحد عشر معيارًا غير ملزِم للسلوك المسؤول للدول في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات[57]. وقد تفاوضت اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار 74/247 لتشكيل فريق عمل مخصص بإعداد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، وستعقد الجلسات الختامية لها في أوائل عام 2024[58].

وينظم الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة توزيع التردّدات، ويضع المعايير التقنية، جنبًا إلى جنب مع مؤسسة الإنترنت غير الربحية لتخصيص لأسماء والأرقام[59]. فقد وضع الاتحاد الأفريقي والمجلس الأوروبي، على سبيل المثال، اتفاقية الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، واتفاقية بودابست، على التوالي[60]. ومع ذلك، فإن تجزئة هذه الأنظمة، والالتزام بها من قبل مجموعات مختارة فقط من الدول، يؤكد الحاجة إلى مزيد من التعاون في الحوكمة العالمية للفضاء السيبراني، مع مراعاة الأولويات المتنوعة لمختلف المناطق والشعوب.

وقد استخلص مسح أجراه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عام 2023على 193 دولة، أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فقط اعتمدتا مبادئ الذكاء الاصطناعي الخاصة بالدفاع[61]. وفي الوقت نفسه، طوّرت فرنسا وأستراليا وكندا أُطُرًا للمساعدة في إدارة الدفاع، لكنها لم تتبنَّ بعد مبادئ محددة[62]. بالإضافة إلى ذلك، تهيمن الدول الغنية على القدرة على تطوير أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل[63]؛ إذ يُنظر إلى الولايات المتحدة والصين وروسيا وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي على أنها الدول المرشحة للمرتبة الأولى في سباق التسلح العالمي المرتكز على الذكاء الاصطناعي[64].

في المجال العسكري، تعتبر تقنية الذكاء الاصطناعي، وأنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التي تتيحها تلك التقنية، جذابة للجيوش التي تهدف إلى تحسين الاستخبارات العملياتية والسرعة والفتك[65]. ولهذا السبب، فإنها تشكل مخاطر كبيرة على حقوق الإنسان، وعلى النُظُم القائمة التي تحكم سير الحرب. قد تتصرف الأنظمة المستقلة بشكل غير متوقع، أو ترتكب أخطاء قاتلة لا يستطيع البشر التدخل بسرعة لإيقافها، وغالبًا ما تُظهِر تحيزًا عنصريًا خوارزميًا[66]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوتيرة السريعة لأنظمة الذكاء الاصطناعي قد تعجِّل في تنامي تصعيد الصراعات. في ظل عدم وجود بروتوكولات للشفافية وخفض التصعيد، قد يمكن للحوادث أو الحسابات الخاطئة التي تتسبب بها أنظمة مستقلة، أن تتحول بسهولة إلى أزمة كاملة. إنّ مراكز القوة العسكرية المتنافسة تتسابق لتبني أنظمة الأسلحة الفتّاكة ذاتية التشغيل، لتزيد من قدراتها العسكرية، غير مبالية حاليًا بآثارها الإنسانية أو التصعيدية (خشية أن يحقق منافسوها مزايا عملانية متفوقة عليها)[67].

تُركّز المناطق والبلدان الممثلة تمثيلًا ناقصًا في الخطاب العالمي حول الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية، إلى حد كبير على التحديات الأمنية الخاصة بكل منطقة خاصة بها. إنّ الجداول التقليدية لأعمال السلام والأمن، والافتقار المترابط

في كثير من الأحيان لهذه الدول إلى القدرة على أن تكون المحرك الأول في القطاع الاقتصادي، قد تسببت في استنكاف العديد من المناطق والبلدان عن إعطاء الأولوية للمخاطر الناشئة في التكنولوجيا السيبرانية. ويثير اعتبار الأمن الإقليمي أولوية على ما سواه، مخاوف بشأن عدم تناسق القوى العالمية التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي والتقنيات السيبرانية الأخرى في المجال الأمني[68]. بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن الخطوط العامة للتفاوض بشأن جداول الأعمال التقليدية للأمن والأمن السيبراني سائدة عبر المناطق، فإن الهيئات الإقليمية مدعوة للنظر في الاعتبارات المشتركة للمخاطر الأمنية المتعلقة الذكاء الاصطناعي[69]. وقد تمّ تسليط الضوء في يوليو 2023 خلال المناقشة الأولى لمجلس الأمن حول الذكاء الاصطناعي، على ضرورة تضمين التنظيم العالمي مبادئ مشتركة ذات صلة بكلٍّ من شمال العالم وجنوبه[70].

عن الإنصاف والفجوة الرقمية

اعتبارا من عام 2023، من المقدّر أن 63 في المئة من سكان العالم (أو ما يقرب من خمسة مليارات شخص) يستخدمون الإنترنت[71]. يرتبط الوصول الرقمي إلى حد كبير بالاستثمارات الحكومية في البنية التحتية لتقنية المعلومات، بما في ذلك كابلات الألياف الضوئية، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وإنترنت الأشياء، لكن بتحيّز وتمييز، استنادًا إلى الجندر (النوع الاجتماعي) والتعليم. إنّ المشاركة في النمو الرقمي العالمي تحدّ من الفقر، وتزيد الرخاء المؤسسي، وتمكّن من المشاركة بين الدولة والمواطن[72]. وبرغم ذلك كله، فإن أحد التحديات الرئيسية في الإدارة السيبرانية يتعلق بالفجوة الرقمية، وهي فجوة اجتماعية واقتصادية، تميّز بين أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، وأولئك الذين لا يستطيعون ذلك[73]. هناك إذن تناقض صارخ بين الاعتماد العالمي على التكنولوجيا، وعدم التناسب في إمكانية الوصول الرقمي على مستوى الدولة، وقد تبيّن أن 36 في المئة فقط من السكان الذين يستعملون الإنترنت في 46 دولة حول العالم بأنهم «الأقل نموًا»[74].

بالإضافة إلى ذلك، تتزايد حالات عدم المساواة في الوصول إلى تقنية المعلوماتية، بالتوازي مع تقدم الابتكارات التكنولوجية[75]. ففي عام 2022، كان أكثر من ثلاثة أرباع المهنيين العاملين في الذكاء الاصطناعي موجودين في أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا[76]، ما يسلط الضوء على هيمنة القوى العظمى في هذا المجال. غالبًا ما يتم إنشاء الذكاء الاصطناعي لخدمة أولويات وقِيم الدولة التي تم تطويرها فيها[77]، ما يعني أن التطبيق غير المخصص للبلدان الفقيرة ذات أنظمة الحكم الضعيفة، وحواجز الحماية غير الكافية، يمكن أن يفاقم الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد في تلك البلدان.

إن إعطاء سلطة صنع القرار في مجال الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية إلى القطاع الخاص، يمكن أن يزيد من استدامة عدم المساواة[78]. إذ بالإضافة إلى التطوير والتطبيق المنحرف للذكاء الاصطناعي وما يتصل به من تكنولوجيا سيبرانية، غالبًا ما تتركز الثروة الناتجة عن هذه الابتكارات في عدد قليل نسبيًا من الشركات والأفراد، وعادة ما يكون أولئك من أصحاب المستويات التعليمية العالية والتدريب المتخصص.

يتعلق التحدي الناشئ بالتأثير البيئي للذكاء الاصطناعي. إذ تتطلب زيادة الطاقة الحسابية المزيد من أجهزة الكمبيوتر، والمزيد من استهلاك الطاقة، ما يؤدي إلى التعدين غير المتناسب للمعادن الأرضية النادرة في مناطق جنوب الكرة الأرضية[79].

يتطلب التقدم في هذا المجال، بذل جهد واعٍ لتجنب تعميق هذه الاختلالات الاقتصادية أو المناخية في الدول منخفضة الدخل، وذلك جرّاء زيادة اعتمادها على الدول ذات الدخل المرتفع، أو مؤسساتها متعددة الجنسيات[80]. إنّ التحدي الحاسم اليوم هو في التعامل مع أنظمة الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية الأوسع نطاقًا، بوضع مبادئ تعزز في جوهرها تقاسم السلطة، وتوسيع خيارات الناس (التنمية البشرية) للكثيرين بدلاً من تركيز السلطة لصالح قلّة فقط.

إعادة النظر في المبادئ الأساسية

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، توصيات اليونسكو، بناء على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الذكاء الاصطناعي[81]. وبالرغم من ذلك، ومع ازدياد وتيرة التغيير في ميدان التطوير والتنظيم، فإن المبادئ التي ساهمت حتى الآن في إدارة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ما تزال غير شاملة ولا تجاري التطورات. وعلاوة على ذلك، وبسبب تنافر المعايير غير المتكافئة، لم يتم إحراز تقدم يُذكَر في رسم خريطة للتنظيمات والمبادئ التوجيهية المطبقة حاليًا بُغية وضع مجموعة أساسية موحَّدة من المبادئ المشتركة والتأسيسية لتوجيه الأنظمة الدولية في حوكمة الذكاء الاصطناعي.

خريطة الوضع الحالي

عند رسم العديد من الأطر والمبادئ التوجيهية القائمة (الجدول 1.2) لتحديد الخيوط المشتركة، يقترح التقرير ثلاثة مبادئ توجيهية هي: السلامة، والاستدامة، والشمول؛ وهي المبادئ التي يجب أن تستند إليها أي خطة شاملة لحوكمة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية؛ كما أنه يستكشف تداعياتها المحتملة على السياسة أيضًا.

السلامـــة

ينطوي تطوير الذكاء الاصطناعي الحالي على أضرار كبيرة في الحاضر وعلى مخاطر مستقبلية، يمكننا تجميعها على نطاق واسع في فئات مخاطر هندسة السلامة والمخاطر الأمنية (بما في ذلك تلك الناتجة عن أنظمة التفاعل الذاتي المؤتمتة بالكامل).

هندسة السلامة مجال أُشبِع دراسةً، وهو مكرّس لتصميم المنتجات التي تمنع الحوادث. تشمل التحديات الهندسية التقليدية ضمان استخدام الأنظمة بأمان. وفي الذكاء الاصطناعي، يشتمل هذا الأمر على ضمان ألا تُنتج روبوتات المحادثة إجابات متحيزة أو غير دقيقة، وأن تحافظ مولدات الصور على الخصوصية، وتحترم حقوق الطبع والنشر، ولا تؤذي الناس عن طريق الخطأ عند دمجها في الأنظمة المادية[82]. هذه مسائل لا بدّ من معالجتها.[83] وقد تم التعامل مع مشاكل مماثلة في تكنولوجيات أخرى من قبل (مثل ضمان التشغيل الآمن للطائرات)، ويمكن تكييف أدوات الحد من المخاطر الحالية (من مثل المسؤولية القانونية، والترخيص، وما إلى ذلك) لمعالجة هذه المخاوف.

تسبب المخاطر الأمنية في الذكاء الاصطناعي مشاكل أمنية تقليدية في التكنولوجيا السيبرانية - حيث تحاول بيئة ما أو كيان عدائي إساءة استخدام النظام - ومجموعة «جديدة» من المخاطر التي يشكلها نظام الذكاء الاصطناعي نفسه[84]. هناك عدد قليل من الكيانات اليوم تعمل على بناء أنظمة عامة مستقلة ومتفاعلة ذاتيًا، حيث يمكن أن ترتدّ الإخفاقات على المجتمع المحلي، وتنتقل منه إلى مخاطر حصول الكوارث العالمية والانقراض. وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في خطاب ألقاه مؤخرًا أمام مجلس الأمن، فإن الذكاء الاصطناعي التوليدي هو إحدى هذه التقنيات التي تنطوي على إمكانات «الخير العميم والشر الهائل على نطاق واسع»[85]. ويجب أن يكون التخفيف من هذه المخاطر أساسًا غير قابل للتصرف، وضرورة تنظيمية على مستوى النظام ككل.

الجدول 1.2: مثال توضيحي للمبادئ والإرشادات التوجيهية الحالية (المقترحة والسارية) التي تقوم عليها الأطر التنظيمية للذكاء الاصطناعي

الكيان	المبادئ والإرشادات لحوكمة الذكاء الاصطناعي
مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للذكاء الاصطناعي	النمو الشامل والتنمية المستدامة والرفاه؛ الإنصاف والقيم المتمحورة حول الإنسان؛ الشفافية وقابلية التفسير؛ المتانة والأمن والسلامة؛ والمساءلة.
خطة الأمم المتحدة الجديدة المقترحة السلام	الثقة والعالمية والتضامن
إطار الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة	السلامة والأمن والمتانة؛ الشفافية المناسبة وقابلية التفسير؛ الانصاف، المساءلة والحوكمة؛ وإمكانية الطعن والإنصاف.
لائحة الاتحاد الأوروبي لتنظيم الذكاء الاصطناعي	تنظيمات قانونية وأخلاقية وقوية
الدعم والاكتتاب والتحفيز	احترام كرامة الأفراد؛ تواصل الأفراد مع بعضهم البعض بإخلاص وانفتاح وشمولية؛ رعاية رفاهية الجميع؛ وحماية أولويات القيم الاجتماعية والعدالة والمصلحة العامة.
مبادئ المسار السريع	العدالة والمساءلة والاستدامة والشفافية
إطار الحوكمة القائم على العمليات	تجسيد قيم الدعم والاكتتاب والتحفيز؛ ومبادئ المسار السريع المذكورة أعلاه؛ إعداد عمليات شفافة للتصميم والتنفيذ تضمن تبرير تقنية الذكاء الاصطناعي ومنتجاتها.
توصيات اليونسكو بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي	حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية؛ العيش في مجتمعات مسالمة وعادلة ومترابطة؛ ضمان التنوع والشمولية؛ ازدهار البيئة والنظام البيئي.
إطار الذكاء الاصطناعي لليابان	أن يتمحور حول الإنسان؛ التعليم/محو الأمية؛ حماية الخصوصية؛ ضمان الأمن؛ المنافسة العادلة؛ العدالة والمساءلة والشفافية؛ والابتكار.
نتائج الدورة 67 للجنة وضع المرأة	مناهج شاملة ومراعية للمنظور الجنسي؛ احترام حقوق الإنسان؛ المشاركة الهادفة؛ والحماية والسلامة الاجتماعية.
اللجنة الأسترالية للسلامة الإلكترونية	رفاهية الإنسان والمجتمع والبيئة؛ القيم التي تركز على الإنسان؛ الانصاف؛ حماية الخصوصية والأمن؛ الشفافية وقابلية التفسير؛ قابلية المنافسة؛ المساءلة والسلامة حسب التصميم، بما في ذلك مسؤولية مزود الخدمة واستقلالية المستخدِم.

المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «مبادئ الذكاء الاصطناعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، 2019. ليزلي، فهم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وسلامته: دليل للتصميم والتنفيذ المسؤول لأنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع العام، 2019؛ اليونسكو، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي, 2021؛ هابوكا، نهج اليابان في تنظيم الذكاء الاصطناعي وتأثيره على رئاسة مجموعة الدول السبع، لعام 2023، 2023؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، لجنة وضع المرأة 67 الاستنتاجات المتفق عليها، 2023؛ وزارة الصناعة والعلوم والموارد الأسترالية، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الأسترالية، تم الوصول إليه في 23 أغسطس 2023

الاستدامــة

إن محاولة تنظيم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية في لحظة زمنية محددة سيصبح غير ذي صلة؛ إذ لا يزال التسارع الهائل في تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي أمرًا يفوق التوقعات. ووفقًا للاتجاهات الحالية ثمّة زيادة من ست إلى عشرين مرة في قدرات النماذج كل عام[86]. وبالرغم من وجود اعتراضات مهمة من الخبراء الذين يشكّكون في سرعة تقدم الذكاء الاصطناعي، فإن مبدأ السلامة المبين أعلاه يعني أن التنظيم الفعال يجب أن يستجيب لجميع السيناريوات الممكنة.

ولابد لنظام الحوكمة الفعال أن يكون استباقيًا، وذكيًا، وقابلًا للتكيف. أي أن يكون التنظيم نفسه مستدامًا. وهذا الأمر يتطلب التبصر، والعمل الاستباقي، وخفة الحركة التي تصدر عن العمل المنسق بشكل فعال.

وفي الوقت نفسه، هناك خطر شديد يتمثل في أن أكبر اللاعبين، مثل الولايات المتحدة والصين، قد يبتعدون عن النظام العالمي القائم على القواعد، أو يتصرفون من جانب واحد، أو يمارسون "التسوق في المنتدى» واختيار ما يحلو لهم»، أو ينخرطون في «سباقات التسلح»، بدلًا من التوصل إلى تسوية ذات مغزى[87]. وهذا ما يحفز على تطبيق مبدأ الاستدامة، إذ يجب أن تسعى المواثيق التنظيمية المعمول بها على الصعيدين العالمي والإقليمي إلى الحفاظ على وجودها ضد السباق إلى القاع، فيما خص السلامة أو الانقسامات الجيوسياسية.

الشمول

أشار مانوال غونسلافيس، نائب وزير خارجية موزمبيق، إلى أن تقنية الذكاء الاصطناعي يمكن أن تساعد في القضاء على الأمراض، ومكافحة تغير المناخ، وتخصيص جهود الوساطة[88]. ويبدو واضحًا أن ثمة إمكانية إيجابية للذكاء الاصطناعي على الساحة العالمية. وينطوي تطوير الذكاء الاصطناعي وسواه من التقنيات السيبرانية الجديدة ضمنيًا على فوائد مخصصة للغاية، ومخاطر اجتماعية كبيرة. ويتم تقاسم المخاطر من الذكاء الاصطناعي بشكل افتراضي مسبق، في حين أن الجهد مطلوب لضمان توزيع المكافآت أيضًا (خاصة عندما يعمل الاقتصاد السياسي للذكاء الاصطناعي أن المكافآت منحازة نحو التمركز الحالي للثروة). وفي هذا الشأن، يحدد التقرير مجموعة من العناصر لدعم الشمول/ الإدماج الهادف الذي يتكون من التمثيل والتشاور وتحديد الأولويات والشفافية، مع تجنب مأساة المشاعات (الإطار 1.2).

الإطار 1.2: العناصر التي يقوم عليها مبدأ الشمول في حوكمة الذكاء الاصطناعي (والسيبرانية)

التمثيل: ابتُلِيَت الفجوة الرقمية بالتطور التكنولوجي الدولي. ويجب على النظام المتعدد الأطراف، وأي نظام دولي لحوكمة الذكاء الاصطناعي، أن يستفيد من مواطن قوته ليكون بمثابة منتدى يمكن فيه الاستماع إلى جميع الأصوات، بغضّ النظر عن حجمها أو سلطتها.

التشاور: هناك عدد قليل من الكيانات الشرعية والعالمية التي يمكن أن تمثل البشرية جمعاء بشكل هادف. إن ترك البصيرة والإشراف لحفنة من الشركات والحكومات الغربية الخاصة غير كاف، نظرًا إلى الأهمية العالمية للذكاء الاصطناعي[89].

تحديد الأولويات: ويعني بشكل ملموس أن أي سياسة دولية لإدارة الذكاء الاصطناعي يجب أن تشمل تقاسم المنافع، والتخفيف المشترك من المخاطر وفق التصميم المُعدّ سلفًا، وليس كفكرة لاحقة. وهذا ما تؤكد عليه أيضًا مبادئ السلامة والاستدامة المذكورة أعلاه.

الشفافية: كان هذا موضوعًا صعبًا عند الخلط بينه وبين حقوق الملكية الفكرية، وتكلفة البحث والتطوير. وحسبنا أن نشير إلى شفافية المنتجات التي يتم إنشاؤها باستعمال الذكاء الاصطناعي، والتحيزات الخوارزمية المحتمَلة، وأين وكيف يتم استخدام الذكاء الاصطناعي، خاصة من قِبل الدول. يجب على الشركات أيضًا الإبلاغ، بطريقة شفافة، عن الأهداف، والمخاطر، وبروتوكولات السلامة، وحواجز الحماية المنفذة لمنتجاتها.

تجنب مأساة المشاعات: الصيد الجائر في المحيطات هو مأساة مشهورة للمشاعات؛ فإذا ما تصرف الجميع لمصلحتهم الشخصية (باصطياد أكبر عدد من الأسماك لأنفسهم)، فإن المشترك بأكمله ينضب، ويفقد الجميع إمكانية الوصول إليه. إن الأساس المنطقي الفردي للسباق إلى القمة (تعظيم المكاسب الشخصية) يتعارض مع الاختيار العقلاني الجماعي للحفاظ على المكاسب الإجمالية بمرور الوقت. وبالمثل، فإن السباق الجامح إلى القمة في الذكاء الاصطناعي محفوف بالمخاطر: فإذا تبنت كل شركة أو دولة منطقًا فرديًا لتحقيق أقصى قدر من المكاسب، وتقليل الضوابط التنظيمية على الوتيرة المتزايدة وقوة التكنولوجيا، فقد تواجه البشرية ككل خسارة لا يمكن تعويضها، من بينها تفشي المعلومات الخاطئة والمضللة، وفقدان الخصوصية، وانعدام الأمن العالمي، وفقدان الاستقلالية.

المصدر: الصندوق الأصلي، مركز ستيمسون

ابتكارات الحوكمة العالمية والإقليمية لتحقيق النتائج

مع وضع المبادئ الأساسية للسلامة والاستدامة والشمول في الاعتبار، وبالنظر إلى التحديات التفصيلية السابقة في مجالات التنظيم والأمن والفجوات الرقمية؛ يحدِّد هذا التقرير ثلاثة مقترحات للابتكار في الحوكمة العالمية والإقليمية، ترتكز على الأدوار المحتملة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف (بما فيها المنظمات الإقليمية). ومن خلال وضع إطار تنظيمي عالمي للتكنولوجيا الناشئة، وإبرام معاهدة بشأن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والتنفيذ الفعال والمنصف للاتفاق الرقمي العالمي؛ ينظر التقرير في الكيفية التي يمكن بها لنظام الحوكمة العالمي أن يستعد بشكل أفضل لمواجهة عدم اليقين، ومخاطر التقنيات الجديدة، دون تبديد أهداف التنمية المستدامة المحتملة ومسرِّعات التنمية الأوسع نطاقا.

الابتكار #1: الإطار التنظيمي العالمي بشأن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية الناشئة

يطرح الشكل 3.2 أمثلة توضيحية لمختلف المناهج التي تتبعها البلدان والمناطق لتفعيل اللوائح التنظيمية المتعلقة بتطوير واستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات السيبرانية الناشئة. ينبغي الاستفادة من هذه المناهج المحلية والإقليمية للمنظومة بأسرها، لكنْ هناك عقبتان حاسمتان أمام تحسين تنظيم التكنولوجيات الناشئة هما: (أ) عدم وجود خطوط أساس عابرة للبلدان لتنظيم الذكاء الاصطناعي؛ و (ب:) النقص في المعلومات لدى واضعي الأنظمة، ما يُديم عدم المساواة بين القطاعيْن العام والخاص، وبين شمال العالم وجنوبه.

الشكل 3.2: أمثلة على أطر الحوكمة الحالية لدعم
حوكمة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية الناشئة

اليابان	«المبادئ الاجتماعية والانسانية للذكاء الاصطناعي في اليابان»، و«حوكمة الذكاء الاصطناعي في اليابان»، تشدد الوثيقتان على تعزيز حقوق الإنسان، والشفافية، والسلامة، والمساءلة، والشمول، والاستدامة. بالإضافة إلى دعم ابتكارات الذكاء الاصطناعي والسيبراني، مع التنظيم المواكب لها. وتوصي بالتحكم بالبيئة، واختبار أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومراجعة الشبكات، وتشجيع المنافسة.
الصين	في أغسطس 2022، أطلقت إدارة الفضاء السيبراني السجل الخوارزمي، وهو مستودع جديد أعدّته الحكومة؛ ويتطلب إجراء تقييمات أمنية للخوارزميات، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير احتياطية تحول دون بث المعلومات المضلّلة والمغلوطة التي تتوجّه إلى كبار السن، وأعمال الاحتيال، وتفرض غرامات كبيرة على الشركات المخالفة.
أستراليا والمملكة المتحدة	توجد وثيقتان ، الأسترالية بعنوان «بيان موقف من اتجاهات التكنولوجيا» وأخرى صادرة عن المملكة المتحدة «الورقة البيضاء»؛ وكلتاهما تفضّلان الأولويات الاستراتيجية بشأن الشمول، والشفافية الرقمية، ونشر الذكاء الاصطناعي بين الوكالات المختلفة. وتركز المملكة المتحدة على الابتكارات غير الخانقة، فيما تجعل أستراليا السلامة في طليعة اهتماماتها. وكلا البلديْن يشجعان تطبيق القوانين السارية على البيانات وحقوق النسخ.
الاتحاد الإفريقي	تحث كلٌّ من «إستراتيجية التحول الرقمي 2020-2030» و«خطة العمل لعام 2063»، على تقوية البيانات، وتحفيز الابتكارات، وتسهيل قابلية التشغيل البيني للأنظمة؛ كما أن إطار سياسة بيانات الاتحاد الإفريقي يتضمن بنودًا عن التعاون، والشمول، والمساءلة، والثقة، والسلامة.
الاتحاد الأوروبي	الإطار الاستراتيجي لبرنامج سياسة العقد الرقمي للاتحاد الأوروبي لعام 2030، يعرض الشمول، والتنمية المستدامة؛ مع التركيز على أخلاقيات أُطُر الحوكمة السيبرانية في الدول الأعضاء. ويدرج «قانون الذكاء الاصطناعي» التطبيقات، ومخاطر الأنظمة المتعددة للذكاء الاصطناعي. ويعرض «تنظيم حماية المعلومات العامة»، حقوق البيانات، وسبل تنظيمها، وجمعها، ومعالجتها، واستعمالها.

المصادر: الشكل الأصلي، مركز ستيمسون. البيانات: أمانة مجلس الوزراء، اليابان، «المبادئ الاجتماعية الذكاء الاصطناعي المتمحورة حول الإنسان»، 2023؛ إيما، «الحوكمة الذكاء الاصطناعي في عام 2019: استعراض عام في اليابان»، 2020؛ هابوكا، «الطريق إلى الذكاء الاصطناعي جديرة بالثقة. نتائج G7 وآثارها على حوكمة الذكاء الاصطناعي العالمية»، 2023؛ شيهان ودو، «ما يكشفه سجل الخوارزميات في الصين عن حوكمة الذكاء الاصطناعي»، 2022؛ مفوض السلامة الإلكترونية الأسترالي، «منتدى منظمي المنصات الرقمية يضع الذكاء الاصطناعي التوليدية على جدول الأعمال»، 2023 ؛ دونيلان، «نهج مؤيد للابتكار لتنظيم الذكاء الاصطناعي»، 2023؛ الاتحاد الأفريقي، «أجندة 2063: ‹أفريقيا التي نريدها›»، 2023؛ أبو زيد وباينجا، إطار سياسة بيانات الاتحاد الأفريقي، 2022؛ الاتحاد الأفريقي, استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030), 2023؛ المفوضية الأوروبية، «العقد الرقمي لأوروبا: الأهداف الرقمية لعام 2030»، تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2023. Australia eSafety، بيان موقف الذكاء الاصطناعي التوليدي، تم الوصول إليه في 24 أغسطس 2023.

ينبغي أن يؤدي الإطار التنظيمي للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية ثلاث وظائف جوهرية:

- أولًا، يجب أن يعزز الإطار الاتفاق على **مجموعة أساسية من المبادئ** التي يمكن من خلالها التعامل مع الابتكار الناشئ في كل من الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية.
- ثانيًا، يجب أن يضع ويدير الإطار وجود **ضمانات حماية مع التركيز على حقوق الإنسان**، ومعالجة إخفاقات السوق المشتركة في قطاع الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات السيبرانية الأخرى («مشكلة المواءمة» الموصوفة أعلاه). ويجب أن يتم الرصد والإبلاغ عبر هذه الضمانات، بما فيها عمليات التدقيق، جزءًا لا يتجزأ من إطار الإدارة.
- ثالثًا وأخيرًا، يجب أن يدعم الإطار **الاستخدام الإيجابي لهذه التكنولوجيات من أجل التنمية بطريقة عادلة ومنصفة** لتحقيق أهداف السياسة المتفق عليها في النظام متعدد الأطراف، مثل أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس للمناخ، وخطة عمل أديس أبابا، وما إليها. وبهذه الطريقة، كما يجب أن تعكس أولويات كلٍّ من الشمال والجنوب العالميين، وأن تعمل على تنمية القدرات المحلية لتوسيع التطبيق الإيجابي للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات السيبرانية الأخرى.

ولدعم وظائف هذا الإطار التنظيمي وقدرته على التكيف التقني وتنفيذه، يُوصى بإنشاء وكالة دولية للذكاء الاصطناعي، على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبدعم من لجنة حكومية دولية معنية بالنظام السيبراني والذكاء الاصطناعي. (ملاحظة: ينبغي أن تكون اللجنة بدورها على غرار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ). وفيما يلي مزيد من التفاصيل عن هذا الإطار والهيئات الداعمة له.

الوظائف الحاسمة للإطار العالمي

يمكن لمجموعة من مبادئ الخطوط الأساسية (مثل مبادئ السلامة والاستدامة والشمول المقترحة أعلاه) المتفق عليها على المستوى العالمي، أن تحقق شيئيْن: أولاً، نظرًا للاختلاف في المناهج التنظيمية للدول، واحتمال ازدياد الاختلافات بمشاركة المزيد من الجهات الفاعلة[90]، فإن الاستفادة من قدرة الأمم المتحدة على عقد الاجتماعات لاستباق هذا التنافر التنظيمي مع المعايير المعمول بها، سيساعد في تعزيز مناهج الابتكار والتنظيم في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية التي تتماشى على الأقل مع القيم العالمية الأساسية.

ثانيًا، مع الوتيرة السريعة للابتكار في هذا المجال، لا تبدو واضحةً المخاطر التي قد تنشأ عن تطوير تكنولوجيا أحدث وأكثر ذكاء. وبنفس الطريقة التي يضع بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو منهاج عمل بيجين، مبادئ أساسية لمعالجة التحديات الناشئة لحقوق الإنسان أو المساواة بين الجنسيْن، فإن وجود خط أساس عالمي للمبادئ المتعلقة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والفضاء الحاسوبي، سيكون بمثابة بوصلة حوكمة عند مواجهة المخاطر الجديدة والناشئة المحتملة في هذا المجال. ها هنا، يمكن أن تشرع المبادئ الأساسية الثلاثة، أي السلامة والاستدامة والشمول، تلك التي تم اختيارها مسبقًا من بين أفضل الممارسات؛ في وضع الأسس لإطار تنظيمي للذكاء الاصطناعي، وإطار أوسع للتكنولوجيا السيبرانية.

إن أنظمة الحوافز الحالية في الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية تحض على سباقٍ نحو الهيمنة على السوق، وهو ما يمكن أن يؤدي، في غياب الضمانات، إلى توليد عوامل خارجية سلبية (كـ "إخفاقات السوق») فيما يتصل بحقوق الإنسان، وسلامة المجتمعات، ومسارات التنمية في البلدان. وتشمل الضمانات التي تدخل حيز النفاذ حاليًا وضع علامة مائية للذكاء الاصطناعي على المحتوى الذي تم إنشاؤه[91]، وتحضير برامج التقييم والرصد – مثل «Open AI Evals» وتضمينها الأنظمة الأساسية للذكاء الاصطناعي، بهدف دعم المراقبة والإبلاغ عن السلامة[92]، واشتراط إجراء اختبار المخاطر والإبلاغ عنها، قبل إصدار أي نماذج جديدة من الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية[93]. وعلى الرغم من أهمية تنظيم المخاطر، فإن

النهج الحالي يضع العبء على عاتق القطاع الخاص، وهذا غير كافٍ، في أي حال من الأحوال، من منظور حقوق الإنسان. لذا، يجب أن يؤكد أي إطار تنظيمي عالمي، على حقوق الإنسان ومبادئ السلامة والاستدامة والشمول، عبر دورة حياة النظام بأكملها: من جمع البيانات، وتصميمها، وتطويرها، واختبارها، ونشرها؛ إلى استخدام النماذج الناتجة عنها، خاصة عند استخدامها من قِبل الدولة نفسها (الإطار 2.2). يجب أن يدعم التنظيم السابق واللاحق لنماذج الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات السيبرانية الأوسع نطاقًا، نهجًا شاملاً للنظام يوزع المخاطر من خلال سلسلة إناطة المسؤوليات[94].

الإطار 2.2: الخصائص الرئيسية لنهج قائم على حقوق الإنسان يضع إطارًا تنظيميًا عالميًا حول الذكاء الاصطناعي وما يتصل به من تكنولوجيا سيبرانية

- تشخيص الآثار غير المتناسبة للتحيز في الذكاء الاصطناعي على النساء ومجموعات الأقليات والمهمَّشين والبلدان الضعيفة.
- إدراج ضمانات الشفافية والرقابة المستقلة، وإتاحة الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة من أجل تقييم مخاطر حقوق الإنسان وآثار أنظمة الذكاء الاصطناعي، قبل وأثناء وبعد استخدامها. وبعبارة أخرى، ينبغي حظر أو تعليق تقنيات الذكاء الاصطناعي التي لا تعمل وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى أن يتم وضع ضمانات كافية.
- مراجعة اللوائح التنظيمية المتعلقة بحماية البيانات، وقانون المنافسة، وحقوق التأليف والنشر، وحقوق الملكية الفكرية، ولوائح القطاعات الاقتصادية - بما في ذلك الصحة والتكنولوجيا والأسواق المالية - في سياق التهديدات الناشئة المحتملة من الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات السيبرانية.
- توفير الدعم اللازم لإنشاء إطار تنظيمي عالمي فعال، من خلال الشبكة الشاملة لمناهج أصحاب المصالح المتعددين، مع الاعتراف بأن التنظيم الذاتي والطوعي لصناعة الذكاء الاصطناعي، ليس ضمانًا كافيًا للمناهج التي تركّز على القيم الإنسانية.
- استخدام مناهج الانتقال العادل لضمان عدم تأثر العاملين في قطاعات الاقتصاد المختلفة على نحو غير متناسب بنمو الذكاء الاصطناعي.

المصدر: الصندوق الأصلي، مركز ستيمسون. مصدر إضافي: UN OHCHR, *Artificial intelligence must be grounded in human rights, says High Commissioner,* 2023.

تضطلع الأمم المتحدة بدور معياري هام في التطوير والحفاظ على الإنصاف الجوهري وفعالية الإطار العالمي. في الجوهر، يجب التفاوض على الإطار بمشاركة هادفة من الجنوب العالمي الذي قد لا يعطي الأولوية حاليًا للذكاء الاصطناعي؛ ولكن في المستقبل القريب سيكون لديه حافز للمساهمة في النقاش التنظيمي[95]. ومع الذكاء الاصطناعي، لا يمكن للبشرية أن تتحمل تكرار الخطأ الذي ارتُكِب في الماضي، والمتمثل في تركيز سلطة صنع القرار الرئيسية في يد عدد محدود من الأطراف الفاعلة، ثم قضاء عقود في محاولة تخفيف قبضتها من خلال عمليات الإصلاح التي تسيطر عليها هذه المجموعة الصغيرة نفسها، التي لأعضائها مصالح راسخة في الوضع القائم. والمثال الحالي هو البنية المالية العالمية أو جهود إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. يجب أن يساعد الإطار العالمي الجديد البلدان النامية بفاعلية على الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات السيبرانية ذات الصلة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى نفس القدر من الأهمية، ينبغي للإطار العالمي، في إقراره بتركز الثروة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في السكان الأكثر ثراء وتعليمًا، أن يطبِّق بفعالية مبادئ وممارسات الانتقال العادل إلى التوسع في تقنيات الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات السيبرانية الناشئة في القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

الوكالة الدولية للذكاء الاصطناعي

في يونيو 2023، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ، وضع نموذج جديد لمكتب الذكاء الاصطناعي التابع للأمم المتحدة على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لديها سلطات رقابية[96]. يقترح هذا التقرير إنشاء وكالة دولية للذكاء الاصطناعي، على مِثال الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، لتزويدها بالمرونة والقدرة وسلطة التنسيق التي قد لا يمتلكها مكتب صغير. على أن تعمل الوكالة ما يلي: (أ) تحسين الرؤية والدعوة وتعبئة الموارد للجهود التنظيمية العالمية في ما يتصل بالذكاء الاصطناعي؛ (ب) توفير القيادة الفكرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، بشأن المبادرات والاتفاقات المتعلقة بتقنية الذكاء الاصطناعي و التقنية السيبرانية؛ (ج) إعداد عمليات الرصد والتقييم والإبلاغ عن ضمانات صناعة الذكاء الاصطناعي امتثالًا لإطار تنظيمي دولي متفق عليه؛ (د)تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية للاستفادة من تطبيقات التنمية الإيجابية لتقنية الذكاء الاصطناعي؛ (هـ) التنسيق العابر للحدود الوطنية بإطلاق المبادرات والأطر المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي لدعم تبادل المعارف حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

وتجدر الإشارة إلى أن قدرة الوكالة الدولية للذكاء الاصطناعي ستختلف عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالوكالة الذرية تشرف على رصد المنتجات المادية ذات البصمات الإشعاعية، والمرافق التي يمكن وضع الشاشات وأجهزة الاستشعار والكاميرات فيها، بهدف التتبّع خارج المواقع. وإذا ما تم حظر قدرة المراقبة هذه، تتم معرفة حدوث هذا الحظر[97]. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتولى مراقبة الاستخدام الآمن، وعدم الانتشار، ولكن تطبيق هذا الأمر الأخير على الذكاء الاصطناعي ما يزال غير واضح، وهو مطروح للنقاش. علاوة على ذلك، سيتم تكليف الوكالة الدولية للذكاء الاصطناعي تنظيم التكنولوجيا دون علامة مادية واضحة، وعلى سبيل المثال، فإن معرفة ما إذا كان الذكاء الاصطناعي يتم تطويره بدون مبادئ السلامة والاستدامة والشمول، وخارج إطار تنظيمي عالمي؛ هو أمر أكثر صعوبة في تتبعه. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الوكالة الدولية للذكاء الاصطناعي قدرة قوية بشكل خاص على إدارة المعرفة للاتصال الفعال مع أصحاب المصالح المعنيين، فضلاً عن تطوير الإطار التنظيمي العالمي مع تطور التكنولوجيا. وأخيرًا، يتعين على الوكالة المقترَحة حديثًا أن تعالج «مشكلة الصندوق الأسود» المتمثلة في اتخاذ الذكاء الاصطناعي قرارات بشأن بيانات المدخلات التي لا يدركها البشر تمامًا، بل يكتفون برؤية المخرجات في النهاية.

وبعبارة أخرى، ستحتاج الوكالة الدولية للذكاء الاصطناعي في تقييم الأثر، إلى العمل على مستوى عالٍ للحفاظ على المصداقية والشرعية المعيارية، مع الوصول أيضًا إلى مستوى كافٍ لمراقبة الضوابط والتوازنات المفروضة على تقنية الذكاء الاصطناعي وعملياتها المبهمة في كثير من الأحيان. وتتطلب هذه الوظيفة العريضة والعميقة في الوقت نفسه، هيئة مكلفة تنحصر مهمتها بتقديم الدعم الفني لها.

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالسايبر والذكاء الاصطناعي

من الأهمية بمكان أن كلًّا من الوكالة الدولية للذكاء الاصطناعي المرتقب، والقطاع العام العالمي، يعانيان من عدم تناسق المعرفة عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي وسواه من التقنيات السيبرانية الناشئة. لذا، وبناء على الأساس الذي وضعته الشراكة بشأن الذكاء الاصطناعي[98]، يقترح هذا التقرير إنشاء هيئة مساعدة، هي اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالذكاء الاصطناعي السيبراني، لخدمة النظام الدولي، بالطريقة ذاتها التي تخدم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الخطاب التنظيمي والعمل بشأن تغير المناخ. ونظرًا للطبيعة الباطنية الخفيّة لقطاع الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية الأوسع نطاقًا؛ فإن اللجنة ستضم كبار علماء البحوث، بمن فيهم أولئك الذين حذّروا من مخاطر الذكاء الاصطناعي[99]، فضلًا عن أصحاب الابتكار في هذه الصناعة (بما في ذلك الجهات الفاعلة الخاصة وأصحاب البنية التحتية للمعلومات). وستكون اللجنة مكلفة بإعداد تقارير شاملة ومنتجات معرفية أخرى لزيادة الوعي بأحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي وغيرها من التطورات الناشئة في مجال التكنولوجيا السيبرانية، مع الاستجابة السريعة للأسئلة التقنية التي يطرحها واضعو السياسات والممارسون الحكوميون. ومع قيام الأمين العام للأمم المتحدة قريبًا بعقد مجلس استشاري

رفيع المستوى بشأن الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تشمل النتائج التي سيوصي بها هذا المجلس الإعداد الفني لإنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنيّة بالسايبر والذكاء الاصطناعي، المقترحة في هذا التقرير[100].

الابتكار #2: معاهدة جديدة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل

يتناول موجز السياسة الذي أصدره الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو/تموز 2023 بشأن الأجندة الجديدة للسلام، والذي تسترشد به المفاوضات في الفترة التي تسبق قمة المستقبل، تطبيقًا عسكريًا محددًا للذكاء الاصطناعي، داعيًا المفاوضين إلى تحضير معاهدة مُلزِمة بالكامل بحلول عام 2026، بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل[101]. ردًّا على ذلك، حددت البلدان مواقفها بعبارات غير ملزمة[102]. ويتسق ذلك مع التقدم المحدود الذي لوحظ في السنوات الأخيرة في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد معاهدة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وهو الفريق الذي شكلته الدول الأطراف لوضع الاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة. وقد اعتمد هذا الفريق، في 19 أيار/مايو 2023، تقريرًا ضعيفًا عن النتائج التي توصل إليها، وما لبثت أن انتقدته جماعات المجتمع المدني باعتباره «أجوف»[103]. يقدم التقرير المذكور خطوات واعدة نحو المبادئ المعيارية، لكنه لا يحتوي على أي نيّة لمتابعة التدابير الملزِمة، وبدلًا من ذلك، يتنازل لمطالب الدول الرجعية بإعلان سياسي بسيط وغير ملزِم. وبالرغم من أن الدول التي اعترضت سابقًا على المعاهدات الملزِمة بشأن أنظمة الأسلحة - لا سيما الولايات المتحدة وروسيا والصين - من غير المرجح أن تتبنى سلفًا اتفاقية شاملة حول الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، إلا أن هناك العديد من نقاط الالتقاء الواسعة حول الآثار التقنية والقانونية والأخلاقية لتلك الأسلحة.

دق ناقوس الخطر

دقّت مجموعات المجتمع المدني ناقوس الخطر بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل لعدة سنوات، وقدمت تحليلات مفيدة، وتمكنت من فرز الأمور في المتاهة التعريفية والقانونية حول الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، فاستطاع مجتمع السياسات أن يركز على تدابير محددة. وقد أصدرت» هيومن رايتس ووتش» تقارير متتالية تحدد الحواجز المتبقية، مع تسليط الضوء على نجاحات وحدود اتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية الأسلحة التقليدية[104]. وقد انتقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر جلسات الحوار الأخيرة بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية، لعدم رغبتها في معالجة الحظر المفروض على بعض الأسلحة الأكثر إثارة للقلق؛ أي تلك التي تختار الأهداف وتشتبك معها دون تدخل أو إشراف بشري، بما في ذلك في المجال النووي[105].

وبالرغم من أن قمة فبراير 2023 حول الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري، لم يتم الاتفاق فيها على مبادئ ملموسة، إلا أن الولايات المتحدة أصدرت بيانات توضح المخاوف من أن دمج الذكاء الاصطناعي غير المنظم في المجال العسكري يمكن أن يؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة[106]. يبدو جليًّا أن ثمة حاجة إلى غرس المساءلة والاهتمام في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن التطورات التكنولوجية التي يحتمل أن تكون أخطر التطورات في الحرب منذ ظهور الأسلحة النووية. ومما يؤسَف له أن الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين والمجتمع المدني، لم تُسفر بعد عن الزخم اللازم لإنشاء نظام ملزِم متعدد الأطراف.

نحو تدابير مُلزِمة: نماذج تقنية عملية

وفق ما أقرّته أوراق العمل التي قدّمتها الدول إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، فإن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل ليست مفهومًا معزولًا أو يمكن تحديده بسهولة[107]. وفي حين أن النقاط التقنية الدقيقة وعلاقتها بالقانون الدولي، ينبغي أن تقع ضمن مجال الخبراء التقنيين والفريق الحكومي الدولي المقترح المعني بالسيبرانية والذكاء الاصطناعي؛ فمن المفيد وجود تعاريف عملية بشأن مستويات الاستقلال الذاتي للذكاء الاصطناعي ذات الصلة بالسلوك التشغيلي للحرب (الجدول 2.2).

الجدول 2.2: طيف التشغيل الذاتي: الأنواع المختلفة لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل

العنوان	الوصف
التدخل البشري ضمن النطاق المرسوم	مطلوب مدخلات بشرية استباقية لاختيار الأهداف وإشراكها
التدخل البشري المعارض	الآلة قادرة على اختيار الأهداف وإشراكها، ولكن المدخلات البشرية متاحة في جميع المراحل لمقاطعة أو الاعتراض على قرارات الآلة باختيار الأهداف والاشتراك بها.
غياب التدخل البشري	الآلة قادرة على اختيار الأهداف والاشتباك معها دون تدخل بشري.

المصدر: الجدول الأصلي، مركز ستيمسون. مفاهيم من: Docherty, "Losing Humanity: The Case against Killer Robots", 2012

هذه الفئات المذكورة أعلاه تجعل من السهل تصور ووصف نطاق معاهدة ملزمة قانونيًا بشأن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وإن كان من الصعب اعتمادها في مثل هذه البيئة الأمنية العالمية التنافسية.

خط أساس البداية: حظر «الروبوتات القاتلة النووية»

كحد أدنى، ينبغي استبعاد الأسلحة النووية التي تقع خارج نطاق السيطرة البشرية في أي دولة من الدول: إذ من السهل وقوع خطر التصعيد الناجم عن خوارزمية معطلة أو متحمسة للغاية، تستهدف عن طريق الخطأ التجهيزات العسكرية لدولة أخرى (ناهيك عن الأهداف المدنية)[108]. إن السيطرة البشرية والتواصل بين العسكريين (من إنسان إلى آخر) يصب في مصلحة جميع الأطراف الفاعلة؛ وقد يؤدي تأجيل القرارات حول تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تصعيد غير منضبِط. وينبغي للدول أن تتضافر معًا لوضع وإنفاذ ورصد الحظر الصارم على النظم النووية التي لا تدخل في نطاق السيطرة البشرية، واعتبار ذلك هدفًا أدنى من أهداف المعاهدة. وإذا سمح للقدرات النووية الخارجة عن سيطرة البشرية بالانتشار دون حواجز حماية، فإن سير الحرب قد يفلت بسرعة من السيطرة البشرية، ويخرج عن مبادئ القانون الإنساني التي يُقصد بها حماية غير المقاتلين، ومنع أسوأ النتائج الممكنة في أوقات الصراع.

وينبغي أن يفهم حظر مراقبة الأسلحة النووية الواقعة خارج نطاق السيطرة البشرية، على أنه خط أساس أدنى. ولا تزال مخاطر التصعيد والفظائع، بما في ذلك تلك المبينة أعلاه، مقلقة لجميع الأسلحة، التقليدية منها أو النووية. ولهذا السبب، يمكن للأسلحة النووية، كنقطة انطلاق، أن تدفع إلى وضع مزيد من القيود الخاصة على قدرات استخدام الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ومع تبعثر نُظُم تحديد الأسلحة، ينبغي للمدافعين عن فرض ضوابط على أنظمة تحديد الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، أن يقدّروا أنه لا يمكن لأي نظام في المنظومة الدولية، أن يعمل بدون وجود ثقة[109]. غير أن الثقة التي يولّدها نظام ناجح لحظر الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، كتلك المستخدمة في تنظيم منظومات الأسلحة النووية، يمكن أن تشكل الأساس لاتفاقات في المستقبل.

مطلوب مدافعون رقميون: التكنولوجيا والقانون الدولي الإنساني

لحسن الحظ، ومن حيث صلتها بالقانون الدولي الإنساني القائم، فإنّ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة قد حظيت بتوقيع دول متنوعة، مثل باكستان وفلسطين واليابان والمملكة المتحدة والنمسا، على أوراق عمل تؤكّد مبادئ القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، في الاجتماع الأخير للأطراف الموقّعة على اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية[110]. ومن شأن أي معاهدة ملزِمة قانونًا، تُصدِّق عليها الآليات القانونية المحلية للدول، أن تعزز إدماج مبادئ القانون الدولي الإنساني في مرحلة سنّ القوانين.

ومع ذلك، يجب على الدول أن تذهب إلى ما هو أبعد لتجسيد التزامها بالمبادئ المعيارية في هذا البعد الجديد للقتال الحربي. وعملاً بمبدأ ضمان السلامة الوارد في هذا التقرير على النحو المبين أعلاه، ومبادئ القانون الدولي الإنساني بشأن سير الحرب، يقدّم هذا التقرير مفهومًا عملانيًا جديدًا ينبغي على جميع الدول اعتماده فيما يتعلق بمنظومات أسلحتها الفتاكة ذاتية التشغيل: وهو مفهوم المدافع الرقمي الذي تفرضه آليات المعاهدات القانونية[111].

وبغض النظر عن مجال الحرب – النووية، أو التقليدية، أو السيبرانية أو أي نظام حربي آخر - يجب أن تتضمن منظومات الأسلحة التي يحكمها الذكاء الاصطناعي، ضمن برامجها، توجيهات للالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني. ما يعني أنه في حال ضعف أنظمة القيادة والتحكم (ما يمنع التدخل البشري في وقف الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل)؛ فإن السلاح المبرمَج على الاستمرار في أداء وظيفته، سيحتوي بداخله على مُدافِع رقميّ قادر على إجبار النظام على التصرف وفقًا للمبادئ المعيارية. ومع وجود نظام متعدد الأطراف في مجال تبادل المعلومات القابلة للإنفاذ بموجب المعاهدة، لا يزال بإمكان حكومتيْن معاديتيْن الحفاظ على الثقة اللازمة لتنظيم أنظمتهما المستقلة للأسلحة امتثالاً للقانون الدولي الإنساني. وعند الحفاظ على التواصل البشري مع أنظمة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، يمكن للمدافع الرقمي أيضًا أن ينبِّه المشغّلين البشريين إلى احتمال تعارض التعليمات مع المبادئ المعيارية، ما يُتيح فرصة لتحسين التوافق مع المبادئ المعيارية، والقانون الدولي الإنساني، في إدارة الحرب الآلية.

ويمكن للمدافعين الرقميين أيضًا أن يُزيلوا عائقًا رئيسيًا أمام تنظيم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وهو: الشفافية. إذ قد تكون الدول غير راغبة في التخلي عن شيفرة المصدر التي تحكم أسلحتها ذاتية التشغيل، لكنها قد تكون أكثر قبولًا بإتاحة الشيفرة التي تحكم مُدافِعها الرقمي، ما يعزز المزيد من الثقة وانتشار المعايير بين البلدان.

الآفاق والتحديات

من المرجح أن يثبت دمج القانون الدولي الإنساني القائم في تطوير الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وحظره الأسلحة النووية ذاتية التشغيل بالكامل؛ أنه أكثر قَبولاً سياسيًا من الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة ذاتية التشغيل حظرًا قاطعًا. وقد صدّقت الغالبية العظمى من الدول بالفعل على القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالحرب. إن تطبيقه على أنظمة الأسلحة الأحدث أمر ممكن سياسيًا وعملانيًا[112]. وينبغي للمفاوضات بشأن الفصل المتعلق بالسلام والأمن الدوليين من ميثاق المستقبل - وهو نتيجة متوقعة لقمة المستقبل - أن تستند بعناية إلى المفاوضات الجارية المتعلقة باتفاقية الأسلحة التقليدية، في سبيل زيادة الضغط على أكبر الدول لتنفيذ حظر متميز على الأسلحة النووية ذاتية التشغيل، وإدراج مدافعين رقميين في كافة البرمجيات التي تسيِّر الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

إن اتفاقية الذخائر العنقودية آنفة الذكر (شأنها شأن اتفاقية أوتاوا السابقة المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد) تبعث على الأمل واليأس على حد سواء فيما يتعلق باحتمالات إبرام معاهدة ملزِمة قانونًا بشأن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وخلال السنوات الخمس عشرة التي انقضت منذ إنشائها، لوحظ إحراز تقدم ملحوظ؛ فقد دُمِّرت ملايين الأطنان من الذخائر العنقودية والذخائر الصغيرة، تدميرًا يمكن التحقق منه. وأصبحت الدول الكبيرة المصدّرة للأسلحة الآن أطرافًا في المعاهدة؛ ونتيجة لهذا فإن قواعد الاتفاقية ذات تأثير، وإن يكن غير كامل، على سير الحرب اليوم. وفي الوقت نفسه، بدأت الدول تعترف علنًا بحجم التحدي الذي تشكله الأنظمة المتكاملة، وذلك في اجتماع لمجلس الأمن عُقد مؤخرًا[113].

وعلى الرغم من أن نظام الحظر الشامل والملزِم لا يزال بعيد المنال، فقد دعت أكثر من ثلاثين دولة إلى مثل هذا النهج، مع استمرار العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومعظمها في شمال الكرة الأرضية، في اقتراح تدابير غير ملزِمة[114]. ومع ذلك، فإن عقد الاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة هو نقطة انطلاق حيوية؛ وبمجرّد النقاش حول الذخائر العنقودية، فإن الاعتراف بمجموعة من المشاكل هو الخطوة الأولى نحو اتخاذ إجراءات ملموسة. باختصار، لا يعمل انتشار المعايير بشكل

مثالي ولا بشكل فوري؛ ولكنه يضع ضغوطًا على الدول الكبرى لتعديل السياسات والإجراءات التي ترفضها غالبية المجتمع الدولي بشدة. ويجب ممارسة روح الضغط الدبلوماسي والمعياري ذاته في موضوع منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

الابتكار #3: تسخير الاتفاق الرقمي العالمي كهدف متكامل من أهداف التنمية المستدامة للتكنولوجيا

يمكن للاتفاق الرقمي العالمي، كونه إطارًا يحدد المبادئ التوافقية بشأن كل المسائل المتعلقة بتطوير مستقبل رقمي عادل، أن يعمل على ربط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة و «تعزيزها»[115]. وباعتباره ميثاقًا شاملاً ولكنه غير ملزِم، سيساهم الاتفاق الرقمي العالمي في إرساء نظام قائم على القواعد لجميع الأبعاد الحالية والناشئة للحياة الرقمية، مع تعزيز الاستراتيجيات الحكومية الدولية، كتلك المحدَّدة في خارطة طريق الأمين العام غوتيريش للتعاون الرقمي[116]. يبيّن هذا القسم من التقرير الكيفية التي يُمكن بها تصوّر الاتفاق الرقمي العالمي المنفَّذ بشكل فاعل ومنصف، في أن يكون هدفًا متكاملاً للتنمية المستدامة في مجال التكنولوجيا، ما يساعد في سد الفجوة الرقمية وتسخير قوة التكنولوجيا من أجل التنمية، بما في ذلك دعم جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

لا يقترح هذا التقرير إعادة اختراع العجلة، بل ببساطة تشحيم وربط جميع العجلات التي لدينا بالفعل لتحويلها كي تعمل معًا بشكل أسرع. تشير ملاحظات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في «الغوص العميق»، كمساهمة في موجز سياسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاتفاق الرقمي العالمي، إلى أن وضع حقوق الإنسان في صميم الابتكار الرقمي والحوكمة الرقمية، سيعززنا قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[117]. وخلافًا للأُطُر التنظيمية العالمية التي تركز على حواجز الحماية والممارسات التشريعية الفضلى؛ فإن الاتفاق الرقمي العالمي من شأنه أن يؤكد على العقد الاجتماعي الذي يوجه العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة في سد الفجوة الرقمية، ويشجع المزيد من الاستثمار لتوسيع الوصول الرقمي مع تعزيز قيمة التكنولوجيا كمنفعة عامة عالمية[118]. وتحقيقًا لهذه الغاية، نقترح تأطير الاتفاق الرقمي العالمي كهدف متكامل للتنمية المستدامة بشأن التكنولوجيا (يعزز الروابط بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بدلًا من إضافة هدف ثامن عشر).

ينطوي هذا التأطير على إدخال أهداف ومؤشرات واضحة، تعتمد إلى حد كبير على الغايات والمؤشرات ذات الصلة، تلك الموضوعة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تأتي على ذكر سد الفجوة الرقمية (أنظر الشكل 4.2 والملحق رقم 1 للاطلاع على تفاصيل الغايات المحتملة). وسيساعد التنسيق بين الأهداف القائمة وسد الثغرات التي لم تحدد فيها الأهداف في عام 2015، مثل الاستخدام الإيجابي للذكاء الاصطناعي (أنظر أعلاه)، بأن يكون الاتفاق الرقمي العالمي بمثابة مسرِّع لخطة أوسع نطاقًا، هي خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد تعزّز هذا النهج في ورقة» استعراض منتصف المدة» الذي أجراه التقرير العالمي للتنمية المستدامة، وهو الذي يحدد مسارات التحوّل لأنظمة الحوكمة الوطنية والإقليمية والعالمية (الشكل 5.2)[119]. ويشير العلماء إلى أن الابتكار التكنولوجي العالمي ونشره، لهما آثار إيجابية غير مباشرة لا يمكن إنكارها، يمكن أن تسرِّع من تجنب البلدان انهيار أنظمتها[120]. ومع ذلك، فإن تجنب «رد الفعل العنيف» يتطلب عملًا جماعيًا واعيًا لإيجاد منفعة مشتركة؛ ومن هنا جاء الأساس المنطقي للاتفاق الرقمي العالمي الذي يوضع في خطط العمل الوطنية، ويتم دمجه في تقارير المراجعة الوطنية الطوعية.

يجب على الاتفاق الرقمي العالمي، وبشكل قاطع، أن يزيل تحيزات البنى الرقمية التي كانت تعارض توسيع التسلسلات الهرمية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للجندر والجنس والعرق والجغرافيا[121]. وقد أصبح الإصلاح الشامل متعدد الجوانب ممكنًا من خلال تحويل الانتباه عن تطوير الأطر إلى إنهاء الاستعمار بإتاحة الاستخدام المفتوح للموارد الرقمية والذكاء الاصطناعي، ووضع سياسات وقواعد ومعايير للأمن السيبراني تراعي المنظور الجندري[122].

الشكل 4.2: رسم خرائط لغايات أهداف التنمية المستدامة
تشير صراحة إلى التكنولوجيا أو حوكمتها

1 القضاء على الفقر	2 القضاء على الجوع	3 الصحة الجيدة والرفاه	4 التعليم الجيد	5 المساواة الجندرية
الهدف/ الأهداف: 1.4	الهدف/ الأهداف: 2.3، 2.أ	الهدف/ الأهداف: 3.ب، 3.د	الهدف/ الأهداف: 4.4، 4.ب	الهدف/الأهداف: 5.ب
6 المياه النظيفة والصرف الصحي	**7 الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة**	**8 العمل اللائق والنمو الاقتصادي**	**9 الابتكار الصناعي والبنية التحتية**	**10 الحد من أوجه عدم المساواة**
الهدف/ الأهداف: 6.أ	الهدف/ الأهداف: 7.أ، 7.ب	الهدف/ الأهداف: 8.2، 8.3	الهدف/ الأهداف: 9.5، 9.أ، 9.ب، 9.ج	لا يوجد هدف واضح
11 المدن والمجتمعات المستدامة	**12 الاستهلاك والانتاج المسؤول**	**13 العمل من أجل المناخ**	**14 الحياة تحت المياه**	**15 الحياة في البر**
الهدف/ الأهداف: 11.ج	الهدف/ الأهداف: 12.أ	لا يوجد هدف واضح	الهدف: 14.أ	لا يوجد هدف واضح
16 السلام والعدالة والمؤسسات القوية	**17 الشراكات من أجل تحقيق الأهداف**			
الهدف/ الأهداف: 16.10	الهدف/ الأهداف: 17.6، 17.7، 17.8، 17.16			

المصدر: الشكل الأصلي، مركز ستيمسون. البيانات من الأمم المتحدة، «الأهداف السبعة عشر».

إن إنهاء الاستعمار يوسِّع الشمول، من مجرد معالجة تحيز العامّة (في البلدان المستعمَرة) إلى التخفيف من التحديات الهيكلية طويلة الأجل التي تواجهها المجتمعات المستبعَدة تاريخيًا داخل الفضاء الرقمي العالمي. ويضع «ميثاق المطالب النسوية» هذه المشاورات في منعطف حرج قبل قمة المستقبل[123]. وتشمل بعض التوصيات الرئيسية لهذا الميثاق إطارًا ملزِمًا للإدارة العالمية يضمن الشمولية الجندرية كونها معيارًا بنّاءً للدول الأعضاء المعنيّة بالميثاق؛ وضمان أن تكون المرأة طرفا في مجال الإدارة العامة للمساواة بين الجنسين، بالابتعاد عن نماذج البيانات المستخرَجة، والتوجه نحو بنية تحتية رقمية عامة منسقة؛ بالإضافة إلى حماية العاملين في المجال الرقمي؛ والاعتراف بالبيانات المجمَّعة كمشاعات معرفية عالمية؛ وإتاحة حصص الاستخدام والمكاسب للنساء والمجتمعات الأخرى المحرومة[124].

الشكل 5.2 مسارات التحول الناجحة وغير الناجحة

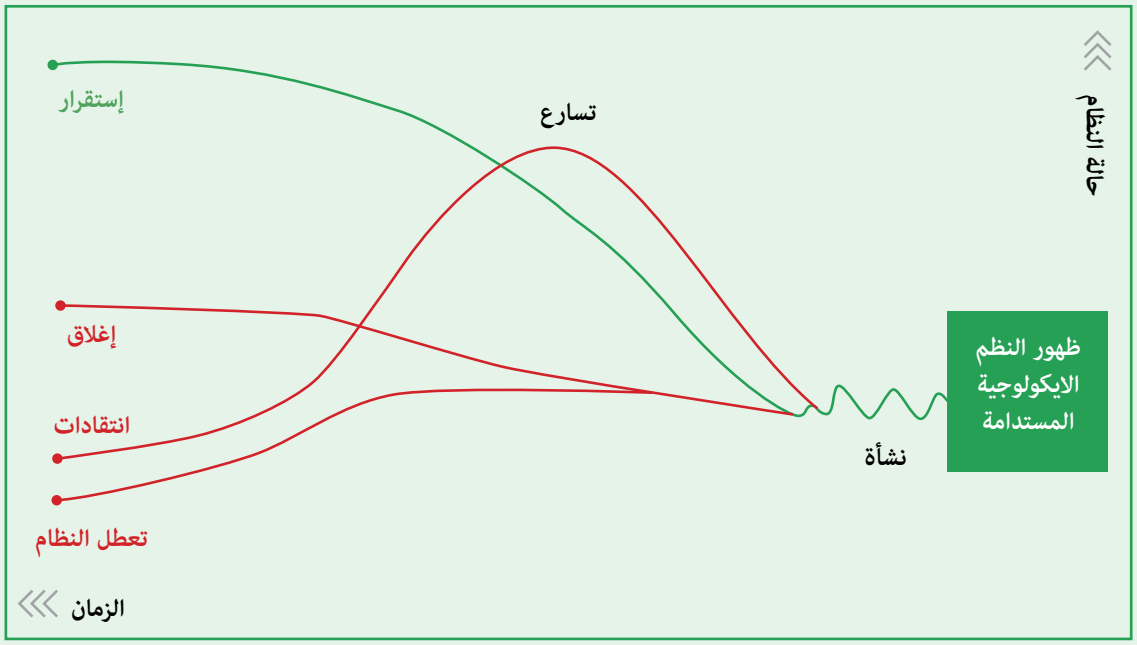

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، تقرير التنمية المستدامة في العالم، تم الوصول إليه في 24 أغسطس 2023. النموذج الأصلي من: لورباخ وآخرون، أبحاث تحولات الاستدامة: تحويل العلم والممارسة من أجل التغيير المجتمعي

تشير المفاوضات الجارية حاليًا في الفترة التي تسبق قمة المستقبل في سبتمبر 2024، إلى أن الحوكمة الرقمية سيكون لها فصل مستقل مخصص، إلى جانب الموضوعات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، في «ميثاق المستقبل»[125]. يتيح هذا الأمر فرصة حاسمة لتقديم التوصيات المبينة أعلاه. قد توجد مواضيع أخرى منافِسة ذات أولوية في أنواع مختلفة من اللوائح التنظيمية الوطنية والإقليمية، لكن يجب أن يتم بذل جهد عالمي واعٍ ومتضافر الآن، قبل أن نجد أنفسنا نرتكب نفس الأخطاء التي ارتكبناها مع أزمة المناخ - إننا حرفيًا نقترب من نقطة الغليان[126]!

يمكن أن يمثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية مضاعِفًا قويًا لعدم المساواة، أو أداة نستغلها لردم فجوة من فجوات التنمية طويلة الأمد. يتطلب التأثير المضاعف الإيجابي إجراء إصلاحات، وتقديم أفكار مبتكرة تضمن الديمومة في مواجهة التطور التكنولوجي، مع إبقاء الإصبع على نبض التغيير. يجب أن تميز هذه المبادرات الشاملة بين مسؤوليات مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في الفضاء السيبراني؛ إذ لا يمكن فصل مشاركة أصحاب المصالح عن التقدم الناجح والمساءلة المشتركة[127]. لا يزال القرن الحادي والعشرون يتطور بطرق معقدة ومترابطة. إن تسخير قوة الحوكمة متعددة الأطراف - الإقليمية والعالمية - أمر حتمي في اغتنام الفرص، والتخفيف من التهديدات والأضرار التي تلحق بمصلحتنا المشتركة. إنه شأن ضروري في الفضاء الرقمي، كما هو ضروري في مساعدة البلدان ومواطنيها على تجنب اندلاع وتكرار النزاعات العنيفة؛ وهو مصدر قلق عالمي ملحّ يعرض له هذا التقرير فيما يلي.

ثالثًا - ابتكارات بناء السلام من أجل حل المشاكل العالمية والإقليمية

«إننا في الأمم المتحدة محكوم علينا، أو يشرِّفنا أن نحاول الإجابة على سؤال أساسي: ما الذي يتطلبه الأمر لضمان أن تتمكن الدول الأعضاء، في هذا العصر الجديد الناشئ، المجزأ والمنقسم، من إيجاد سبل للتعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة وصون السلام؟»

روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام[128]

مع تزايد حدة الصراعات العنيفة الآن أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تكن الحاجة إلى بناء سلام عادل ومستدام أكثر إلحاحًا ممّا هي عليه الآن، سواء كضرورة أخلاقية أو عملية[129]. وبعد دراسة الاتجاهات الأخيرة، يقدّم هذا القسم من التقرير خمسة مبادئ أساسية لإجراء بناء فعال للسلام. واستنادًا إلى ثلاث دراسات حالة موجزة عن جنوب السودان، ومالي، وأفغانستان؛ يقدّم التقرير أربع مجموعات من الابتكارات المؤسسية لتحسين جهود المنظمات العالمية والإقليمية لأخذ الاستعداد اللازم في مواجهة اندلاع الصراعات العنيفة في الدول والمناطق الهشة، ومنعها والاستجابة لها، بما في ذلك الاستناد إلى الخطة الجديدة للسلام التي تقدّم بها الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرًا.

التحديات والتهديدات والفرص الرئيسية

تواجه حاليًا الجهود الدولية لبناء السلام واستدامته، تحديات متعددة على نطاق لم نشهده منذ عقود. على خلفية عام 2022 الذي كان من بين أكثر السنوات دموية منذ الإبادة الجماعية في رواندا (انظر الشكل 3.1)[130]، وجد مسح الحوكمة العالمية (يونيو 2023) أن عبارات «خطير» و«منقسم» و «يزداد سوءًا»، هي الأوصاف الثلاثة الأكثر شيوعا للعالم؛ مع كون الحرب هي المساهم الأكبر في إطلاق هذه المشاعر من قِبل المواطنين الذين شملهم الاستطلاع في دول بريكس ومجموعة الدول السبع[131]. ولا تزال معالجة «الهشاشة» هي موضوع الساعة، حيث يعيش 1,9 مليار شخص في دول هشة، وهم يشكلون 24 في المئة من سكان العالم، و74 في المئة من أفقر سكان العالم[132].

لقد تنوعت الصراعات وأصبحت أقل تكافؤًا بين أطرافها.[133] وأدى الانتشار السريع للذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية، وانتشار المعلومات الخاطئة والمضلِّلة، وزيادة الجرائم ضد المجتمعات المهمشة؛ إلى تعقيد مهمة التخفيف من حدّة العنف بشكل كبير، من خلال أدوات مثل: صنع السلام، وحفظ السلام، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إنّ بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تعاني من مشكلة طويلة الأمد مستعصية وموثَّقة توثيقًا جيدًا هي الاعتداء الجنسي لأفرادها على المدنيين الذين من المفترض أن تحميهم: في الصومال وهايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى[134].

وفي الوقت نفسه، يؤكد الانقلاب العسكري في ميانمار على أهمية تحويل مفهوم «السلام الإيجابي» إلى عمل حقيقي. لقد أدّى «بناء السلام غير الليبرالي» من خلال الاعتماد المفرط على التاتماداو (جيش ميانمار) إلى نزوح جماعي لسكان كارين في البلاد[135]، ما سلّط الضوء على الحاجة إلى رفع مستوى بناء السلام الذي يُنظر إليه (من بين مبادئ أساسية أخرى) على أنه عادل وشامل وخاضع للمساءلة. وتشمل التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجه منع نشوب الصراعات العنيفة والحفاظ على السلام، على النحو المبين أدناه، ما يلي: (أ) انعدام الشفافية والمساءلة في الصراعات؛ (ب) العقبات المحددة التي تواجه النساء والشباب بوصفهم بناة للسلام؛ (ج) الحاجة إلى الحد من تجاوزات المقاولين العسكريين الخاصين.

الشكل 1.3: الوفيات جرّاء العنف من جانب واحد حسب نوع الفاعل (1989-2022)

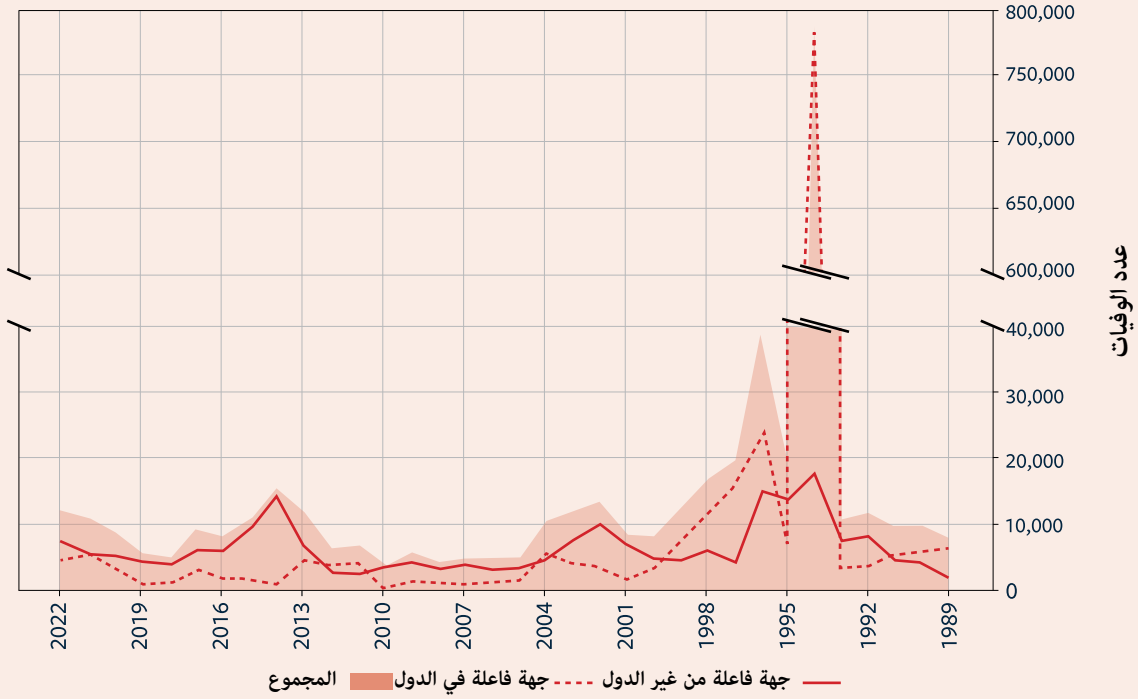

المصدر: Davies, Petterson and Öberg, "Organized violence 1989-2022 and the return of conflicts between states" (June, 2022), 593-610

الشفافية والمساءلة مفقودتان في بناء السلام «بعد انتهاء الصراع»

أولاً، توجد أربعة عوامل رئيسية تسهم في عرقلة المساءلة في عمليات السلام متعددة الأبعاد (وهي جانب لا يتجزأ من بناء السلام بعد انتهاء الصراع): (أ) البيروقراطية المفرطة للبعثات التي تقوض المساءلة الشخصية. (ب) اللامركزية في صنع القرار التي تجزئ تروس الآلات المدنية والعسكرية المشغِّلة لبعثة حفظ السلام؛ (ج) عدم إمكانية تطبيق الإجراءات العقابية في حالات فشل حفظ السلام؛ (د) إن استيعاب أدوات الرصد نتيجة لحساسيتها السياسية المُتخيّلة، ما يحول دون الشفافية[136]. إن ضعف هيكل حفظ السلام يشكل تحديًا لدقة تنفيذ برامج بناء السلام، ويقوّضها.

ثانيًا، أصبحت مكافحة الإرهاب (وإن كانت فريدة من نوعها من وجوه كثيرة، إلا أنها تتقاطع أيضًا بشكل وثيق مع أنشطة منع نشوب الصراعات، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع) إلى حد كبير بيئة قانونية وسياسية غير خاضعة للمساءلة و«متساهلة للغاية»[137]. وقد أشار مقرِّر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، إلى أن الدول تستخدم أُطُر مكافحة الإرهاب إلى حد كبير غطاءً لأنشطة لا تتفق مع القانون الدولي (على سبيل المثال، إساءة استخدام تدابير مكافحة الإرهاب بطرق وأساليب تقوض القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي)؛ تحفزها تعبئة الموارد التي يدعو إليها هذا المجال وتتيحها[138]. ولا تزال الجمعية العامة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، يفتقران إلى تعريف واحد مشترك لـ «الإرهابي»[139].

وتعتبر الجريمة البيئية المنظَّمة ثالث أكبر قطاع للجريمة على مستوى العالم، إذ تدرّ ما بين 110 و281 مليار دولار أمريكي سنويًا[140]. وتشير بيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام إلى وجود تداخل بين طرق الاتجار بالبشر والصيد غير القانوني؛ فضلاً عن الطُرق المشتركة لتهريب المخدرات والتعدين غير القانوني[141]. ومثل هذه الروابط بين الأطراف الفاعلة العنيفة الحاقدة غير الحكومية، تُعرِّض للخطر مسارات السلام من خلال ترسيخ الأنشطة غير المشروعة والعنيفة في بعض الأحيان داخل شبكات الموارد القيِّمة في جميع أنحاء العالم.

إلى ذلك فإن المساهمة الضعيفة للأطراف المحلية الفاعلة تقوّض الشفافية والمساءلة في بناء السلام. تجسِّد حالة سيراليون القيود المفروضة على تفضيل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الحضري في برمجة التنمية، على حساب المجموعات المدنية في المجتمع المحلي[142]. ولم تترك الأنماط المؤسسية للأطراف الفاعلة المحلية في المجتمع المدني متسعًا من الوقت للتخطيط للجهود التي تدعمها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن إحجام لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة في سيراليون عن دمج الروايات المحلية، والاعتراف بعلاقات القوة المعاكسة داخل الهياكل المدعومة من الأمم المتحدة، قد أعاق بناء السلام في ذلك البلد[143].

يمكن للخطة الجديدة للسلام أن تساعد لجنة بناء السلام، وصندوقها لبناء السلام، على اكتساب الزخم في الوفاء بالوعود المتكررة لهيكل بناء السلام - أي مساءلته - لزيادة تمويل التعاون على الصعيد المحلي لبناء السلام، الذي لم يتلق حتى الآن سوى موارد محدودة[144]. وقد تُرِكت المنظمات المحلية في مأزق بسبب إجراءات تقديم الطلبات التي يتعذر الوصول إليها، ودورات التمويل غير المرنة، والافتقار إلى السلطة المفوضة صنع القرار[145]. وفي جنوب السودان، أدى الافتقار إلى دعم لمبادرات بناء السلام المحلية، إلى تآكل الظروف اللازمة لمنع تكرار الصراع (أنظر الإطار 1.3)[146]

الإطار 3.1 التحديات والتقدم المحرَز نحو بناء سلام عادل ومستدام في جنوب السودان

حصلت جمهورية جنوب السودان على استقلالها عام 2011 بعد خمسة عقود من الحرب مع السودان. بيد أن جهود بناء السلام لا تزال تواجه تحديات حتى اليوم. لقد ساعد المجتمع الدولي عملية السلام في جنوب السودان من خلال الدبلوماسية وحفظ السلام والمساعدة الإنمائية، ولكن لم يقم بعد ببناء سلام عادل ودائم، جنبًا إلى جنب مع مواطني جنوب السودان.

وتشمل نقاط القوة في المشاركة الدولية، التوسط في اتفاق السلام الشامل لعام 2005 بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، ما أتاح إجراء استفتاء انفصال جنوب السودان في عام 2011. وقد أرسلت المنظمات الدولية دعمًا فعالًا للقدرات لتعزيز شرعية التصويت. عقب ذلك، أنشأت الأمم المتحدة بعثتها في جنوب السودان، في عام 2011 أيضًا، لدعم بناء الدولة وتوفير الحماية للمدنيين. وتدفق أكثر من 9,5 مليار دولار أمريكي من أموال المانحين إلى جنوب السودان لإعادة الإعمار وبناء القدرات بين عامي 2011 و2018. كما اضطلعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا أيضًا بدور هام في دعم جهود بناء السلام في البلد الوليد.

بيد أن نقطتيْ ضعف رئيسيتيْن تقوّضان جهود بناء السلام بشكل قاتل. أولًا، أدى الفشل في إشراك الجهات الفاعلة المحلية على مستوى المجتمع المحلي بشكل كاف، والاعتماد على النخب على المستوى الوطني، إلى تراجع الخطوات الرامية إلى معالجة المصادر الكامنة وراء الصراع متعدد الأبعاد (مع تفضيل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، عند تخصيص الدعم الخارجي السياسيين القدامى على المستوى الوطني، على الأطراف الفاعلة المحلية. ثانيًا، كانت برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين غير فعالة. يُضاف إلى ذلك عدم كفاية التمويل، والاستبعاد شبه الكامل لقوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان من هياكل تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأدى ذلك إلى استمرار انعدام الأمن، وإعاقة الجهود الرامية إلى تسريح المقاتلين السابقين، وإعادة إدماجهم بالكامل في مجتمعاتهم المحلية.

في حين مكّنت الجهود الدولية جنوب السودان من نيل استقلاله، فإن حل النزاعات المحلية والوطنية المعقدة يتطلب مشاركة أكبر مع الأطراف الفاعلة المحلية، ووضع استراتيجيات محددة السياق، في مجالات عدة كنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. يعتمد تحقيق السلام العادل والمستدام على التيسير الماهر لعمليات أكثر شمولًا يملكها أطراف محلّيون.

المصادر: أوتاوي، مارينا، استفتاء السودان – ولادة أمة جديدة؟، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 5 يناير/كانون الثاني 2011، تم الاطلاع في 8 أغسطس/آب 2023. انظر تقرير بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي إلى استفتاء جنوب السودان. يايبوك، إيرول، الوصول إلى جنوب السودان: المساعدات الإنسانية في وقت الأزمات. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، تم الاطلاع في 8 أغسطس/آب 2023. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، جمهورية جنوب السودان 2018، خدمة التتبع المالي؛ دا كوستا، ديانا وكارلسرود، جون، "وضع سياق بناء السلام الليبرالي للظروف المحلية"، مجلة بناء السلام والتنمية، المجلد 7 العدد 2 (أغسطس 2012)، 53-66. لامب وجاي وثيو ستينر، "لغز تنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: حالة جنوب السودان،" الاستقرار: المجلة الدولية للأمن والتنمية، 7: 9 (27 أبريل 2018)، 10-11.

النساء والشباب: مفاتيح السلام المستدام

سلّطت الشبكة العالمية للنساء صانعات السلام الضوء على المشاركة السياسية الضئيلة للمرأة في جميع أنحاء العالم - حيث تشغل النساء 1,9 في المئة فقط من المقاعد في مجالس النواب[147]. ولا يزال التمييز المنهجي المتجذر سائدًا - ويفتقر إلى موئل في البناء الأكبر للسلام الذي يشمل مساحة متنامية لجدوليْ أعمال المرأة والسلام والأمن، والشباب، والسلام، والأمن. ويبيّن مثال من مانيبور بالهند، عن التطهير العرقي ضد الأقليات، تجمّع التحديات التي يواجهها هذا التقرير. لقد أدى سلاح استخدام المعلومات المضلِّلة إلى عمليات اغتصاب جماعي ضد نساء من الأقليات المستهدَفة[148]. علاوة على ذلك، تظهر البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في حل النزاعات، بين عامي 1992 و2019، أن ثلاثة عشر في المئة فقط من المفاوضين كانوا في المتوسط من النساء، وستة في المئة من الموقِّعين في عمليات السلام الرئيسية كانوا نساء، وأن سبعًا من كل عشر عمليات سلام لم تتوسّط فيها النساء[149].

إن الافتقار الهيكلي للشمول يغيِّب المجتمعات المهمَّشة ولا يعتبر أفرادها أصحاب مصلحة رئيسيين؛ ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم العنف الهيكلي ضدها. وعلى المستوى الكلي، يعوق هذا التغييب الوصول إلى سبل الانتصاف في مجال حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، في البيئات الهشّة وتلك المتأثّرة بالنزاعات[150]. ومن الأمور الأخرى التي تم تحديدها: نقص الموارد لمنصات الشباب على المستوى المحلي، وعدم كفاية حماية حقوق الإنسان للشباب، واستبعاد الشباب من عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي، وجميعها عقبات رئيسية تعرقل تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم[151].

الحد من الانتهاكات التي ترتكبها الجهات العسكرية الخاصة

من المتوقع أن ينمو قطاع المقاولين العسكريين الخاصين العالمي إلى 457 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 [152]، ويضم مجموعة من الخدمات من بينها الاستخبارات، والتحليل الأمني، وإدارة التهديدات، والتدريب العسكري، والخدمات اللوجستية، ودعم المهام العسكرية. وقد تنوع عملاؤهم، من الجيوش الوطنية، ووكالات التنمية؛ إلى الشركات الخاصة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية. وقد أشارت الإحاطة التي قدّمها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستخدام المتزايد للشركات العسكرية والخاصة إلى فراغ في الأطر التنظيمية حول: (أ) مسؤولية الدولة في توظيف الشركات العسكرية الخاصة. (ب) دور الشركات العسكرية الخاصة في تكثيف الأعمال العدائية وإطالة أمدها؛ (ج) الغموض المحيط بدور الشركات العسكرية الخاصة في النزاعات – يقابله إحجام الدول عن تحمل المسؤولية القانونية عن أدوارها[153]. فالأطر الدولية مثل الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم (1989) تحظى بقبول منخفض جدًا من الدولة، وتحل محلها مبادرات طوعية يقودها القطاع الخاص، مثل مدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية من القطاع الخاص.

إن الخطة الجديدة للسلام كما وضعها الأمين العام للأمم المتحدة، تفوِّت فرصة تسليط الضوء على التهديد المتزايد المتمثل في حلول الشركات العسكرية الخاصة محل بعثات حفظ السلام، كما هو الحال في مالي (أنظر الإطار 2-3). إذ تلوح في الأفق حقبة خاصة متعددة الأبعاد لبناء السلام مع اقتراب جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان من الشركات العسكرية الخاصة كبدائل متميزة للخوذ الزرق[154]. هذا التغيير المحتمَل يخاطر بتقليص الإطار المعياري القائم على الممارسة بتركيزه على حقوق الإنسان لحفظ السلام التقليدي للأمم المتحدة، واستبداله بنظام قائم على الوكالة يعمل غالبًا بدافع المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية، ويبدو أكثر تساهلًا مع الفظائع واسعة النطاق، ويقلِّل من أهمية عنصر «حقيبة الجثث»، للدول التي تتطلع إلى تحقيق نتائج عسكرية، مع تقليل الخسائر النظامية داخل صفوفها العسكرية. ويهدد رحيل بعثات حفظ السلام بترسيخ الفراغات الأمنية التي من المرجح أن تملأها الشركات العسكرية الخاصة، مثل مجموعة فاغنر. كما تشكل أوجه القصور في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، خطر انضمام مقاتلين من الميليشيات المحلية إلى الحشد الشعبي في الدول المضيفة.

الإطار 3.2: الشركات العسكرية الخاصة في مالي

أثار الرحيل الوشيك لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي (مينوسما) هذا العام تساؤلات حول الفراغ الأمني، الذي من المتوقع أن تملأه الحكومة العسكرية في مالي بسرعة بمساعدة مجموعة فاغنر. وسبق وصول المقاول العسكري الخاص، حملة تضليل مزعومة تهدف إلى تعزيز المشاعر المعادية للفرنسيين في البلاد، بمساعدة «مؤسسة حماية القيم الوطنية». وقد عزّزت دعاية هذه المؤسسة صورة فاغنر وروسيا في مالي كبديل مفضل عن «الاستعمار الجديد» الفرنسي والغربي. لا تزال قناعة المجلس العسكري في مالي بأن مجموعة فاغنر ضرورية «لتحصين» نظامه والحفاظ على الأمن، لكن فاغنر فرضت العديد من التحديات على الدولة:

- انتهاكات حقوق الإنسان: شاركت القوات المسلحة المالية، إلى جانب وحدات فاغنر، في عمليات إعدام بإجراءات موجزة، واختفاء قسري، واغتصاب جماعي وعنف جنسي، وتعذيب، من بين جرائم حرب أخرى.
- العودة إلى العنف: أقحمت مجموعة فاغنر نفسها في معركة مالي الطويلة الأمد ضد المتمردين الإسلاميين، ما أعاد إشعال القتال مع الفروع المحلية لتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية، وفي ذلك إشارة إلى العودة إلى الاشتباك العنيف. وقد تجاوزت الخسائر في صفوف المدنيين في الربع الأول من عام 2022 إجمالي خسائر عام 2021.
- التنافس على الموارد: كما هو الحال مع الماس في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسّعت مجموعة فاغنر الاستثمارات المعدنية الروسية داخل مالي، مستهدفة مناجم الذهب التي غالبًا ما تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير الحكومية.
- المساءلة المحدودة: استخدمت روسيا موقعها في مجلس الأمن لمنع التحقيقات في أنشطة مجموعة فاغنر في مالي. ورفض المجلس العسكري في مالي مرارًا وصول بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد، إلى المناطق المثيرة للقلق.

تمثل مالي نداءً واضحًا لتطبيق لحوكمة العالمية توسيعًا وتعزيزًا للموانع التي تحول دون تعامل المقاولين العسكريين من القطاع الخاص مع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. وكحد أدنى، هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات تحدد تعريفًا مشتركًا للشركات العسكرية والخاصة، من أجل تسهيل صنع سياسات التخفيف من الممارسات التعسفية. وأخيرا، تُبيِّن مالي بقوة أن استبعاد حقوق الإنسان من مبادرات بناء السلام، ليس أمرًا مرفوضًا أخلاقيًا فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى الفشل في بناء سلام عادل ومستدام.

المصادر:

Thompson, Jared, Catrina Doxsee, and Joseph S. Bermudez Jr., "Tracking the Arrival of Russia's Wagner Group in Mali," Centre for Strategic and International Studies, February 02, 2022; Human Rights Watch, *Mali: New Atrocities by Malian Army, Apparent Wagner Fighters*, July 24, 2023; Associated Press (Geneva), "Experts Seek Investigation of Wagner Group, Mali Forces," January 31, 2023; The Africa Center for Strategic Studies, "Debunking the Malian Junta's Claims," *Infographic,* April 12, 2022; Parens, Raphael, "The Wagner Group's Playbook in Africa: Mali," *Foreign Policy Research Institute,* March 18, 2022; Doxsee, Catrina, Jared Thompson, "Massacres, Executions, and Falsified Graves: The Wagner Group's Mounting Humanitarian Cost in Mali," *Centre for Strategic and International Studies,* May 11, 2022.

إعادة النظر في المبادئ الأساسية

لا يزال السعي العالمي لتحقيق سلام دائم وعادل وشامل في البلدان والمناطق المتأثرة بالصراعات يواجه عقبات كبيرة، كما هو مفصل أعلاه. وقد ثبت أن الأطر والآليات القائمة المصمَّمة للتصدي لهذه التحديات غير كافية، ويرجع ذلك أساسًا إلى عدم قدرتها على التكيف مع الطبيعة المتطورة والمحددة السياق، للصراعات العنيفة المعاصرة[155]. ولمعالجة هذه المسألة الأساسية وتعزيز السعي الفعّال لبناء السلام (الإطار 3.3)، لا بد من إعادة النظر في المناهج القائمة، والمبادئ التي تسترشد بها[156]. إن المجموعة التالية من المبادئ الأساسية ضرورية لإعداد مناهج أفضل لبناء السلام مع الاستدامة والقدرة على التكيف في جوهرها (الشكل 2.3)

الإطار 3.3: تعاريف بناء السلام

يُقصد **بـبناء السلام** الجهود الرامية إلى تجنب اندلاع أو تكرار الصراع العنيف، مع إيلاء اهتمام خاص لتطوير وإعادة بناء القدرات الوطنية والمحلية لإدارة وحل الصراع المسلح الذي طال أمده، تحقيقًا لسلام دائم وإيجابي. وإذ تعلن الأمم المتحدة أن الهدف النهائي لبناء السلام هو إنشاء «هياكل لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام»، فإنها تعتمد تعريفًا مماثلاً لتعريف هذا التقرير، مشدِّدة على أهمية «الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان والمناطق في انتقالها من الحرب إلى السلام، والحد من خطر انزلاق بلد ما، أو الانتكاس إلى الصراع؛ عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على إدارة الصراعات، وإرساء أسس السلام والتنمية المستداميْن». وسواء كانت جهود بناء السلام وقائية أو في الفترة التالية على الصراع، فإنها تهدف، وفقا للباحث سيدريك دي كونينغ، إلى «[التأثير] على سلوك النظم الاجتماعية التي تأثرت بالصراع العنيف».

المصادر:

United Nations, Secretary-General, *Supplement to an Agenda for Peace: position paper of the Secretary-General on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations,* 1995; United Nations, "Peace and Security," 2023; de Coning, "Adaptive peacebuilding," (February, 2018) 301-317, 305.

ترتكز هذه المبادئ على الأُطُر الرسمية، والاتفاقات، والمناقشات الجارية بين العلماء وصانعي السياسات والمنظمات المدنية والمؤسسات متعددة الأطراف (أنظر الملحق رقم 2)؛ وهي أساس لتفعيل بناء السلام بشكل أفضل. علاوة على ذلك، يمكن للتطبيق العملي لهذه المبادئ أن يعزز شرعية مشاريع بناء السلام ويعيد بناء الثقة - ليس فقط في المشاريع نفسها، ولكن أيضًا في الإيمان الأوسع بفعالية بناء السلام لإقامة سلام عادل ودائم - مع تركيزها على الإدماج والاستدامة والقدرة على التكيف[157]. ولتحقيق ذلك، ينبغي لمنظمات بناء السلام الرئيسية والحكومات وأصحاب المصالح الآخرين ذوي الصلة أن يميزوا، على وجه الخصوص، المبادئ الخمسة التالية:

الشكل 2.3: خمسة مبادئ أساسية لبناء السلام الدائم

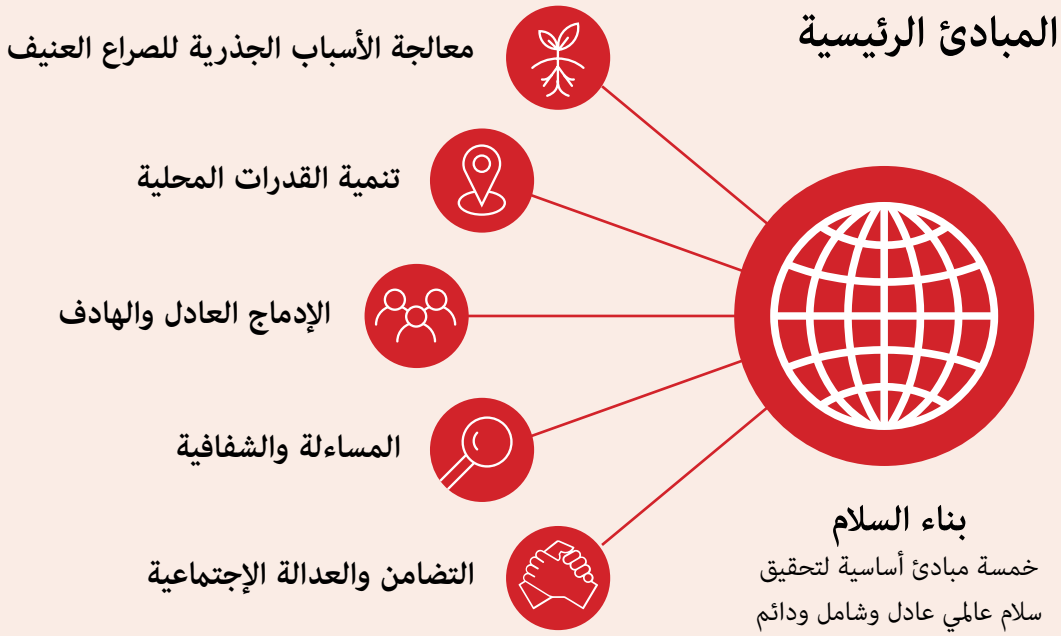

المصدر: الشكل الأصلي، مركز ستيمسون.

معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة

إن التعقيد المتزايد لحل الصراعات، لا سيما في التعامل مع تلك التي طال أمدها، ومَنْع تكرارها، يجعل معالجة الأسباب الجذرية اعتبارًا رئيسيًا لبناء السلام الفعال[158]. ولتقييم الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة أهمية حاسمة بشكل خاص حيثما أثبتت جهود بناء السلام السابقة عدم نجاحها. من خلال التحليل السياقي والمشاركة في مشاورات شاملة وجامعة مع المجتمعات المحلية، يمكن لبُناة السلام أن يتجاوزوا الأعراض السطحية للصراع، وأن يخوضوا في أسبابه الأساسية. وعند القيام بذلك، من الضروري الاعتراف بأن العوامل الداخلية والخارجية (الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو البيئية أو الدينية على سبيل المثال) قد تساهم في بدء الصراع العنيف واستمراره[159]. ومن خلال تحديد هذه الأسباب الكامنة، يمكن لجهود بناء السلام أن تضع تدابير محددة السياق، وأن تنفذ حلولاً خاصة مصمّمة تمهد الطريق لسلام عادل ودائم.

تنمية القدرات المحلية

المقصود بـ «تنمية القدرات المحلية»، الجهود المبذولة لتحويل وتعزيز القدرات المحلية الحالية حتى يتمكن السكان والمؤسسات والمنظمات المحلية من معالجة القضايا الحرجة بشكل أكثر فعالية، ومن بينها منع النزاعات وحلّها[160]. إن استعمال شاشات الكريستال السائل لا يقتصر على التدريب الفردي أو التوجيه؛ بل يذهب أبعد من ذلك مؤكّدًا على اتباع نهج استراتيجي شامل لتحويل الأنظمة التي لها تأثير على نتائج بناء السلام[161]. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقييمات

دقيقة وحاسمة، وبقيادة محلية للقدرات المحلية بغية التعرف على مجالات «نقص القدرات»[162]. وللحفاظ على السلام، تحتاج البلدان المتأثرة بالصراعات إلى قواعد مؤسسية محلية قوية، منها المؤسسات التعليمية الشاملة، والمشاركة في صنع القرارات، والأطر التشريعية الداعمة بما فيه الكفاية[163]. وعلاوة على ذلك، تتطلب تنمية القدرات المحلية نهجًا بقيادة محلية يستند إلى معارف المجتمعات المحلية وخبراتها[164]. وقد أثبتت المحاولات السابقة التي ركزت على نقل المعرفة والممارسات الأجنبية – من الشمال العالمي بشكل خاص - محدودية في الوصول العام، ما يؤدي إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود المحلية في بناء السلام[165]. لذا، ينبغي للجهات الفاعلة الخارجية أن تؤدي أساسا دورًا داعمًا في مبادرات شاشات الكريستال السائل[166]. وكمبدأ أساسي لبناء السلام الفعال، تسترعي شاشات الكريستال السائل الانتباه إلى صعوبة تنفيذ أهداف الملكية المحلية، ولا سيما في إطار النزاعات العنيفة التي طال أمدها، ومن ثم تشدد على أهمية تعزيز القدرات على المستوى المحلي كخطوة مهمة في هذا الاتجاه[167].

الشمول العادل والهادف

يؤكد الشمول العادل والهادف على أهمية تعزيز العدالة من خلال التمثيل العادل والمشاركة النشطة للفئات المهمشة، ومنها الشباب والنساء والسكان الأصليون[168]. يتطلب هذا الأمر تجاوز الإدماج الرمزي، وتعزيز المناهج التعددية التي توفر منصات آمنة للمشاركة الهادفة[169]. إن إنشاء هياكل شاملة وتشاركية للحكم على جميع المستويات، يمكن الأفراد ومجتمعاتهم من المساهمة بنشاط في صنع القرار. وبالمشاركة الحقيقية التي تعزز الشعور بالملكية والوكالة في تشكيل مستقبلها، يمكن للمجتمعات المهمشة (بما في ذلك النساء والشباب) مساءلة المؤسسات القوية والسلطات القيادية، وضمان الاعتراف بمصالحها وحقوقها الفردية ودعمها[170]. ومن خلال العمل على اجتذاب هذه الأصوات المتنوعة، يمكن لجهود بناء السلام أن تستفيد من مجموعة واسعة من وجهات النظر والخبرات والمعرفة، ما يؤدي إلى اجتراح حلول أكثر شمولاً وفعالية لسياقات محددة ومتطورة[171]. هذا الأمر بدوره يسهم في استدامة بناء السلام وقدرته على التكيف، ما يقلل إلى أدنى حد خطر الارتكاس إلى الصراع[172].

المساءلة والشفافية

المساءلة والشفافية مبدآن متشابكان بشكل وثيق، يؤديان دورًا حاسمًا في بناء السلام. تتضمن المساءلة رصد وتقييم مبادرات بناء السلام، وضمان الامتثال للأهداف العالمية والوطنية والمحلية؛ في حين تسهّل الشفافية الانفتاح والشمولية في صنع القرار[173]. ومن المهم التمييز بين المساءلة العالمية والوطنية والمحلية، إذ إن المبادرات التي يقودها الخارج هي في المقام الأول «خاضعة للمساءلة التصاعدية» تجاه مبادئها، ما يزيد من صعوبة مساءلة الجهات الفاعلة العالمية من قِبل البلدان المضيفة[174]. إن إضفاء الطابع المحلي على مفهوم المساءلة والشفافية، يمكّن من تحسين نتائج بناء السلام. وقد يتطلب ذلك، على سبيل المثال، إنشاء هيئات وعمليات محلية مخوّلة تلتزم بالقوانين واللوائح التنظيمية الوطنية (والدولية) القابلة للتنفيذ. كما ينطوي على تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات، والموارد الكافية، والرصد المستمر للأداء، لضمان المساءلة والشفافية في التصميم والتسليم لكلٍّ من الأطراف الفاعلة المحلية والخارجية. قد يكون تحقيق ذلك صعبًا، خاصة في البلدان التي تفتقر إلى المؤسسات الشاملة. ينبغي لبناء السلام أن يتم خطوة بعد خطوة، وأن يطبِّق باطراد تدابير المساءلة الرسمية التي يمكن الوصول إليها على المستوى الوطني، وغير الرسمية على المستوى المحلي.

التضامن والعدالة الاجتماعية

التضامن والعدالة الاجتماعية مبدآن لا غنى عنهما لبناء السلام، يشملان دعم المتضررين من الصراع والتركيز على الاحتياجات وأوجه الضعف، فضلاً عن التعاون الموضوعي بين المشاركين في خلق السلام، وتقديمه وصونه[175]. وعلاوة على ذلك، فإن هذيْن المبدأيْن يشدّدان على أهمية إنشاء أنظمة حكم عادلة وشاملة تعالج المظالم، وتضمن المساواة في الوصول إلى الموارد والفرص، وبالتالي تمكين جهود بناء السلام الإيجابية، والمساهمة في تحقيق نتائج أكثر استدامة[176].

كما أنّ التضامن والعدالة الاجتماعية مبدآن مترابطان يعزز كل منهما الآخر. إذ غالبًا ما تجسد الدعوات إلى العدالة الاجتماعية، دعوات للتضامن، مع التأكيد على أهمية المناهج الشاملة والمنصِفة لبناء السلام[177]. ويشمل المبدآن سويةً التعلم المتبادل، والأعباء المشتركة، والاعتراف بأن بناء السلام الناجح يعتمد على مساهمات جميع أصحاب المصالح[178]. وعند معالجة أوجه عدم المساواة، يساهم التضامن والعدالة الاجتماعية في تمكين الفئات المهمشة وتعزيز مشاركتها الهادفة في صنع القرار.

ابتكارات الحوكمة العالمية والإقليمية لتحقيق النتائج المرجوة

تحقيقًا لبناء سلام فعال في صالح الشعوب والبلدان في جميع أنحاء العالم، تتخذ ابتكارات الحوكمة العالمية والإقليمية شكل تغييرات مؤسسية وقانونية وسياسية ومعيارية وتشغيلية في النظام الدولي. استنادًا إلى مبادئ بناء السلام الخمسة المذكورة أعلاه، وعرض لثلاث حالات موجزة عن عملية السلام في جنوب السودان (الإطار 3.1)، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مالي (الإطار 3.2)، والنضال من أجل تمكين النساء والشباب في أفغانستان (الإطار 3.4)، مع أدلة تجريبية إضافية؛ يفصّل هذا القسم الفرعي الختامي أربع مجموعات من ابتكارات الحوكمة العالمية والإقليمية التي تهدف إلى تطوير قدرات وطنية ومحلية قوية، لمنع اندلاع وتكرار الصراع العنيف، وتحقيق سلام إيجابي دائم.

الابتكار #1: بناء سلام دائم بعد توقيع الاتفاق

يواجه بناء سلام مستدام وعادل بعد توقيع اتفاق السلام تحديات متعددة، بما فيها الخطوات المعقدة لإشراك مختلف أصحاب المصالح المتضررين من النزاع العنيف، والحاجة إلى الاهتمام المتخصص المجتمعي للمقاتلين السابقين وغيرهم من المفسدين، وضرورة إدارة الأسباب الكامنة وراء الصراع، وحلها في نهاية المطاف. وتأكيدًا على الأدوار البناءة المرتقبة للمنظمات العالمية والإقليمية في مجال بناء السلام، هناك تدبيران حاسمان لتعزيز السلام الدائم المتجذر في مبادئ العدالة هما: أ) تعزيز الحوكمة الشاملة على المستوى المحلي، (ب) إعادة النظر في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

تعزيز الحوكمة الشاملة على المستوى المحلي

بعد توقيع اتفاق السلام، يصبح ضمان الإدماج الفعال على المستويات دون الوطنية وفي المجتمعات المحلية لتشكيل هياكل الحكم في مرحلة ما بعد الصراع، أمرًا بالغ الأهمية[179]. تُظهر مجموعة بيانات واسعة مستقاة من 124 حرب أهلية، ونتائج بناء السلام منذ عام 1944، وجود علاقة إيجابية بين عمليات السلام وجهود إرساء الديمقراطية بعد الحرب الأهلية؛ تتجاوز التركيز على الحكم التشاركي على مستوى المجتمع فقط؛ ما يساعد بدوره على منع تجدد العنف[180]. وفي رأي مؤلّفيْ هذه الدراسة الأساسية، مايكل دويل ونيكولاس سامبانيس: «يمكن أن يكون بناء السلام الدولي مكوّنًا رئيسيًا في الاستراتيجيات الرامية إلى تلبية «الاحتياجات الأساسية» للناس، وإنشاء مؤسسات يمكنها أن تدعم السلام، وتحل مشاكل المصداقية المرتبطة بتنفيذ السلام جزئيًا على الأقل»[181].

إن المعارف والخبرات المحلية ضرورية في تصميم استراتيجيات بناء السلام التي تعالج بفعالية دوافع الصراع وتدعم تنفيذ اتفاقات السلام. وعلى الرغم من أن البناة الدوليين للسلام كثيرًا ما يشددون على الحاجة إلى الملكية على المستوى المحلي، فإن هذا الهدف لا يتحقق غالبًا في البلدان والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، بسبب الافتقار إلى القدرة المؤسسية المحلية على بناء السلام واستدامته[182]. تزخر الأدبيات السياسية والأكاديمية بأمثلة عن القيود (والفشل الصريح) للجهود الدولية في إنشاء أو تعزيز هذه القدرة[183]. ولكن عندما تنجح المنظمات الدولية في المساعدة على دمج المجتمعات المحلية في أُطُر حوكمة وطنية أكثر شمولًا بالاستناد إلى مبادئ العدالة والتضامن، فإنها تسهِّل مواءمة الأولويات الوطنية مع الاحتياجات المحلية، وتعزز بشكل كبير القدرة على بناء السلام[184].

وبُغية زيادة احتمالات نجاح بناء السلام الدولي من خلال تمكين الأطراف الفاعلة المحلية داخل نظام الحكم الوطني توجد ثلاثة مناهج تُوصي بها الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية المشاركة في بناء السلام، وهي[185]:

- اعتماد نماذج للحوكمة مبتكرة تستجيب للظروف المحلية (على سبيل المثال، التوفيق بين التوترات بين الجماعات المتنافسة من خلال تبادل قصص النجاح ذات الصلة، واستخدام المعونة وغيرها من أشكال النفوذ الخارجي، والأهم من ذلك كله، تشجيع التوافق في الآراء حول سياسات المواجهة ذات المحصلة الصفرية التي لا يربح فيها أحد ولا يخسر فيها أحد.
- دعم المؤسسات الجديدة - بما فيها السلطة التشريعية، والقضاء المستقل، ووسائل الإعلام، وهيئات المجتمع المدني؛ لمراقبة السلطة التنفيذية، سواء على المستوى المجتمعي أو دون الوطني أو الوطني (على سبيل المثال، تقاسم الموارد السياسية والمالية والتقنية الدولية والمحلية بشكل منصف).
- تحقيق توازن بين الضرورات السياسية والأمنية الدولية على المدى القريب، وتطوير القدرات المحلية على المدى الطويل. (مثلاً من خلال اعتماد سياسات اقتصادية للحد من الصراعات، بدلا من استثمار النصيب الأكبر من الاهتمام السياسي والموارد الخارجية في عمليات مكافحة الإرهاب).

أخيرًا، تدعو الخطة الجديدة للسلام إلى إعداد «استراتيجيات وقائية وطنية لمعالجة مختلف دوافع وعوامل تمكين العنف والصراع في المجتمعات، وتعزيز البنى التحتية الوطنية للسلام». يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات أُطُرًا لمنع نشوب الصراعات، وبناء السلام في المجتمعات المحلية؛ مزوّدة بالموارد الكافية، وبقيادة محلية لزيادة ضمان الإدماج الفعال للمجتمعات المحلية في بناء سلام إيجابي بعد توقيع الاتفاق بين الأطراف المتحاربة[186].

إعادة النظر في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ثمة عنصر حيوي آخر لبناء سلام دائم بعد توقيع اتفاق السلام، هو نزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم بمهارة. وكاستعماله أداة في بناء السلام، تم تكييف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج باستمرار، لمعالجة الطبيعة المتغيرة للنزاعات؛ ويتم تطبيقه بشكل متزايد في مجالات العنف المستمر حيث يوجد المرتزقة، والمقاتلون الأجانب، والإرهابيون[187].

نظرًا لوجود فجوة بين القوانين التي تجرِّم التعامل مع «الإرهابيين»، وضرورة توفير تدابير دعم «متقطعة» للمقاتلين المنشقين والمنتسبين إليها، وهي تدابير تخفّف من أخطار العودة إلى الإجرام، يجب أن تواكب شروطٌ مسبقة جديدة المواءمةَ بين القوانين الإنسانية الدولية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والقوانين المدنية المحلية، من أجل نزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل فعال. وقد يؤدي عدم الاستقرار الإقليمي إلى جذب المقاتلين المسرَّحين إلى صراعات أخرى، كما قد تعزز المدفوعات النقدية عن غير قصد «إعادة تدوير» المقاتلين، أو معاودة الإجرام، عن طريق توفير ما يرقى إلى شكل من أشكال التأمين ضد البطالة للمقاتلين بين جولات الاشتباكات، لا سيما عندما تكون العمالة المنتظمة نادرة. ولِلحدّ من إعادة التدوير، ومكافحة التطرف العنيف، يجب أن تركز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على إعادة الدمج الاجتماعي للمقاتلين السابقين بقدْر تركيزها على دعم الدخل الفوري، واستخدام البيانات البيومترية لبناء قواعد بيانات للأفراد الذين يعالَجون من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أي مكان في المنطقة[188].

الابتكار #2: النهوض بالجيل القادم من النساء والشباب وجداول أعمال السلام والأمن

إن النهوض بالجيل القادم من أجندتيْ السلام والأمن للنساء (قرار مجلس الأمن رقم 1325) والشباب (قرار مجلس الأمن رقم 2250) أمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام والعدالة على المدى الطويل للأجيال الحالية والمستقبلية[189]. وكما هو مفصّل في هذا القسم من التقرير (بما في ذلك الإطار 4-3 أدناه بشأن أفغانستان)، يقدّم الشبان والشابات - بل والنساء من جميع الفئات العُمرية - مساهمات ذات مغزى في إدارة النزاعات وحلها، في مجتمعاتهم المحلية على الصعيد الوطني والعالمي. ومن منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى أوروبا وأفريقيا وما وراءها، يُبرز جيل الشباب القضايا التي تواجهها النساء والفتيات في أوضاع ما بعد الصراع، ويحمون حقوقهن ويدعون إلى إدماجهن بشكل عادل وهادف في عمليات السلام الجارية[190]. بالإضافة إلى ذلك، تزيد مشاركة المرأة في عمليات السلام من إمكانية التوصل إلى اتفاق يستمر لمدة عامين بنسبة 20 في المئة، وبنسبة 35 في المئة لاتفاق يدوم لأكثر من خمسة عشر عامًا[191].

على مدى العقديْن الماضييْن، تطورت أُطُر بناء السلام المستدام والعادل والشامل بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، تؤكد الخطة الجديدة للسلام التي قدّمها الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرًا (تلك التي تم تسليط الضوء عليها في الابتكار #4 أدناه) بقوة على الحاجة إلى تمكين النساء والشباب، مع تحديد أوجه عدم المساواة والممارسات التمييزية التي تحول دون إدماج المرأة والشباب في بناء السلام[192]. علاوة على ذلك، شهدت أجندتا المرأة والسلام والأمن،

والشباب والسلام والأمن، تقدمًا كبيرًا خلال السنوات القليلة الماضية. ووفقًا للرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، اعتمدت اثنتان وثمانون دولة عضو في الأمم المتحدة، خطط عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن[193]. وفي الوقت نفسه، وضعت فنلندا أول خطة عمل وطنية للشباب والسلام والأمن (مستوحاة من المرأة والسلام والأمن) في عام 2021، ما مهَّد الطريق أمام البلدان الأخرى لتحذو حذوها[194].

على الرغم من التقدم المحرز والاعتراف بأجندات المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن؛ لا تزال هناك فجوات بين الطموحات المعبّر عنها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغيرها، والإرادة السياسية الفعلية والدعم المالي المقدم لهذه الأجندات[195]. وعلى سبيل المثال، كشفت دراسة حديثة أجرت فحصًا لتمويل بناء السلام في فترة 2015-2020 عبر العديد من صناديق الأمم المتحدة، أنه تم تخصيص 12 في المئة فقط من مبلغ 876,8 مليون دولار أمريكي، لدعم المشاريع التي تركز على تمكين الشباب ومشاركتهم[196]. وبالمِثل، بالنسبة إلى المرأة والسلام والأمن، لا تزال حصة المساعدات الثنائية التي تدعم المنظمات والمبادرات التي تقودها النساء في المناطق المتأثرة بالنزاع منخفضة تبلغ 0,4 في المئة فقط، على الرغم من التزامات التمويل الجديدة[197]. بُغية المساعدة في تجسيد الأفكار المهمة الموجودة في الخطة الجديدة للسلام، مقرونًا برسم أساليب جديدة مبتكرة للمُضيّ قُدُمًا في تطبيق جداول أعمال المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، نقدِّم التوصيات التالية:

تفكيك هياكل السلطة الجندرية

يُنظر إلى النساء غالبًا على أنهنّ ضحايا للنزاعات، والشباب على أنهم يشكلون تهديدًا لبناء السلام؛ وأن الطرفيْن يعملان ضد التقدم المحرَز في كلٍّ من أجندتيْ المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن. وقد كان لهذه الصور النمطية أثر سلبي على أجندات المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، إذ شهد كلاهما تركيزًا متزايدًا على مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف[198]. ففي أفغانستان (الإطار 4-3)، على سبيل المثال، حالت المعايير والهياكل التقليدية، والممارسات التمييزية، والتعرض للعنف، دون المشاركة الفعالة للنساء والشباب في بناء السلام. بناءً عليه، فإن تطبيق هذه الأجندات يتطلب الاعتراف بالهويات المتقاطعة التي تتحدى الصور النمطية التقليدية وتبتعد عن هياكل النخبة وتحيّزاتها.

تؤكّد الخطة الجديدة للسلام على الحاجة إلى تفكيك المعايير والهياكل الأبوية التي تشكل تهديدًا لاستقرار المجتمع، وإيكال مسؤولية أكبر لدور جماعي في المجتمع، للتقدم في أجندة المرأة والسلام والأمن، من خلال الأنشطة التعليمية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن مثلاً[199]. ويستلزم ذلك أيضًا تحديد مجالات التعزيز بين جداول أعمال المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، لتسريع العمل عبر أصحاب المصالح، كالمنظمات العالمية والإقليمية والحكومات والمجتمعات المدنية[200].

ومن الأهمية بمكان أن تقوم الأمم المتحدة أولاً بتفكيك هياكل السلطة الخاصة بها التي تعزز الأنظمة الأبوية في مجال السلام والأمن. يتطلب هذا الأمر توفر بيانات مصنّفة عبر المستويات المختلفة لهيكل بناء السلام، وتشمل (على سبيل المثال لا الحصر) عدد النساء المشارِكات في بناء السلام، وحالات العنف ضد المرأة المبلَّغ عنها، ولوائح الرُّتب والرواتب؛ وكلّ صنف من هذه البيانات له استعماله الخاص في تدقيق بناء السلام المقترَح (أنظر الابتكار 3# أدناه). إن التشخيص الذي يتم إجراؤه باستخدام هذه البيانات، سيدعم التقييم عن مدى تنفيذ أجندات المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، وتحديد نقاط الضغط المطلوبة، وأذرع التسريع، لتفكيك أنظمة السلطة الضارة.

ومن الأمثلة الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها، إطار العمل الشبابي 2030 وتقاريره المرحلية السنوية؛ وتتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية لوكالات الأمم المتحدة، ونتائج فريق الأمم المتحدة القطري لتقييم التقدم المحرَز ومساءلة النظام أمام نفسه.[201]

معالجة الثغرات في تنفيذ أجندتي المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن

على الرغم من إحراز تقدم في وضع خطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن؛ إلاّ أن البيانات المتاحة عن تنفيذها ورصدها وتقييمها وتمويلها ضئيلة، ومن بينها، على سبيل المثال، تتبُّع العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسيْن في المناطق المتأثرة بالنزاع[202]. ينبغي على منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأفريقي، اعتماد آليات قوية للرصد والتقييم تهدف إلى إجراء تقييم لتأثير السياسات والمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية على النساء والشباب، وتسعى إلى تصحيح المسار عند الضرورة.

باختصار، قد تفشل خطط العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن في التقدم ما لم تكن مدعومة بآليات تقييم ومساءلة فعالة وشاملة، فضلاً عن التمويل الكافي، والقادة القادرين، والدّراية الفنية؛ (كل ذلك مدعوم بتوافر واسع للبيانات الموثوقة)[203].

الإطار 4.3 تمكين النساء والشباب الأفغان سعيًا إلى تحقيق السلام والعدالة.

تورطت أفغانستان في صراع عنيف لأكثر من أربعة عقود. وقد واجهت النساء والشباب الأفغان، على وجه الخصوص، تحديات خطيرة، بما في ذلك التمييز بين الجنسيْن، وسيادة العقليات الأبوية، والمشاركة المحدودة في صنع القرار، والتعرض للعنف والاستغلال. وقد أدى غياب المساءلة عن انتهاكات النساء والفتيات الصغيرات إلى زيادة عرقلة جهود السلام والمصالحة في جميع أنحاء أفغانستان

ومنذ عودة طالبان إلى السلطة في أغسطس/آب 2021، تراجع التقدم الذي أحرزته النساء والشباب على مدار العقديْن الماضييْن بشكل منهجي، بما فيه الحصول على التعليم والعمل والفرص الاقتصادية. ووفقًا لليونسكو، فإن 80 في المئة من الشابات والفتيات في أفغانستان هنّ خارج المدرسة حاليًا، و30 في المئة منهنّ لم يلتحقن أبدًا بالتعليم الابتدائي.

في عام 2015، أطلقت أفغانستان أول خطة عمل، وطنية للمرأة، والسلام والأمن. ودعما لتنفيذها، تعمل الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية في أفغانستان على الدفاع عن حقوق المرأة ومشاركتها وتمكينها في بناء السلام والأمن؛ بتوفير بناء القدرات، وورش العمل التدريبية لقادة المجتمع المدني، والناشطات (على سبيل المثال، برنامج مبادرة الأئمة للتدريب)؛ ودعم نزع السلاح، والمساواة بين الجنسيْن.

وفي الوقت نفسه تقريبًا، بدأت منظمة «أفغان من أجل التفكير التقدمي»، وهي منظمة يقودها الشباب وتضم أعضاء في جميع أنحاء أفغانستان، في إضفاء الطابع المحلي على أجندة الشباب والسلام والأمن (التي تم الإعلان عنها من خلال قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2250 في عام 2015) في العديد من المقاطعات الأفغانية. وعلى وجه الخصوص، ركزت جداول أعمال المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن، في أفغانستان على تعزيز المساواة بين الجنسيْن، وتعزيز تمكين النساء والشباب، والمشاركة في بناء السلام، وحماية حقوق النساء والشباب.

على الرغم من الإخفاقات والتحديات المستمرة التي واجهتها وتواجهها أفغانستان، وخاصة في العاميْن الماضييْن مع عودة طالبان إلى السلطة، هناك العديد من العِبَر التي يمكن أن توجه الجهود المستقبلية لتمكين النساء والشباب الأفغان في بناء السلام. أولًا، ينبغي مناقشة النطاق الكامل لحقوق المرأة والشباب في أي مناقشات متعددة الأطراف، أو ثنائية مع طالبان، مع التركيز بقوة على الأمن الشخصي للنساء والشباب، وإتاحة حصولهم على فرص العمل.

ثانيًا، لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سلطة في ممارسة نفوذها على طالبان، عندما تتعارض أفعالها مع أجندات المرأة والسلام والأمن، بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية، فضلاً عن استهداف المساعدات (على سبيل المثال، المساعدات الموجّهة للرعاية الصحية للمرأة). وأخيرًا، يتطلب النهوض بأجندة المرأة والسلام والأمن في أفغانستان، من المجتمع الدولي توظيف وتقديم الدعم للوسيطات الدوليات والمحليات (الأفغانيات) (ملاحظة: الممثل الخاص الحالي والأخير للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان هي امرأة)، والدفاع عن النساء الأفغانيات اللواتي يواجهن تحديات عند الدفاع عن المرأة والسلام والأمن، وإرسال وفود دولية إلى كابول برئاسة نساء للعمل من أجل تجديد السلام الأفغاني الذي لا تزال هناك حاجة ماسة إليه.

المصادر:

Sahar, Arif, and Christian Kaunert, "Higher Education as a Catalyst of Peacebuilding in Violence and Conflict-Affected Contexts: The Case of Afghanistan," Peacebuilding, vol. 9, no. 1, Jan. 2021, 57-78; Athayi, Abdullah, Neelab Hakim, *The dynamic of youth activism in Afghanistan: A journey between hope and desperation*, June 2022 7-8, Heinrich-Böll-Stiftung European Union, Brussels; Azad, Sohrab, "Peacebuilding between State and Non-State Actors: A Comparative Case Study of Afghanistan and Colombia," *Proceedings of the National Conference On Undergraduate Research*, Kenesaw State University. April 11-13, 2019, 447.; Belquis, Ahmadi and Matthew Parkes, "After a Year of Taliban Rule, Advances for Afghan Women and Youth Have All but Evaporated," United States Institute of Peace, August 25, 2022; Global Network of Women Peacebuilders, "Take Urgent Action to Protect the Rights of Afghan Women and Girls and Restore Peace," August 20, 2021; UNESCO, "Let girls and women in Afghanistan learn!" January 18, 2023; United Nations Assistance Mission in Afghanistan, *Afghanistan's National Action Plan on UNSCR1325- Women, Peace and Security*; Afghani, Jamila, *Statement to the UN Security Council*, Working Group on Women Peace and Security, July 26, 2019; Ozcelik, Asli, Yulia Nesterova, Graeme Young and Alex Maxwell, *Youth-led peace: The role of youth in peace processes*, 10 (May 2021), University of Glasgow; United Nations Regional Centre for Preventive Diplomacy for Central Asia, *Foreword*, August 27, 2020; Akbari, Farkhondeh, and Jacqui True, *WPS in Afghanistan: Betrayal and Renewal*, Australian Feminist Foreign Policy Coalition, July 04, 2022; United Nations Women, *Priorities and recommendations of Afghan women inside Afghanistan*, October 2022.

الابتكار #3: تعزيز لجنة بناء السلام، بما فيها الشراكات الجديدة مع المنظمات الإقليمية، لبناء سلام مستدام

إن الحاجة إلى استدامة السلام ومنع تكرار الصراعات في البلدان الهشة الخارجة من الصراع؛ لا تقل أهمية عن التدخل في الوقت المناسب في الأزمات الوشيكة أو الجارية. ولقد أنشِئتْ لجنة بناء السلام ومكتب الدعم والصندوق من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن في ديسمبر/كانون الأول 2005، بناء على توصية في سبتمبر/أيلول 2005 من قبل القادة المشاركين في القمة العالمية الستين للأمم المتحدة. قامت لجنة بناء السلام ومكتب الدعم والصندوق بتحسين التنسيق الدولي لبناء السلام، وتعبئة الموارد، وتبادل المعرفة، لا سيما في حالات ما بعد اتخاذ إجراءات الأمم المتحدة لحفظ السلام[204].

بيد أن لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة فرعية استشارية تابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن، ليس في يدها سلطة مستقلة، أو سلطة لصنع القرار؛ وبالتالي فهي لا تستطيع تنسيق الجهود الدولية لبناء السلام باقتدار[205]. وقد أشار تقرير استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2020، إلى إحراز تقدم محدود في تأمين التمويل الكافي والمستدام لأنشطة بناء السلام. لم يتلق صندوق بناء السلام سوى 178 مليون دولار أمريكي في عام 2021، أي أقل من 3 في المئة مِمّا تم تخصيصه في الميزانية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنة المالية ذاتها[206]؛ وعلاوة على ذلك، وبالرغم من دخول مكتب دعم بناء السلام في شراكة جديدة مع الاتحاد الأفريقي، أو قيام مجلس الأمن مؤخرًا بالنظر في توسيع نطاق تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ فإن لجنة بناء السلام لم تستفد بعد استفادة كاملة من الزخم اللازم لإشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بصورة مُجدية[207]. ولسدّ هذه الثغرات، ثمة ابتكاران مُوصى بهما من لجنة البرنامج والميزانية في الأمم المتحدة، هما:

رفع مستوى لجنة بناء السلام إلى مجلس مخوَّل

إن مجلس بناء السلام التابع للأمم المتحدة الأكثر موثوقية («لجنة بناء السلام الجديدة»)، على الرغم من أن عضويته وتوازنه الجغرافي مماثليْن للجنة بناء السلام الحالية، يمكن أن يكمل ويساعد مهمة مجلس الأمن الهائلة المتمثلة في الحفاظ على السلام والأمن العالمي[208]. وبتوسيع ولايته، ستكون لمجلس بناء السلام سلطات ومسؤوليات معززة لقيادة منع نشوب الصراعات (بما في ذلك استعمال أداة جديدة لمراجعة حسابات بناء السلام)، ووضع سياسات بناء السلام، والتنسيق، وتعبئة الموارد بشأن الصراعات الحرجة من الدرجتيْن الثانية والثالثة، ما يحرر مجلس الأمن، ويدفعه للتركيز على الصراعات من الدرجة الأولى التي تهدد السلم والأمن الدولي.

سوف تركز لجنة البرنامج والميزانية الجديدة على البلدان والمناطق في البيئات غير المتعلقة بحفظ السلام وما بعد انتهاء الصراع، حيث يمكنها رصد وتنسيق الإجراءات لمنع تكرار حدوث الصراعات. ومن شأن هذه الترقية المقترحة أن تتبع سابقة تحوُّل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في عام 2006، إلى مجلس لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز المتجدد على الوقاية يتطلب أن يكون لصندوق بناء السلام تمويل كافٍ ومستدام يمكن استشرافه، ويتضمن المستحقّات المرصودة؛ ما يعزز بالتالي المهمة الأساسية للهيئة العالمية المتمثلة في الحفاظ على السلام[209]. كما يمكن لمجلس بناء السلام المخوَّل أن يقدم الدعم السياسي ويساعد على توسيع نطاق تطبيق استراتيجيات الوقاية الوطنية، وما يرتبط بها من أُطُر مجتمعية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام بقيادة محلية، في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في جميع أنحاء العالم (أنظر الابتكار 1# أعلاه).

تقديم الأمم المتحدة الأطر الاستراتيجية الإقليمية لبناء السلام

للاستفادة الكاملة من الزخم في إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إشراكًا مجديًا، ينبغي لمجلس بناء السلام الذي رفع مستواه، أن ينطلق من المبادرات الأخيرة لبناء الشراكات، مثل مذكرات التفاهم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في صياغة أُطُر استراتيجية إقليمية جديدة لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة. وباستيعاب مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام على الصعيد الوطني، والمواثيق، وأُطُر المساعدة القُطرية، وخطط تنفيذ المعايير، ينبغي أن ينصبّ التركيز الأساسي لأداة بناء السلام الجديدة هذه على تسخير قدرات وأفكار وشبكات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرات الوطنية والمحلية، من أجل الإدارة الفعالة للنزاعات المسلحة التي طال أمدها، وحلّها في بلدان ومناطق مختارة ذات أولوية ضمن بيئة قارّية محددة[210].

وبالتعاون مع هيئات إقليمية ودون إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة الدول الأمريكية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس التعاون الخليجي، فإن الخصائص الموصى بها للإطار الاستراتيجي الإقليمي لبناء السلام التابع للأمم المتحدة هي: (أ) التيسير الماهر للمشاورات الإقليمية - الوطنية - المحلية بإشراك تام لمختلف ممثلي الحكومات والمجتمعات المدنية في إعداد مناهج مصمَّمة خصيصًا لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. (ب) استخدام معايير ومؤشرات ملموسة قابلة للقياس، ومحددة زمنيًا لتسلسل الالتزامات ذات الأولوية، وتتبّع المخاطر المحتملة لعودة الصراع (أي الإنذار المبكر)، والتقدم نحو السلام المستدام؛ (ج) ضمان دعم جميع الالتزامات الشاملة لبناء السلام بموارد مالية وتقنية لتنمية قدرات كافية. ويمكن أن تستفيد هذه الأُطُر الجديدة أيضًا من «مجالس المرونة الإقليمية» التي اقترحها «المجلس الاستشاري رفيع المستوى لتعددية الأطراف الفعالة»، التابع للأمين العام للأمم المتحدة، للاضطلاع بأنشطة الوقاية وبناء السلام الهادفة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات العنيفة بشكل أكثر فعالية[211].

الابتكار #4: سد ثغرتين هامتين في الخطة الجديدة للسلام

تمتد الخطة الجديدة للسلام إلى ما بعد المدة الزمنية التي أعقبت الحرب الباردة إذ سادت فيها «الرؤية التطلعية للسلام والأمن الدوليين» التي تم عرضها فقط على رؤساء الدول والمستوى الدبلوماسي (كما كان يخشى بعض المعلّقين في وقت سابق)[212]. توجِّه هذه الخطة الإبرة صوب عدد من قضايا السياسة الحاسمة، بما في ذلك:

- تحسين فهمنا للطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح، بما في ذلك تطور التكنولوجيا، والتهديدات البيولوجية، وتغير المناخ، في بيئة تتسم بالانقسامات الجيوسياسية المتزايدة.
- الاعتراف بعالمية بناء السلام والوقاية والحفاظ على السلام.
- تذكير المجتمع الدولي بالحاجة إلى مزيد من العمل للمضيّ قُدُمًا بتطبيق جداول أعمال المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن (وهي التي، باعتراف الجميع، تفتقر إلى مقترحات ملموسة).
- تعزيز التفاعل القوي بين النهوض بأهداف التنمية المستدامة، والحفاظ على السلم والأمن الدولي
- التأكيد على الحاجة إلى تجديد الاهتمام بالحد من «المخاطر الاستراتيجية» التي تنطوي عليها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

كان الهدف من عرض الأمين العام أنطونيو غوتيريش لسياسة الخطة الجديدة للسلام في تموز/يوليو 2023، هو الحصول على تعليقات الدول الأعضاء، وأصحاب المصالح الآخرين، لإثراء الإصدار المستقبلي لـ «موجز السياسات»[213]. وسيتعين أن يستكمل هذا الصك المناقشات التي ستجري في وقت لاحق من هذا العام والعام المقبل في «الفصل المرتقب للسلام والأمن الدولي» من ميثاق المستقبل[214]. ومن هذا المنطلق، هناك مجالان رئيسيان يتطلبان مزيدًا من بذل العناية في الخطة الجديدة للسلام هما:

تحديث وتجديد مجموعة الأدوات الأربعة لإدارة النزاعات « في ضوء الطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح

كانت السمة المميزة للنسخة الأصلية لخطة للسلام (1992)، هي الوضوح والجرأة التي حدّد بها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس بطرس غالي، التطبيق العملي لأربع أدوات رئيسية لإدارة النزاعات في الأمم المتحدة هي: الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع[215].

ويشير التحليل الدقيق للخطة الجديدة للسلام وتعبيرها عن الطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح، إلى أن هذه المفاهيم القطعية يجب أن تتطور أيضًا في حال كان لأدوات الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وإدارتها، أن تواكب التهديدات للسلام في آفاق غير منظورة، وتحديات معاصرة.

أمّا بشأن الدبلوماسية الوقائية، فقد يستلزم ذلك تعريفًا حديثًا يضم إشارة الأمين العام غوتيريش المتكررة إلى فائدة العمل الوقائي مقابل جميع الركائز الرئيسية الثلاث لنشاط الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان؛ وبالتالي تهدئة المخاوف بشأن تحويل الموارد عن أهداف التنمية المستدامة[216]. وفيما خصّ صنع السلام، يمكن أن ينطوي ذلك على إعادة تصور دور الأمم المتحدة الذي يجمع بين خطوات أكثر حزمًا لإدخال مبعوثيها الخاصّين للتوسّط في الحروب الأهلية المشحونة سياسيًا والنزاعات بين الدول (كالأزمات الحالية في السودان وروسيا وأوكرانيا، على التوالي)، إلى جانب المزيد من مناهج التدخل الخفيف، حيث تتعاون الأمم المتحدة (بما في ذلك من خلال بعثاتها

السياسية الخاصة ومستشاري السلام والتنمية) مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أو تؤدي دورًا ثانويًا في دعم الوسطاء من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، ثمة ما يدفع الآن إلى التفكير العميق في أسباب سحب الدولة المضيفة /حكومة مالي موافقتها على بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في بلدها، إلى جانب ظهور المتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص (على النحو المفصل في الإطار 2.3)، وقد يستلزم الأمر المزيد من عمليات حفظ السلام الهجينة والموجَّهة نحو الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية[217]. وأخيرًا، بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أصبح الالتزام الواضح رفيع المستوى من الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بالاستثمار في القدرات المحلية لتحسين إدارة النزاعات وحلِّها ضرورة عملية، بما في ذلك المساعدة المالية المباشرة من صندوق مالي دولي جديد لبناء السلام، وتدريب القادة المحليين، من خلال قدرات جديدة للأمم المتحدة على الاستجابة المدنية[218].

تقديم مزيد من التفاصيل والمقترحات الطموحة لإصلاح هيكل الأمن الجماعي

تحت العنوان الفرعي «الإجراء 12: بناء آلية أمن جماعي أقوى»، تعرض الخطة الجديدة للسلام بإيجاز أفكارًا لتحسين لجنة بناء السلام، والجمعية العامة، ومجلس الأمن؛ ولكن بالنظر إلى الثغرات الحالية في الحوكمة الدولية، ثمة مجال للذهاب أبعد من ذلك. وفي حين أن خطة السلام الجديدة تشجّع على إقامة روابط أقوى بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية، فإنها تتحاشى التحسينات التي دعونا إليها في القسم السابق من تقريرنا بترقية لجنة بناء السلام، أو المجلس الاستشاري رفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة التابع للأمين العام[219].

وتفوِّت الخطة الجديدة للسلام فرصة التأسيس على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 76/262 الصادر بتاريخ 26 أبريل 2022، وهو القرار الذي يدعو رئيس الجمعية العامة إلى عقد اجتماع للجمعية «في غضون 10 أيام عمل من استخدام حق النقض» في مجلس الأمن، وإجراء مناقشة حول موضوع حق النقض[220]. وعلى وجه التحديد، يمكن للأمين العام أن يقدِّم دعمه لاستخدام قرار الاتحاد من أجل السلام على نحو أكثر تواترًا عندما يفشل مجلس الأمن في التصرف في المسائل الحاسمة للسلم والأمن الدولي. ولتجنّب الظهور بمظهر المتعدّي على أولوية مجلس الأمن، يجب أن يتطلب الاحتجاج بمنظمة «متحدون من أجل السلام» عملية من جزأين، تبدأ بتصويت إجرائي من أغلبية مؤهلة من مجلس الأمن الدولي تقرّر أن حق النقض قد استخدم «بسوء نية»، يليه تصويت أغلبية الثلثين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما هو مطلوب في المسائل المهمة[221].

في كانون الأول/ديسمبر 2004 قدّم الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام آنذاك كوفي عنان، نموذجيْن لتحسين التمثيل في مجلس الأمن (منها إضافة ستة مقاعد دائمة جديدة، وثلاثة مقاعد غير دائمة جديدة لمدة سنتين في «النموذج ألف»[222]) وقد تم طرحهما في مؤتمر القمة العالمي الستين للأمم المتحدة المنعقد في أيلول/سبتمبر 2005. كما يقترح المجلس الاستشاري رفيع المستوى المعني بالتعددية الفعالة التابع للأمين العام غوتيريش، أن تعلن قمة المستقبل في العام المقبل عن عقد مؤتمر لمراجعة الميثاق، يركّز على إصلاح مجلس الأمن[223].

ويمكن للنسخة التالية من الخطة الجديدة للسلام أن تعزّز المناقشات السابقة؛ وأن تستعد عندما تكون الظروف مهيأة بما فيه الكفاية لتعديل الميثاق؛ عن طريق تقديم توجيهات أكثر تحديدًا بشأن جعل المجلس أكثر عدلًا وتمثيلًا. والحد الأدنى المطلوب تغييره هو أن ينظر الأمين العام للأمم المتحدة في التوصية بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة في المجلس بمقدار ستة مقاعد، والسماح بإعادة الانتخاب الفوري للأعضاء غير الدائمين، الذين لا يُسمح لهم حاليًا بالخدمة لفترات متتالية، من خلال تعديل بسيط للمادة 23 (2) من ميثاق الأمم المتحدة (أي شطب الجملة التالية: «لا يجوز إعادة انتخاب

العضو المنتهية ولايته فورًا»[224]). إذ من شأن السماح بإعادة الانتخاب الفوري أن يجلب المزيد من الخبرة الإقليمية إلى عملية صنع القرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويخلق حوافز للدول الأعضاء المنتخبة، للعمل بنزاهة وتحمل المسؤولية في المجلس.

***

إن الفترة الحالية تختلف تاريخيًا عن حقبة «ولادة الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة» الأكثر تفاؤلًا في أوائل تسعينيات القرن العشرين، عندما تمّ تقديم خطة للسلام. ذلك أن التحديات الصعبة لبناء السلام الموضحة أعلاه، تجعل مهمة الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين المتمثلة في القيادة الحازمة وبناء تحالفات من أجل التغيير الإيجابي، أكثر حيوية من أي وقت مضى[225]؛ بدلًا من الاقتصار على كونها منصة للدول للتعبير عن مخاوفها كما في السابق. إنّ المادة 99 من الميثاق، التي تسمح للأمين العام بأن يطرح على مجلس الأمن أي مسألة تعتبر مهدِّدة للسلم والأمن الدولي، لا تمثل سوى أداة واحدة، من بين أدوات عديدة، للنهوض بمبادئ بناء السلام التي يدعو إليها هذا القسم من التقرير[226].

من المسلَّم به أن العديد من المنتقدين الأقوياء من الدول وغير الدول لا يزالون مستمرين في انتقاداتهم، تغذيها توترات القوى العظمى، ويزيد من تفاقمها انعدام الثقة في القضايا المحورية بين قطاعات واسعة من الجنوب العالمي والشمال العالمي، وتجاه الأمانة العامة للأمم المتحدة والمجتمعات المدنية. ومع ذلك، فقد نشأت فرصة للأجيال بإمكان التغلب على بعض هذه الانقسامات على الأقل، مع عقد قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2023 وقمة المستقبل في سبتمبر؛ وهو موضوع ننتقل إليه الآن.

رابعًا: المستقبل هو الآن: النهوض بقمة أهداف التنمية المستدامة وقمة خطط العمل المستقبلية

«نحن في منتصف الطريق إلى العام 2030، وما زلنا لا نقترب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. الخبر السيء هو أنّنا أضعنا سبع سنوات، أمّا الخبر السار فهو أنه لا يزال أمامنا سبع سنوات، والنصر ما يزال في متناول أيدينا».

لاتشيزارا ستويفا، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[227]

بمناسبة بلوغ منتصف الطريق إلى الموعد النهائي المحدد لتحقيق خطة التنمية المستدامة عام 2030، ستعقد قمة أهداف التنمية المستدامة، في الفترة من 18 إلى 19 سبتمبر 2023، في نيويورك. ويقدم إعلانه السياسي المحوري، الذي سيعتمده قادة العالم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، إرشادات رفيعة المستوى بشأن «الإجراءات التحويلية والمعجلة» لجميع البلدان التي تحقق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر قبل نهاية العقد الحالي[228].

كما تهدف قمة المستقبل، المقرر عقدها في الفترة من 22 إلى 23 سبتمبر 2024، في نيويورك إلى إعادة التأكيد على ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن تنشيط التعددية، وتعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة، والاتفاق على حلول ملموسة للتحديات، واستعادة الثقة بين الدول الأعضاء[229]. إن الطبيعة المتشابكة لقمة أهداف التنمية المستدامة، وقمة المستقبل لديها القدرة على تحقيق أرباح مشتركة يعزز بعضها البعض، بدءًا من الاجتماع الوزاري التحضيري لقمة المستقبل الذي سيلي مباشرة قمة أهداف التنمية المستدامة في 21 سبتمبر 2023.

يستكشف هذا القسم الختامي من هذا التقرير « تقرير مستقبل التعاون الدولي 2023»، الروابط المتعددة والمحتمَلة «الُمربحة للجانبيْن» أي قمة أهداف التنمية المستدامة، وقمة المستقبل. ومن نواح كثيرة متميزة، يعتمد نجاح كلٍّ من القمتين على تحديد ومتابعة الروابط العميقة والمتنوعة بينهما. كما يوضح التقرير نقاط الدخول الملموسة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة وجداول أعمال قمة المستقبل من خلال ابتكارات حوكمة الذكاء الاصطناعي والسيبرانية، وبناء السلام التي تمّ تقديمها سابقًا في هذا التقرير. ويختم القسم ببعض الاقتراحات العملية حول اغتنام الفرصة المتاحة، وتنشيط حل المشكلات العالمية والإقليمية، مستلهمًا مبادئ التعاون الدولي المحورية المتمثلة في الدبلوماسية والحوار والتنوع.

تعزيز متبادل لقمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وقمة المستقبل لعام 2024

كما هو موضح في القسم الأول من التقرير، فإن 15 في المئة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح لتحقيقها في هذا العقد الحرِج، حيث من المرجح أن يعيش أكثر من 500 مليون شخص في فقر مدقع بحلول عام 2030 (أنظر الشكل 1.1). ويُولي الإعلان السياسي للقمة، المدعوم بحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، في أعقاب قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 مباشرة، أهمية كبيرة للنهوض بخطة عمل أديس أبابا لعام 2015 بشأن تمويل التنمية بمزيج من «التعاون الإنمائي، واستثمارات أهداف التنمية المستدامة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي ... وتعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، [و] استكشاف مقاييس التقدم في مجال التنمية المستدامة التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه»[230].

وفي حين أن قمة أهداف التنمية المستدامة يصدر عنها بيان سياسي رفيع المستوى موجز نسبيًا يعترف بفجوات أنظمة الحوكمة العالمية التي تحتاج إلى اهتمام عاجل لتسريع التقدم في خطة عام 2030؛ فإن العملية التحضيرية لقمة المستقبل في العام المقبل مصمّمة لتحقيق التغييرات النظامية الفعلية في الحوكمة العالمية اللازمة لسد هذه الفجوات؛ وذلك من خلال مقترحات إصلاح مدروسة دراسة جيدة، ومقبولة سياسيًا، ومزوّدة بموارد كافية. ومن المقرر أن تعمل الوثيقة الختامية الرئيسية الصادرة عن قمة المستقبل، «ميثاق من أجل المستقبل»، إلى جانب الأدوات المرتبطة بها (منها، على سبيل المثال، الإعلان بشأن الأجيال القادمة، والميثاق الرقمي العالمي، والأجندة الجديدة للسلام)، على بناء إجماع سياسي دائم رفيع المستوى حول ابتكارات الحوكمة العالمية التفصيلية. وهي تسعى إلى المضيّ قُدُمًا في تحضير خطة العام 2030، واتفاق باريس للمناخ لعام 2015، وجدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا، في مجالات الإدارة الاقتصادية وتخفيف عبء الديون، والعلوم والتكنولوجيا، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والاحتياجات الخاصة للشباب والأجيال القادمة[231]. وكما هو موضح في القسميْن الثاني والثالث من هذا التقرير، فإنها قد تتّخذ شكل تبدّل في السياسات وتغييرات مؤسسية وقانونية وتنفيذية ومعيارية في إدارة التعاون العالمي والإقليمي.

ومن خلال ضمان ما لا يقل عن ثلاث نتائج ملموسة من القمتيْن يعزّز بعضها بعضًا؛ وهي وضوح المفاهيم، والدعم السياسي رفيع المستوى، والمساعدة المالية والتقنية المستدامة؛ يمكن أن تترسخ استراتيجية قوية لخطاب متكامل وتواصل يزيد من الفوائد «المتبادلة «المربحة للقمتين.

وضوح المفاهيم

كي تنجح كلٌّ من قمة أهداف التنمية المستدامة وقمة المستقبل، فإنها تتطلب عدسة تحليلية مشتركة شاملة ونهجًا شاملاً للحكم. ويتم ذلك باستخدام مسارات تفاوضية متعددة عبر ركائز الأمم المتحدة الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان. يتمثل الهدف الأساسي لقمة المستقبل في تحديث الآلية الدولية اللازمة لدعم الدول الأعضاء، وشركائها في المجتمع المدني والقطاع الخاص، في الوفاء بالتزاماتها الاثني عشر لإعلان الأمم المتحدة رقم 75 الذي اعتمده قادة العالم في سبتمبر 2020 [232].

ستساعد قمة أهداف التنمية المستدامة الحكومات على تحديد أولويات سياساتها (الماهيّة)، بينما توجِّه قمة المستقبل الاهتمام والموارد نحو تعزيز القدرات متعددة الأطراف لتحقيقها (الكيفية)[233]. يمكن أن يكون لهذه الابتكارات في الحوكمة العالمية آثار مضاعفة ملموسة في مجالات حاسمة، مثل معالجة أسباب العنف السياسي والإجرامي (وهما الحاجزان الرئيسيان أمام التنفيذ الشامل لأهداف التنمية المستدامة، ولكنهما أيضًا محور الهدف 16#)، والتخفيف من

العوامل الرئيسية التي تسرِّع تغير المناخ (الهدف 13#)، وتسريع إنهاء الفقر المدقع (الهدف 1#) ما يؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة، وحماية الحقوق الأساسية للإنسان، ومن ضمنها حقوق المرأة. كما تستعد قمة المستقبل لتعزيز المعايير الدولية المواتية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما « يتجاوز التركيز على الناتج المحلي الإجمالي»، واعتماد المدى الطويل، ونُصرة حقوق الأجيال القادمة[234].

الدعم السياسي رفيع المستوى

أقر العديد من سفراء الأمم المتحدة المشاركين في المناقشات التحضيرية الأولية لقمة المستقبل في فبراير 2023 في نيويورك، بأن قمة أهداف التنمية المستدامة تستحق أعلى اهتمام سياسي في تقويم الأمم المتحدة لعام 2023[235]. ومع رئاسة إندونيسيا لدول مجموعة العشرين في العام الماضي، والهند هذا العام، والبرازيل العام المقبل، وجنوب أفريقيا في عام 2025؛ يمكننا أن نتوقع من هذه المجموعة المؤثرة من البلدان النامية أن تدعم التقدم نحو تعبئة التكنولوجيا والتمويل، والتجارة، وتخفيف عبء الديون، لتحقيق أهداف أجندة 2030 للبلدان الفقيرة والغنية. كما أن مجموعة العشرين في وضع جيد - كمنتدى سياسي مؤثر رفيع المستوى - للتعامل مع إصلاحات البنية المالية العالمية المثيرة للجدل سياسيًا في قمة المستقبل، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[236].

المساعدة المالية والتقنية

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الأعضاء المشاركة في قمة المستقبل، توجيه الدعم المالي والتقني الذي تشتد الحاجة إليه - غالبا من خلال المنظمات العالمية والإقليمية – بهدف تنفيذ خطة العام 2030، وبالتالي دعم منتدى تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وجدول أعمال أديس أبابا (التي تخشى البلدان النامية بانتظام من تقصيرها في تمويل أهداف التنمية المستدامة وأولويات التنمية الأخرى). على سبيل المثال، من المتوقع أن تتبنى قمة العام المقبل، على نطاق واسع، دعوات لتعزيز التنسيق بشأن الحوكمة الاقتصادية العالمية استجابة للصدمات الاقتصادية العابرة للحدود، والحد من التفاوت بين الناس، وتعزيز التنمية المستدامة بيئيًا. ومن خلال الجمع بين الأمين العام، وقادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 174 دولة من الدول غير الممثلة مباشرة في هذا المنتدى الرائد من خلال عقد قمة جديدة تعقد مرة كل سنتين بشأن الاقتصاد العالمي، يمكن أن يقدم الدعم للمؤتمر رفيع المستوى المقترح لتمويل التنمية في عام 2025، من بين قضايا حاسمة أخرى.

أقرّ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأهمية تقريب مجموعة الدول العشرين إلى أولويات الأمم المتحدة في دعواته المتكررة للمجموعة للموافقة على حافز سنوي بقيمة 500 مليار دولار للتنمية المستدامة من خلال مزيج من التمويل الميسَّر وغير الميسر[237]. كما أن قمة المستقبل اليوم في وضع جيد يتيح لها مراجعة وتقديم الدعم لجهود رفع مستوى تصميم برامج منظومة الأمم المتحدة، وصناديقها، ووكالاتها، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، وتنفيذها برامج المساعدة الفنية، لا سيما في البلدان الأكثر هشاشة.

بالإضافة إلى هذه المجالات العامة الثلاثة للتكامل المتبادَل، وفيما يتصل بموضوعيْن محدّديْن يغطّيهما هذا التقرير بعمق (حوكمة الذكاء الاصطناعي والسيبرانية، وبناء السلام)، يمكن تحديد العديد من الفرص الأخرى لتعزيز جداول أعمال قمة أهداف التنمية المستدامة وقمة المستقبل، بوسائل دعم مشتركة. وقد جرى التأكيد على التقنيات والأدوات الجديدة للحفاظ على سلام عادل في البلدان والمناطق الهشة، من خلال العديد من الدول الأعضاء المشارِكة في مشاورات محددة قام بها رئيس الجمعيات العامة، في فبراير ومارس 2021، حول توصيات تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان «جدول أعمالنا المشترك»؛ مع التطلع إلى ما ستجيئ به القمم المذكورة[238].

مداخل للنهوض بالابتكارات الأساسية في قمة أهداف التنمية المستدامة وقمة المستقبل، بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي والسيبرانية، وبناء السلام

إن تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وتطوير المؤسسات اللازمة لهذا الغرض ليس أمرًا بالغ الأهمية لجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وحسب، ولكن أيضًا لأن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة لوحده، يؤثر على الأهداف الأخرى. وفي نهاية المطاف، كل الأهداف مترابطة؛ وإن إحراز أي تقدم، على سبيل المثال، في المؤسسات الأكثر عدلاً، له تأثير مضاعَف إيجابي في التخفيف من حدّة الفقر، والمساواة بين الجنسيْن، وبناء القدرة على الصمود على الصعيد العالمي ككل[239]. وبالرغم من ذلك، فإن جداول أعمال التنمية ذات القاعدة العريضة تميل أيضًا إلى أن تكون أول من يضعف في مواجهة الأزمات. وهذا مصدر قلق أساسي تم التعبير عنه في تصوير الأمين العام للأمم المتحدة لمساريْن متعارضيْن تمامًا للمجتمع الدولي، في تقريره عن» أجندتنا المشتركة»؛ أحدهما الاتجاه نحو «اختراق عالمي»، مقابل الاتجاه الآخر نحو «انهيار عالمي»[240].

يتطلب الخروج من أنماط التنمية الجامدة هذه، مداخل لتنمية القدرات العالمية تسريعًا لدورات التقدم الحميدة في جداول أعمال متعددة، كـ «سيناريو دفع أهداف التنمية المستدامة»[241]. كما يتطلب تطوير هياكل الحوافز التي تُفضي إلى توليد الإرادة السياسية اللازمة من خلال قمة المستقبل (الشكل 1.4)[242]. ويمكن أن تكون ابتكارات الحوكمة العالمية في هذا التقرير بمثابة مداخل لسيناريو دفع أهداف التنمية المستدامة الذي يستفيد في الوقت نفسه من الزخم الدافع إلى كلٍّ من خطة عام 2030 وقمة المستقبل.

الشكل 1.4: رسم توضيحي لمداخل دفع أهداف التنمية المستدامة نحو «اختراق عالمي»"

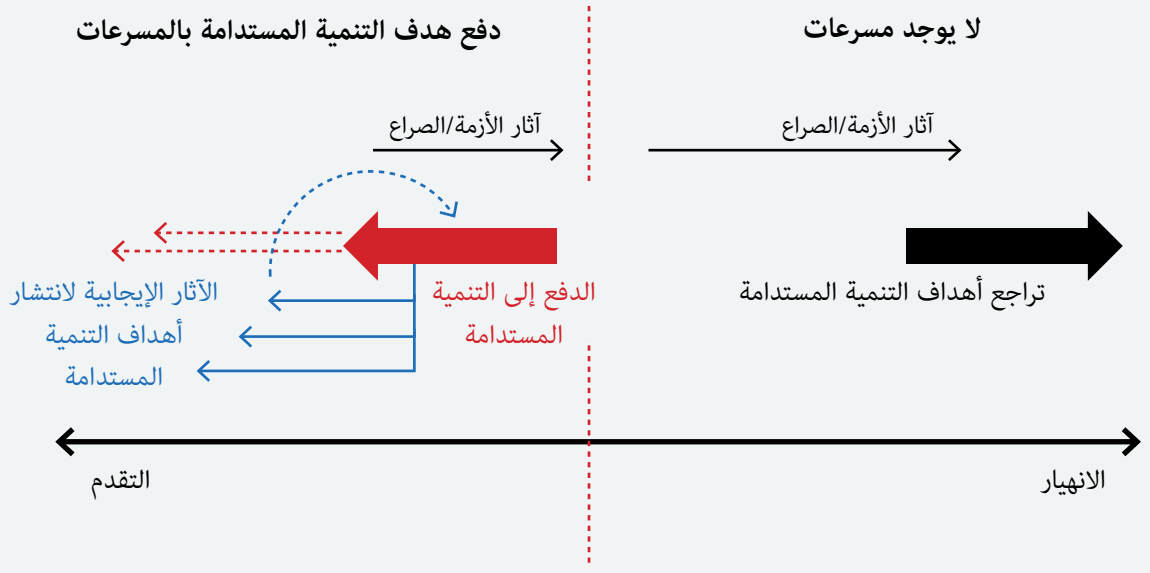

المصدر: الشكل الأصلي، مركز ستيمسون.

الذكاء الاصطناعي والحوكمة السيبرانية

ابتكارات حوكمة الذكاء الاصطناعي والسيبرانية

توفّر العلوم والتكنولوجيا أدوات للتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، وفي التحضير لقمة المستقبل[243]. من الملاحظ كيف أن توصيات القسم الثاني من هذا التقرير بشأن تعزيز الاستخدام المستدام والآمن والشامل للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية تتصل اتصالاً وثيقًا بأهداف التنمية المستدامة المحددة والغايات ذات الصلة بها، ولها ارتباط، بالتالي، بجدول الأعمال الناشئ لقمة المستقبل.

الإطار التنظيمي العالمي بشأن الذكاء الاصطناعي وتقنيات السيبرانية الناشئة الأخرى:

التنمية المستدامة، بحكم تعريفها، هي التنمية دون الإضرار بالأجيال القادمة[244]. إن إنشاء إطار تنظيمي عالمي لتقنية الذكاء الاصطناعي وسواها من التكنولوجيات السيبرانية الناشئة، ذو صلة بالهدف 17.14 من أهداف التنمية المستدامة لتعزيز الاتساق بين السياسات من أجل التنمية المستدامة؛ وبالهدف 17.6 لتعزيز تعاون بلدان الشمال فيما بينها، و بلدان الجنوب فيما بينها، والتعاون الثلاثي في الحصول على العلم والتكنولوجيا؛ وبالهدف 9.2 بشأن شمول نمو الصناعة واستدامته، على سبيل المثال من خلال اقتراح إنشاء وكالة دولية للذكاء الاصطناعي، ووضع مبادئ أساسية للسلامة والاستدامة والشمول للتعاون، وهي المبادئ التي تستخدم أُطُر انتقال عادلة. ويوجه الإطار التنظيمي العالمي الموصى به الدعوة إلى اتّباع مناهج أصحاب المصالح على اختلافهم، إضافة إلى المناهج الشبكية المذكورة في وثيقة « جدول أعمالنا المشترك» للأمين العام، والهدف.ج.9 بشأن زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال فريق حكومي دولي مقترَح معنيّ بالسايبر والذكاء الاصطناعي[245].

معاهدة جديدة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل

يسعى اقتراح إيجاد مدافعين رقميين الوارد في القسم الثاني من التقرير، إلى بناء نماذج تقنية تجعل العصر القادم للحرب المستقلة أكثر أمانًا وخضوعًا للمساءلة، وأكثر شفافية. ومن شأن هذه التدابير، إن نُفّذت بشكل صحيح إلى جانب معاهدة ملزِمة قانونًا بشأن أنظمة المساعدة القانونية السريعة، أن تقلّل من الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة (الهدف 16.1)، ولها تعلّق أيضًا بالهدفيْن 16.6 و16.7 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال المساهمة في المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة، فضلاً عن المؤسسات المستجيبة والتشاركية؛ ما يعزز التدابير الأخرى في الحوكمة الرقمية وبناء السلام، لتسريع عمليات السلام والتنمية المستدامة. ويسعى الاقتراح كذلك إلى توفير أساس موضوعي لتوصيات الأمين العام غوتيريش في خطته الجديدة للسلام من أجل وضع صك ملزِم قانونًا بشأن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل[246].

بـنـاء الـسـلام

الاتفاق الرقمي العالمي هدفًا متكاملًا للتنمية المستدامة

إن تسخير الاتفاق الرقمي العالمي المقترَح من قمة المستقبل، كهدف متكامل للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى معالجة قضايا أخرى مثل العنف جرّاء استخدام التكنولوجيا، أو ذاك الذي يُفاقمه استخدام التكنولوجيا، ومكافحة المعلومات الخاطئة والمضلّلة عبر الإنترنت، يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي صافٍ على أهداف التنمية المستدامة كافّة، ولكن بشكل خاص على الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المساواة بين الجنسيْن. كما أن تأطير الاتفاق باعتباره أداة لتضييق الفجوة الرقمية، يتصل بالهدف 16.8 الذي ينص على توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في المؤسسات العالمية للحوكمة. كما أن استخدام الاتفاق الرقمي العالمي كهدف متكامل من أهداف التنمية المستدامة، بُغية تنسيق العمل عبر العديد من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتكنولوجيا، سيساعد أيضًا في ربط مختلف مجموعات التفاوض في قمة المستقبل بالأهداف الملموسة والقابلة للقياس ومؤشرات سهلة الرصد والتقييم لأهداف التنمية المستدامة.

إن التنمية هي المحرك الأساسي للسلام، في حين أن السلام والأمن ضروريان للتنمية، وحماية حقوق الإنسان الأساسية. تقر خطة الأمين العام الجديدة للسلام بأنه في عالم يتزايد فيه الضعف وعدم اليقين، فإن قدراتنا الإنمائية معرّضة للخطر، وإن الأدوات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة آخذة في التغيّر[247]. وقد عرض القسم الثالث من هذا التقرير، على وجه الخصوص، لثلاث مداخل لرفع مستوى القدرة الإنمائية من خلال بناء السلام:

النهوض بالجيل القادم من أجندات النساء والشباب للسلام والأمن

تناقش الأجندة الجديدة للسلام «تفكيك النظام الأبوي»[248]، لكن توصياتها للقيام بذلك قاصرة، إذ تكتفي بـ «إضافة الجندر والشباب وتحريك مزيجهما»، مضيفة القليل الذي من شأنه أن يقلّص، ناهيك عن تفكيك، النظام الأبوي الذي نجا لسنوات من الإجماع الاسمي على إقرار أجندتيْ الشباب والسلام والأمن، والنساء، والسلام والأمن. تدفع مقترَحات القسم الثالث من التقرير إلى تحريك أجندتيْ الشباب والسلام والأمن، والمرأة والسلام والأمن، وتتعلّق بأهداف التنمية المستدامة مثل الهدف 5.1 بشأن إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان. ويتناول هذا الهدف عدة طبقات من هيكل بناء السلام، من مرتفعات مقر الأمم المتحدة، إلى القوات المنتشرة على الأرض، وحالة النساء والفتيات في المجتمعات التي تمزقها النزاعات.

بالإضافة إلى ذلك، يمهّد نهج الاقتصاد السياسي للخطة الجديدة للسلام الطريق لتحقيق الهدف 5.5، أي ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة، وقيادتها في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة؛ وتعزيز حركتيْ الشباب والسلام والأمن، والمرأة والسلام والأمن، بطريقة «تُفكك» النظام الأبوي بشكل هادف، وذلك بتحطيم القوالب النمطية الجندرية، والقضاء على الأعراف الاجتماعية الضارّة. لكن الشباب والسلام والأمن، والمرأة والسلام والأمن، هما حركتان كاملتان في حد ذاتهما، وبالتالي ينبغي إيلاء اهتمام وثيق لكيفية دفعهما للانغماس في خطط العمل الوطنية عن طريق: (أ) المراجعات الوطنية الطوعية للبلدان بعد قمة أهداف التنمية المستدامة؛ و(ب) حضورهما في كل من فصول الوثيقة الختامية لاتفاقية المستقبل المرتقب صدورها عن قمة المستقبل، والتي تتناول موضوعات السلام والأمن الدولي والشباب والأجيال القادمة[249] .

تحويل لجنة بناء السلام إلى مجلس مخوَّل لاستدامة السلام

من شأن هذه التوصية، ذات الصلة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية، أن تولّد آثارًا إيجابية صافية للأهداف 1 (القضاء على الفقر)، و5 (المساواة بين الجنسين)، و11 (المدن والمجتمعات المستدامة)، و13 (العمل المناخي)، و17 (الشراكة من أجل الأهداف)؛ فعلى سبيل المثال، الهدف 1.5 يعرض لبناء قدرة الفقراء على الصمود في الأوضاع الهشة، والهدف 13.1 لتعزيز القدرة على الصمود، والقدرة على التكيف مع المخاطر المتصلة بالمناخ. بالإضافة إلى ذلك، من شأن مجلس بناء السلام الأقوى والأكثر استقلالية أن يعمل على مقاومة انهيار النظام في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، ما يساعدها على الخروج من أنماط التنمية المتوقفة وبناء القدرات لتحقيق الخطة الأوسع لعام 2030 [250].

تقديم مزيد من التفاصيل والاقتراحات الطموحة لإصلاح هيكل الأمن الجماعي

استكشفت التقارير السابقة لمنتدى الدوحة ومركز ستيمسون الطبيعة المجزّأة عمدًا للترتيبات الأمنية العالمية، وصعوبة أي محاولة لاتباع نهج واحد يناسب الجميع لإصلاحها[251]. يوضح القسم الثالث كيف يمكن المضي قُدُمًا في الإجراء #12 في خطة الأمين العام الجديدة للسلام للأمم المتحدة، التي تهدف إلى تعزيز آلية الأمن الجماعي عالميًا وإقليميًا، من خلال تعزيز المساءلة عن السلام والأمن على المستوى النظامي مقابل القضايا المتباينة، لكن الأساسية، مثل معالجة التغير الجامح للمناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة)، وتخفيف الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، والحصول على المياه والصرف الصحي (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة). ولكنه يأتي على ذكر أهداف محددة

أخرى: الهدف 16.6من أهداف التنمية المستدامة لإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، والهدف 17.9 لتعزيز الدعم الدولي في تنفيذ وبناء القدرات الهادفة بفعالية في البلدان النامية، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون ثلاثي الأطراف.

عبر كل هذه الأهداف والمسارات، هناك مناهج تشغيلية مشتركة، ورؤى جديدة، يمكن أن تدفعنا بعيدًا عن سيناريو الانهيار العالمي. وبعبارة أخرى، ينبغي لنا أن نكون أقل قلقًا بشأن مؤتمرات القمة المقبلة، وبرامج العمل المقابلة التي ينبغي أن نعطيها الأولوية، وأن نركّز أكثر على المسرِّعات التشغيلية؛ كوضع استراتيجيات محددة، وإقامة شراكات، ومداخل مؤسسية أو مبتكرة؛ تساعد المجتمع الدولي على تحقيق سيناريو «الاختراق العالمي» الجماعي.

الطريق إلى الأمام: الدبلوماسية والحوار والتنوع

تحت شعار «الدبلوماسية والحوار والتنوع» (المبادئ التي تم عرضها في القسم الأول من التقرير)، شجّع منتدى الدوحة لأكثر من عقديْن من الزمن تبادلاً حماسيًا ومفتوحًا للأفكار، سعيًا وراء ابتكار وتحسين عملية صنع السياسات الدولية التي تحرك الشبكات الموجِّهة نحو العمل. واستنادًا إلى تقرير مستقبل التعاون الدولي *2023*، سيواصل منتدى الدوحة لهذا العام (10-11 ديسمبر 2023) استكشاف سبل توسيع نافذة أوفرتون، والنهوض لتلبية حاجة الأجيال في الحصول على الفرص التي توفرها قمة أهداف التنمية المستدامة المتتالية والمتشابكة بشكل وثيق في سبتمبر، وقمة المستقبل العام المقبل. ومن خلال القيام بذلك، يسعى منتدى الدوحة إلى الحثّ على التفكير الإبداعي، والنقاش القائم على أساس تجريبي، لتنشيط حل المشكلات العالمية والإقليمية، مستلهمًا مبادئ التعاون الدولي المحورية المتمثلة في الدبلوماسية والحوار والتنوع؛ دعمًا للتحالفات المتنوعة من الأطراف الفاعلة العالمية الحكومية وغير الحكومية بتوجّهها نحو تحقيق النتائج.

وفي هذا السياق، يقدّم الشكل 2.4 بعض الإرشادات الختامية للحكومات (الصف العلوي، بما في ذلك ممثلو المنظمات الدولية) للنظر فيها خلال الأشهر الاثني عشر الحرجة القادمة؛ إلى جانب اقتراحات للمجتمع المدني (الصف السفلي، بما في ذلك ممثلو المنظمات الدينية، ووسائل الإعلام، ومجتمعات الأعمال) لتحقيق أقصى قدر من المتابعة لقمة أهداف التنمية المستدامة، والاستعدادات المصاحبة لقمة المستقبل في سبتمبر 2024

مع الاعتراف بصعوبة التنفيذ الكامل في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية، إلا أنه من المهم أن ندرك أنه تم التعبير عن مخاوف سياسية دولية مماثلة في 2004-2005 (على خلفية حرب العراق)، عندما تعاون الأبطال الوطنيون المناصرون للحوكمة متعددة الأطراف مع شركاء المجتمع المدني، في دعم الإصلاحات الجوهرية للحوكمة العالمية. وقد شملت الابتكارات البارزة إنشاء هيكل بناء السلام، ورفع مستوى لجنة حقوق الإنسان لتصبح مجلسًا ذا صلاحيات وأدوات جديدة لحماية حقوق الإنسان[252]. إن هذه الإنجازات التي ذكرناها، وغيرها من الإنجازات البارزة من القمة العالمية الستين للأمم المتحدة في عام 2005، كان مفتاحا النجاح هما: القيادة العالمية المستنيرة، جنبًا إلى جنب مع جهد حازم لأصحاب المصالح المعنيين؛ وكانت هذه الإنجازات تُتوّج عادة بقرارات مفصلة ومتابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في مُضيّها قُدُمًا في تنفيذ الالتزامات التي تم التوصل إليها في الوثيقة الختامية للقمة[253].

يقف العالم عند منعطف محوري، إذ يترنّح جرّاء أزمات متداخلة، فيما يستعد للصدمات الناشئة، ومن بينها النزوح الجماعي المحتمَل من ارتفاع مستوى سطح البحر، والأزمات الصحية المتكررة، واندلاع النزاعات المسلحة المميتة. بالشجاعة والخيال، يستطيع القادة العالميون والإقليميون والوطنيون ودون الوطنيين انتشال البشرية من حافة الهاوية، نحو مسار أكثر عدلاً واستدامة من التضامن والسلام والازدهار المشترك. إن الغاية من هذا التقرير هي دعم المشاركين

في منتدى الدوحة، والمواطنين ذوي الاطّلاع في جميع أنحاء العالم، وإشراكهم في رسم هذا المسار. ليس لدينا وقت نضيِّعه في التواني عن تنشيط حل المشاكل العالمية والإقليمية من خلال التعاون الدولي القائم على المبادئ، وتركيزه على المستقبل.

الشكل 2.4: متابعة قمة أهداف التنمية المستدامة وخارطة الطريق لقمة المستقبل

الدائرة الكحلية تشير إلى المسار الحكومي (ومصالح الأطراف)*

الدائرة الزرقاء تشير إلى المسار الموجه من المجتمع المدني (بمساهمة الأمم المتحدة والحكومة)*

*تم إدراج أنشطة موصى بها مختارة فقط. المصدر: شكل أصلي لمركز ستيمسون

الهوامش

ملخص تنفيذي

1 Wojcicki, Johns Hopkins University Commencement Speech, 2014

أولاً - مقدمة: الاتجاهات والمفاهيم

2 Zargar, "Science legend of Islamic Renaissance," Accessed August 25, 2023.

3 Landry, "Fixing the global digital divide and digital access gap."

4 أنظر تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2023، الأمم المتحدة، 11.

5 United Nations, "Halfway to 2030, world 'nowhere near' reaching Global Goals, UN warns," Accessed August 18, 2023.

6 الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2023، 47.

7 Greater Kashmir, "Science legend of Islamic Renaissance," 34.

8 لاندري، "إصلاح الفجوة الرقمية العالمية وفجوة الوصول الرقمي".

9 Landry, "Fixing the global digital divide and digital access gap."

10 Guardian Staff and agencies, "UN Says Climate Change 'out of control' After Likely Hottest Week on Record."

11 Landry, "Fixing the global digital divide and digital access gap."

12 Core Writing Team, Lee and Romero, *AR6 Synthesis Report. Summary for Policymakers*.

13 Global Challenges Foundation, *Governing Our Climate Future. Interim Report of the Climate Governance Commission, 2021*, 64.

14 Ponzio et al, *Global Governance Innovation Report 2023*, 59-60.

15 انظر Mecklin, "A Time of Unprecedented Danger: It is 90 Seconds to Midnight."

16 Osborn, "Russia's Medvedev: We'd have to use a nuclear weapon if Ukrainian offensive was a success,"; Chapell, "What happens now after Russia suspends the last nuclear arms treaty with the U.S.?"

17 تم جمع البيانات من "Arms Transfers Database"، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

18 Charney, *Global Governance Survey 2023: Finding Consensus in a Divided World*, 22-25.

19 المكتب الصحفي للأمم المتحدة، "Secretary-General Urges Security Council to Ensure Transparency, Accountability, Oversight, in First Debate on Artificial Intelligence."

20 Bremmer and Suleyman, "Can States Learn to Govern Artificial Intelligence—Before It's Too Late?,"; Camacho, "Keeping Pace with an Accelerated World: Bringing Rapid Technological Change to the United Nations Agenda,"

21 Hu, "ChatGPT sets record for fastest-growing user base - analyst note,"; Mehta, "GPT-5: Everything We Know So Far About OpenAI's Next Chat-GPT Release."

22 Villesenor, "How to deal with AI-enabled disinformation."

23 Williams, "Humans may be more likely to believe disinformation generated by AI."

24 United Nations, *Secretary-General's Strategy on New Technologies*, Accessed August 8, 2023.

25 Rogerson et al, *We present the Government AI Readiness Index 2022*.

26 IBM, "What is Artificial Intelligence?" Accessed August 21, 2023.

27 Maas, "Machine learning and power relations," 1493-1500.

28 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 5: A Global Digital Compact – an Open, Free and Secure Digital Future for All*.

29 على سبيل المثال، انظر: United States Cybersecurity and Infrastructure Security Agency, "Cybersecurity Governance," Accessed August 21, 2023; RiskOptics, "What is Cyber Governance?"

30 Council on Foreign Relations, "What is Diplomacy?"

31 Holmes and Rofe, *Global Diplomacy: Theories, Types, and Models*.

32 Berridge, "Diplomacy: theory and practice."

33 انظر: Global Dialogues, Accessed August 21, 2023

34 Dhar and Aurora, *The Inclusive Imaginaries Toolkit*.

35 Chatham House, *Reflections on building more inclusive global governance*.

36 Kaul, Grunberg and Stern, "Defining Global Public Goods."

37 Hardin, "The Tragedy of the Commons," 1243-1248.

38 Schrijver, "Managing the Global Commons: Common Good or Common Sink?" 1252-1267.

39 United Nations, "About South-South and Triangular Cooperation," Accessed August 24, 2023

40 Charney, *Global Governance Survey 2023: Finding Consensus in a Divided World*, 17-18.

41 Rogerson et al, *We present the Government AI Readiness Index 2022*, 39-43 أيناثا- ةمكوحلا تاراكتبا ةيميلقإلاو ةيلحملا لكاشملا لحل جأ نم ةينابريسلاو ةيعانطصلا ءاكذلا

42 Ray, *Mindfulness Meditation for Corporate Leadership and Management*.

43 في العديد من الدوائر التقنية، يشار إلى هذا أيضا باسم الفخ متعدد الأقطاب الذي تكون فيه الفوائد الفردية قصيرة الأجل ضارة بالمجموعة على المدى الطويل. انظر مركز التكنولوجيا الإنسانية، Center for Humane Technology, "How might a long-term stock market transform tech?"

44 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 5: A Global Digital Compact – an Open, Free and Secure Digital*

62 المرجع نفسه.

63 Haner and Garcia, "The Artificial Intelligence Arms Race: Trends and World Leaders in Autonomous Weapons Development," 331-337.

64 المرجع نفسه، 333.

65 Kahn, "Ground Rules for the Age of AI Warfare."

66 Sharre, "A Million Mistakes a Second."

67 Haner and Garcia, "The Artificial Intelligence Arms Race: Trends and World Leaders in Autonomous Weapons Development," 331.

68 Conversation with Professor Peter Hoffman, The New School, on July 17, 2023.

69 أمثلة على مداخل جدول الأعمال الإقليمي للأمن السيبراني: Lin Tay, "ASEAN Cyber-security Cooperation: Towards a Regional Emergency-response Framework,"; Organisation for Security Cooperation in Europe, "Cyber/ICT Security,"; European Commission, "Cyber: towards stronger EU capabilities for effective operational cooperation, solidarity and resilience

70 United Nations, *Secretary-General Urges Security Council to Ensure Transparency, Accountability, Oversight, in First Debate on Artificial Intelligence*.

71 Haar, "Closing the Digital Divide."

72 Hogeveen, *The UN norms of responsible state behavior in the cyberspace*.

73 Steele, "What is the Digital Divide."

74 International Telecommunication Union Telecommunication Development Sector, *Measuring digital development: Facts and Figures: Focus on Least Developed Countries*.

75 المصدر نفسه، 1.

76 Organization for Economic Co-operation and Development, "Demographics of AI professionals by country," Accessed July 8, 2023.

77 Vinuesa et al, "The role of artificial intelligence in achieving the Sustainable Development Goals," 1-10.

78 المرجع نفسه؛ Gurumurthy et al, "Pragmatic Deal or Tragic Compromise? Reflections on the UN SG's Policy Brief on the Global Digital Compact".

79 Acosta, Riordan and Jarrín, *The Environmental and Ethical Challenges of Artificial Intelligence*.

80 Gurumurthy et al, "Pragmatic Deal or Tragic Compromise? Reflections on the UN SG's Policy Brief on the Global Digital Compact."

81 Adams et al, "Global Index on Responsible AI: A Tool to Support the Implementation of UNESCO Recommendations on Ethics in AI," Accessed July 8, 2023.

82 علاوة على ذلك، يمكن التنبؤ بالتقدم ومدفوعا ببعض العوامل الأساسية البسيطة التي من غير المحتمل أن تتباطأ في أي وقت

Future for All.

45 Precedence Research, "Artificial Intelligence (AI) Market."

46 Gregory and Shivakumar, "Moore's Law and Its Practical Implications."

47 Whittaker, "The Steep Cost of Capture," 50-55.

48 Marchant, "The Growing Gap Between Emerging Technologies and the Law,"; Thierer, "The Pacing Problem, the Collingridge Dilemma & Technological Determinism."

49 Harris, "The race to the bottom on AI safety must stop"; Chen, "What is the race to the bottom?" Accessed August 2, 2023.

50 White House, "Biden-Harris Administration Secures Voluntary Commitments from Leading Artificial Intelligence Companies to Manage the Risks Posed by AI."

51 European Union, "Regulatory framework proposal on artificial intelligence," Accessed August 1, 2023.

52 Office of the Central Cyberspace Affairs Commission, "Interim Measures for the Management of Generative Artificial Intelligence. Services," Accessed August 1, 2023; Leaders, Technology and Society, "How to Worry Wisely About Artificial Intellgence."

53 United Kingdom Office for Artificial Intelligence, "A pro-innovation approach to AI regulation," Accessed August 4, 2023.

54 Future of Life Institute, "Pause Giant AI Experiments: An Open Letter," Accessed June 17, 2023.

55 Sun, "Global AI Regulation Tracker," Accessed July 9, 2023.

56 Scharre, "AI's gatekeepers aren't prepared for what's coming,"; Samuel, "AI is a 'tragedy of the commons.' We've got solutions for that."

57 Hogeveen, "The UN norms of responsible state behaviour in cyberspace."

58 انظر: United Nations General Assembly Resolution 74/247; United Nations office on Drugs and Crime, "Ad Hoc Committee to Elaborate a Comprehensive International Convention on Countering the Use of Information and Communications Technologies for Criminal Purposes," Accessed August 23, 2023.

59 International Telecommunications Union, "About," Accessed August 10, 2023; The Internet Corporation for Assigned Names and Numbers, "About," Accessed August 10, 2023.

60 Ponzio et al, *Global Governance Innovation Report 2023: Redefining Approaches to Peace, Security and Humanitarian Action*, 68-69.

61 Anand and Deng, "Towards Responsible AI in Defence: A Mapping and Comparative Analysis of AI Principles Adopted by States," 10.

قريب. على وجه التحديد، يمكن قياس قوة أو ذكاء نظام الذكاء الاصطناعي تقريبا بضرب ثلاثة أشياء معا: (1) كمية الرقائق المستخدمة لتدريبه، (2) سرعة تلك الرقائق، (3) فعالية الخوارزميات المستخدمة لتدريبه. تتزايد كمية الرقائق المستخدمة لتدريب نموذج بمقدار 2x-5x سنويا. تزداد سرعة الرقائق بمقدار 2x كل 1-2 سنوات. وتزداد الكفاءة الخوارزمية بنحو 2x سنويا. هذه تتراكم مع بعضها البعض لإنتاج معدل مذهل من التقدم. داريو أمودي، الرئيس التنفيذي لشركة Anthropic، شهادة مكتوبة أمام القضاء في مجلس الشيوخ. شهادة مكتوبة من داريو أمودي، "Oversight of AI:" Principles for Regulation," July 25, 2023. "، 25 يوليو 2023.

83 وفقا للجنة الأسترالية للسلامة الإلكترونية، فإن السلامة حسب التصميم مبنية على ثلاث أفكار أساسية: مسؤولية مزود الخدمة، وتمكين المستخدم واستقلاليته، والشفافية والمساءلة. انظر: Australian e-Safety Commissioner, Safety by Design, Accessed August 20, 2023.

84 The Prompt Report, "Jailbreak Chat."

85 United Nations, Security Council, *Secretary-General's remarks to the Security Council on Artificial Intelligence*.

86 انظر: Dario Amodei, "Oversight of AI: Principles for Regulation," July 25, 2023

87 Cihon, Maas and Kemp, "Fragmentation and the Future: Investigating Architectures for International AI Governance," 545-556.

88 United Nations, *International Community Must Urgently Confront New Reality of Generative, Artificial Intelligence, Speakers Stress as Security Council Debates Risks, Rewards*.

89 انظر: OpenAI. Democratic inputs to AI

90 Agrawal and Jaiswal, "When Machine Learning Meets AI and Game Theory."

91 White House, "Biden-Harris Administration Secures Voluntary Commitments from Leading Artificial Intelligence Companies to Manage the Risks Posed by AI."

92 GitHub, "OpenAI Evals."

93 European Commission, "Regulatory Framework Proposal on Artificial Intelligence."

94 انظر المزيد من المناقشة حول سلاسل المسؤولية في سياق إدارة المناخ في: Abdenur et al "Responsibility Chains: Building Global Governance for Forest Risk Commodity Chains."

95 انظر على سبيل المثال: Brazil-based think and do tank, Igarapé Institute's Global Task Force on Predictive Analytics and Security for Development: Igarapé Institute, "Global Task Force on Predictive Analytics for Security and Development," Accessed August 16, 2023

96 Nichols, "UN Chief Backs Idea of Global AI Watchdog Like Nuclear Agency."

97 Nuclear Engineering International, "IAEA Monitoring Mission Blocked from Zaporizhia NPP"

98 Partnership on AI, "About us," Accessed August 28, 2023.

99 Metz, "'The Godfather of A.I.' Leaves Google and Warns of Danger Ahead."

100 United Nations, Office of the Secretary General's Envoy on Technology, "Multistakeholder Advisory Body on Artificial Intelligence."

101 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9. A New Agenda for Peace*.

102 NowThis News, "UN Security Council Meeting on Artificial Intelligence."

103 Stop Killer Robots, "Global progress towards a treaty on autonomous weapons," Accessed August 20, 2023.

104 Stuffer, "An Agenda for Action: Alternative Processes for Negotiating a Killer Robots."

105 International Committee of the Red Cross, "Autonomous weapons: The ICRC calls on states to take steps towards treaty negotiations."

106 Wallach, "Is Humanity Risking Disaster? The Necessity of Autonomous Weapons System Governance."

107 United Nations, Office of Disarmament Affairs, "Convention on Certain Conventional Weapons — Group of Governmental Experts on Lethal Autonomous Weapons Systems," Accessed August 4, 2023.

108 Aguirre, Javorsky and Tegmark, "'Artificial Escalation': Imagining the future of nuclear risk."

109 Alter and Meunier, "The Politics of International Regime Complexity,"13-24.

110 United Nations, Office of Disarmament Affairs, "Convention on Certain Conventional Weapons — Group of Governmental Experts on Lethal Autonomous Weapons Systems," Accessed August 4, 2023.

111 يتبع مفهوم "المدافع الرقمي" من مقابلة مع الدكتورة كيلي جريكو، زميلة أولى في برنامج إعادة تصور الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة التابع لمركز ستيمسون، والتي عقدت في 9 أغسطس 2023.

112 International Committee of the Red Cross, "International Humanitarian Law Databases - Treaties and State Parties," Accessed August 4, 2023.

113 Nichols, "UN Security Council meets for first time on AI risks."

114 Amnesty International, "More than 30 countries call for international legal controls on killer robots."

115 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 5: A Global Digital Compact – an Open, Free and Secure Digital Future for All*, 14-18.

116 Ponzio et al, *Road to 2023: Our Common Agenda and the Pact for the Future*, 54; United Nations, General Assembly, *Road map for digital cooperation: implementation of the recommendations of the High-level Panel on Digital Cooperation.*

117 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 5: A Global Digital Compact – an Open, Free and Secure Digital*

140 Caparini, *Organized environmental crime: Why it matters for peace operations*.

141 Andrask, "Environment, Fragility & Conflict."

142 Torrent, "Scrutinising UN Peacebuilding: Entangled Peace and its Limits."

143 المرجع نفسه، الصفحة 213.

144 Peacebuilding Commission's Annual Session 2021: Financing for Peacebuilding, *Statement Delivered by H.E. Bankole Adeoye, AU Commissioner for Political Affairs, Peace and Security*.

145 Hume Corrado and Zuroski, "Implementing the Locally-led Agenda Will Require Paradigmatic Changes."

146 Craze, "How South-Sudan's Peace Process Became a Motor for War."

147 Iyer and Balleza, *Connecting Women and Peace and Security (WPS) and Youth and Peace and Security (YPS) to Beijing +25 and the Generational Youth Forum*.

148 Hrishikesh and Mateen, "Manipur: India Video Shows How Rape is Weaponized in Conflict."

149 United Nations Security Council, *Report of the Secretary General: Women, Peace and Security*.

150 Simpson, *The Missing Peace: Independent Progress Study on Youth, Peace and Security*.

151 United Nations Security Council, *Report of the Secretary General: Youth, Peace and Security Agenda*.

152 Guterres, *Use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination*.

153 Guterres, *Use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination*.

154 Gowan and Forti, "What Future for U.N. Peacekeeping in Africa After Mali Shutters its Mission?"

155 انظر على سبيل المثال: Clark and Ungar, "Resilience, Adaptive Peacebuilding and Transitional Justice: How Societies Recover after Collective Violence,"; de Coning, "Adaptive peacebuilding," 301-317; and Ponzio et al, Global Governance Innovation Report 2023, 41-58; Payne and Islamic Relief, "Introduction to Peacebuilding: An Islamic Relief Practitioners' Guide".

156 وتتجلى النداءات للقيام بذلك في جهود من قبيل: United Nations, Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace; Principles for Peace, The Peacemaking Covenant.

157 Gippert, "The sum of its parts? Sources of local legitimacy," 522-538.

158 انظر، على سبيل المثال، الإطار 3.1 لهذا التقرير بشأن جنوب السودان والإطار 3.4 بشأن أفغانستان، وكذلك: Ponzio et al, Global Governance Innovation Report 2023, 41-58.

Future for All; Türk, "Global Digital Compact Must Be Guided by Human Rights, Says Türk."

118 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 5: A Global Digital Compact – an Open, Free and Secure Digital Future for All*.

119 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Global Sustainable Development Report 2023*, 88.

120 المصدر نفسه، 89.

121 Espinosa, Yoon and Yusuf, *Feminist Framework for the Secretary General's Report: Our Common Agenda*.

122 المصدر نفسه، 50.

123 Friedrich Ebert Stiftung, "A Global Digital Compact for Gender Equality."

124 المصدر نفسه، 6-11.

125 Unfold Zero, "UN Summit of the Future," Accessed August 23, 2023.

126 United Nations, "Hottest July ever signals 'era of global boiling has arrived' says UN chief."

127 Decker, Rauhut and Pytlack, "Fostering Accountability in the Cyberspace."

ثالثًا - ابتكارات بناء السلام من أجل حل المشاكل العالمية والإقليمية

128 United Nations Political and Peacebuilding Affairs, "We need urgent, united action to face global crises, says USG DiCarlo at meeting of Academic Council on the UN System."

129 ويشمل ذلك حوالي مليار شخص (ربع البشرية) يقيمون في أماكن متأثرة بمثل هذا الصراع.

United Nations Security Council, *With Highest Number of Violent Conflicts Since Second World War, United Nations Must Rethink Efforts to Achieve, Sustain Peace, Speakers Tell Security Council*.

130 Uppsala Conflict Data Program, "2022."

131 Charney, *The Global Governance Survey 2023: Finding Consensus in a Divided World*.

132 Desai et al, *States of Fragility 2022*.

133 United Nations, "A New Era of Conflict and Violence."

134 Wheeler, *U.N. Peacekeeping Has a Sexual Abuse Problem*.

135 Kham, "An Already Failing Peace Process Betrayed in Myanmar."

136 Di Razza, "The Accountability System for the Protection of Civilians in UN Peacekeeping," 2.

137 Sarfati, Curtin and Lighthart, "Reflecting the UN's Core Mission In Its Counterterrorism Efforts: Interview with Fionnuala Ní Aoláin."

138 المرجع نفسه.

139 United Nations General Assembly, *Promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism*.

159 Hadjipavlou, "The Cyprus Conflict: Root Causes and Implications for Peacebuilding," 349-365.

160 هناك مجموعة من التعاريف والتصورات لشاشات الكريستال السائل، ولكن القليل منها أكثر إضاءة وتأثيرا يتم توفيره من قبل:
Hope, "Capacity development for good governance in developing societies: lessons from the field," 79-86; United Nations Development Programme, *Capacity development: practice note*, 2; Organisation for Economic Co-operation and Development, *The challenge of capacity development: working towards good practice*, 12.

161 Brinkerhoff and Morgan, "Capacity and capacity development: Coping with complexity," 2-10; Hope, "Capacity development for good governance in developing societies: lessons from the field," 79-86.

162 Hope, "Investing in capacity development: towards an implementation framework," 63.

163 المصدر نفسه، 60.

164 Shinoda, "The Difficulty and Importance of Local Ownership and Capacity Development in Peacebuilding," 95; United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace*, 12.

165 Girgis, "The Capacity-Building Paradox: using friendship to build capacity in the South," 353-366.

166 Hope, "Capacity development for good governance in developing societies: lessons from the field," 80.

167 Shinoda, "The Difficulty and Importance of Local Ownership and Capacity Development in Peacebuilding," 95.

168 Berents and Mollica, "Reciprocal institutional visibility: Youth, peace and security and 'inclusive' agendas at the United Nations,"; Matheson et al, "Principles For Peace: Local Insights On Building Lasting Peace."

169 Principles for Peace, *The Peacemaking Covenant.*

170 Aulin, "Civil Society Inclusion in Peacebuilding," 39-41; United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace*, 13.

171 Matheson et al, "Principles For Peace: Local Insights On Building Lasting Peace."

172 Zahar and McCandless, "Sustaining Peace One Day at a Time: Inclusion, Transition Crises, and the Resilience of Social Contracts," 119-138.

173 Grant and Keohane, "Accountability and Abuses of Power in World Politics."

174 Campbell, "Global Governance and Local Peace: Accountability and Performance in International Peacebuilding," 45.

175 Principles for Peace, *The Peacemaking Covenant*; United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace*, 9.

176 Principles for Peace, *The Peacemaking Covenant*; Kymlicka, "Solidarity in diverse societies: beyond neoliberal multiculturalism and welfare chauvinism,"; United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace*.

177 Sangiovanni, "Solidarity as Joint Action," 340-359.

178 Principles for Peace, *The Peacemaking Covenant.*

179 McCann, "Local Ownership: An Imperative for Inclusive Peacebuilding."

180 Doyle and Sambanis, *Making War & Building Peace: United Nations Peace Operations*, 114; Doyle and Sambanis, "International Peacebuilding: A Theoretical and Quantitative Analysis," 779, 791.

181 Doyle and Sambanis, *Making War & Building Peace: United Nations Peace Operations*, 49.

182 المرجع نفسه، الصفحة 54.

183 المصدر نفسه، 38.. Leonardsson and Rudd, "The 'local turn' in peacebuilding: a literature review of effective and emancipatory local peacebuilding," 825-839; Odendaal, A Crucial Link: Local Peace Committees and National Peacebuilding.

184 Mitchell and Hancock, Local Peacebuilding and National Peace: Interaction between Grassroots and Elite Processes.

185 Ponzio, *Democratic Peacebuilding: Aiding Afghanistan and other Fragile States*, 218-225.

186 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace*, 12-13. See also: Monnier, "Now that National Prevention Strategies are in the New Agenda for Peace, what are the next Steps?"

187 Piedmont, "The Role of Disarmament, Demobilization & Reintegration in Countering Violent Extremism," 1.

188 The Hague Institute for Global Justice and Stimson Center, *Confronting the Crisis of Global Governance*, 36.

189 United Nations, Secretary-General, *Our Common Agenda–Report of the Secretary General*, 4.

190 United Nations Office of the High Commissioner on Human Rights, *Civil society organizations brief the committee on the elimination of discrimination against women on the situation in afghanistan, bulgaria, republic of moldova and kiribati*; South Sudan Women Empowerment Network, "About us," Accessed August 28, 2023.

191 O'Reilly, Ó Súilleabháin and Paffenholz, *Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes*.

192 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace*, 12-13.

193 Our Generation for Inclusive Peace, *Inclusive Peace, Inclusive Futures: Exploring the urgent need to further the*

Women, Peace and Security and Youth, Peace and Security Agendas, 2.

194 Leclerc, " The world's first national action plan on youth, peace and security – an analysis of Finnish commitments."

195 Ananyan and Longhurst, "Amidst an Ambition-Reality Gap: The UN's Women, Peace and Security Agenda," 75-91.

196 Valente, *Financing for young people in peacebuilding: An overview.*

197 United Nations Security Council, *Women Peace and Security: Report of the Secretary-General*, 28.

198 Berents, Thinking intergenerationally: WPS and the youth, peace, and security agenda.

199 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace*, 13.

200 المرجع نفسه، 34.

201 United Nations, *UN Youth2030*, Accessed August 23, 2023.

202 المرجع نفسه، 72، 73. The World Bank, World Development Report 2021.

203 United Nations Women, *Young Women in Peace and Security: At the Intersection of the YPS and WPS Agendas*, 6.

204 United Nations, *The Peacebuilding Commission*; United Nations, *2005 World Summit Outcome*; de Coning and Stamnes, *UN Peacebuilding Architecture: The First 10 Years*.

205 Hearn, Bujones and Kugel, *The United Nations "Peacebuilding Architecture":Past, Present, and Future*, 4; see also United Nations,"Subsidiary Organs Branch," Accessed on August 3, 2023.

206 United Nations, *Peacebuilding Fund-Report of the Secretary-General*.

207 United Nations, *Joint Communique on United Nations-African Union Memorandum of Understanding on Peacebuilding*.

208 وأيد المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة التابع للأمين العام رفع مستوى لجنة بناء السلام إلى مجلس يتمتع بالصلاحيات، على النحو الذي اقترحته في البداية لجنة أولبرايت - غمباري المعنية بالأمن العالمي والعدالة والأمن لعام 2015. High-Level Advisory Board for Effective Multilateralism, A Breakthrough for People and Planet: Effective and Inclusive Governance for Today and the Future, 49-50.

209 Wanaina-Maina and Paige, "The Secretary-General's Proposal for Assessed Contributions for the Peacebuilding Fund: An Explainer,"; United Nations, *Peacebuilding and Sustaining Peace*.

210 للاطلاع على الأفكار والدروس الرئيسية من استراتيجيات بناء السلام المتكاملة على المستوى الوطني، والمواثيق، وأطر المساعدة القطرية، وخطط تنفيذ المعايير، انظر: Ponzio, "Strategic Policy Frameworks as Peacebuilding Tools: A Comparative Study."

211 High-Level Advisory Board for Effective Multilateralism, *A Breakthrough for People and Planet: Effective and Inclusive Governance for Today and the Future*, 49-50; note: elements of this proposal can also be found here: Foundation for Global Governance and Sustainability, "Global Resilience Council," Accessed on March 15, 2023.

212 Ponzio and Yusuf, "Will the New Agenda for Peace and Summit of the Future Transform the UN?"

213 للاطلاع على انتقادين مدروسين ومتوازنين للخطة الجديدة للسلام، انظر:
Day, "The New Agenda for Peace: A Model for the Declaration on Future Generations?"; Gowan, "What's New About the UN's New Agenda for Peace?" For further concrete substantive inputs to the New Agenda for peace, see: Global Governance Innovation Network, *ACUNS Annual Meeting 2023: Global Policy Dialogue Summary Report*.

214 تأتي هذه الرؤية من مناقشتين مع الرئيس المشارك للإعلان السياسي لقمة المستقبل (ميثاق المستقبل)، السفير نيفيل جيرتزي، الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة في 22 يونيو و25 يوليو 2023.

215 Boutros-Ghali, *An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping*.

216 United Nations, "Priorities: Prevention."

217 Ponzio and Siddiqui, "Peacekeeping, Disarmament & the New Agenda for Peace," 206-207.

218 Ponzio et al, *Global Governance Innovation Report 2023: Redefining Approaches to Peace, Security, and Humanitarian Action*, 56-58

219 High-Level Advisory Board for Effective Multilateralism, *A Breakthrough for People and Planet: Effective and Inclusive Governance for Today and the Future*, 49-50.

220 United Nations, *Standing Mandate for a General Assembly Debate When a Veto is Cast in the Security Council*.

221 Carswell, "Unblocking the UN Security Council: The Uniting for Peace Resolution," 453-480.

222 The Secretary-General's High-Level Panel on Threats, Challenges, and Change, "A more secure world: *Our shared responsibility*," 80-81.

223 High-Level Advisory Board for Effective Multilateralism, *A Breakthrough for People and Planet: Effective and Inclusive Governance for Today and the Future*, 49-50.

224 United Nations, *United Nations Charter*, 15.

225 للحصول على تحليل ثاقب للفترات المختلفة التي تم فيها تأليف خطة السلام والأجندة الجديدة للسلام، انظر: Gowan, "What's New About the UN's New Agenda for Peace?"

226 United Nations, *United Nations Charter*.

رابعًا- المستقبل هو الآن: النهوض بقمة أهداف التنمية المستدامة وقمة خطط العمل المستقبلية

227 United Nations, "Halfway to 2030, World, 'Nowhere Near' Reaching Global Goals, UN Warns."

228 United Nations, "SDG Summit 2023," accessed August 23, 2023.

229 United Nations, *Modalities of the Summit for the Future*.

230 United Nations General Assembly. *Political Declaration to be adopted at the High-Level Political Forum on Sustainable Development (HLPF), under the auspices of the General Assembly in September 2023*. Accessed August 23, 2023.

231 United Nations General Assembly. *Summit of the Future Draft Decision (revision 3)*, Accessed August 23, 2023.

232 United Nations, *Declaration on the Commemoration of the Seventy-fifth Anniversary of the United Nations*.

233 Beisheim and Weinlich, "Accelerating SDGs through the 2024 Summit of the Future."

ملاحظة: تم التأكيد على هذه النقطة من قبل الممثلة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة (والمدير المشارك لميثاق SOT من أجل المستقبل) السفيرة أنتي ليندرتسي، في .Road to the Summit Discussion Series

234 Beisheim and Weinlich, "Accelerating SDGs through the 2024 Summit of the Future."

235 United Nations Journal, "General Assembly," Accessed August 23, 2023; See also from the President of the General Assembly: United Nations, "PGA Remarks to Briefing By the SG on our Common Agenda," and Secretary-General: United Nations, "Guterres Calls for G20 to Agree $500 Billion Annual Stimulus for Sustainable Development."

236 للحصول على منظور أقل تفاؤلا بشأن تعبئة الإرادة السياسية الكافية بين البلدان الكبرى لإصلاح البنية المالية العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل، انظر: Beisheim, Country-level Politics around the SDGs: Analysing political will as a critical element of the Mid-Term Review of the 2030 Agenda and the SDGs.

237 United Nations, "Guterres Calls for G20 to Agree $500 Billion Annual Stimulus for Sustainable Development."

238 United Nations, *Our Common Agenda: Summary of the Thematic Consultations*.

239 United Nations, *Global Sustainable Development Report 2023*, Accessed August 23, 2023, 66.

240 United Nations, Secretary-General, *Our Common Agenda*, 3.

241 United Nations, *Global Sustainable Development Report 2023*, Accessed August 23, 2023, 66.

242 Beisheim, "Country Level Politics Around the SDGs."

243 United Nations, *Global Sustainable Development Report 2023*, 12, Accessed August 23, 2023; High-Level Advisory Board for Effective Multilateralism, *A Breakthrough for People and Planet: Effective and Inclusive Governance for Today and the Future*, 39-45.

244 United Nations, *Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future*.

245 International Telecommunications Union, "About," Accessed August 10, 2023.

246 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace*, 27.

247 المرجع نفسه، الصفحة 97.

248 المصدر نفسه، 13.

249 United Nations, *Our Common Agenda Policy Brief 9: A New Agenda for Peace*, 1 and 20-21 .

250 انظر United Nations, Global Sustainable Development Report 2023؛ للحصول على وصف مفصل لعوامل الدفع والجذب لتسريع أهداف التنمية المستدامة من خلال أدوات التغيير.

251 أنظر القسم الخامس من: Ponzio et al, "Rethinking Global Cooperation"، و"Reimagining Governance in a Multipolar World."

252 United Nations, General Assembly, *2005 World Summit Outcome*, 33.

253 The Hague Institute for Global Justice and Stimson Center, *Confronting the Crisis of Global Governance*, 109-113.

الملحق 1: رسم خرائط تفصيلية لأهداف التنمية المستدامة تشير صراحة إلى التكنولوجيا أو حوكمتها

	4.1: بحلول عام 2030، ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلًا عن إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وملكية الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والتحكم فيها، والميراث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر.
	2.3: بحلول عام 2030، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء والشعوب الأصلية وعائلات المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك، من خلال ضمان وتكافؤ فرص الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية، والمدخلات، والمعارف، والخدمات المالية، والأسواق، وفرص تحقيق القيمة المضافة، والعمالة غير الزراعية. **2أ:** زيادة الاستثمار، من خلال تعزيز التعاون الدولي في الهياكل الأساسية الريفية، وخدمات البحوث والإرشاد الزراعي، وتطوير التكنولوجيا، وبنوك الجينات النباتية والحيوانية؛ من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموًا
	3ب: دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تؤثر في المقام الأول على البلدان النامية. **3د:** تعزيز قدرة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على الإنذار المبكر، والحد من المخاطر، وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية
	4-4: حلول عام 2030، تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين لديهم المهارات ذات الصلة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، من أجل العمالة والوظائف اللائقة وريادة الأعمال. **4ب:** بحلول العام 2020، تحقيق زيادة كبيرة على الصعيد العالمي في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموًا، ودول الجزر الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية، في البلدان تقدمة النمو ،وغيرها من البلدان النامية.
	5ب: تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة.
	6أ: بحلول عام 2030، توسيع نطاق التعاون الدولي، ودعم بناء القدرات للبلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك تجميع المياه، وتحلية المياه، وكفاءة استخدام المياه، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام.
	7أ: بحلول عام 2030، تعزيز التعاون الدولي لتيسير الحصول على بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما فيها الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة. **7ب:** بحلول عام 2030، توسيع نطاق البنية التحتية، وتحديث التكنولوجيا، من أجل توفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأقل نموًا، ا ودول الجزر الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها.
	2.8: تعزيز السياسات الموجّهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائق، وتنظيم المشاريع، والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بما فيها الحصول على الخدمات المالية. **3.8:** تعزيز السياسات الموجّهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائق، وتنظيم المشاريع، والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها، بما فيها الحصول على الخدمات المالية

	5.9: تعزيز البحث العلمي، ورفع مستوى القدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير زيادة كبيرة لكل مليون شخص والإنفاق العام والخاص على البحث والتطوير، وذلك بحلول عام 2030 **9أ:** تيسير تطوير البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية، بتعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والفني للبلدان الأفريقية، والبلدان الأقل نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، ودول الجزرالصغيرة النامية. **9ب:** دعم تطوير التكنولوجيا المحلية، والبحث والابتكار في البلدان النامية، عن طريق ضمان بيئة من السياسات المؤاتية لجملة أمور، منها التنويع الصناعي، وإضافة القيمة إلى السلع الأساسية. **9ج:** تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير إمكانية الوصول الشامل ميسور التكلفة إلى الإنترنت في أقل البلدان نموًا بحلول عام 2020
	لا يوجد هدف صريح.
	11ج: دعم البلدان الأقل نموًا، بالمساعدة المالية والتقنية، في إشادة مبانٍ مستدامة قادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.
	12أ: دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للتحرك نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.
	لا يوجد هدف صريح.
	14أ: زيادة المعارف العلمية، وتطوير القدرات البحثية، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ومبادئها التوجيهية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية، وذلك من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز مساهمة التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، خاصةا دول الجزر الصغيرة النامية و البلدان الاقل نموًا.
	لا يوجد هدف صريح.
	10.16: ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية، وفق التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.
	6.17: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها؛ وتعزيز تبادل المعارف بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، بما فيها تحسين التنسيق بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا. **7.17:** تعزيز تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيًا في البلدان النامية بشروط مؤتية، بما فيها الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو المتفق عليه بصورة متبادلة. **8.17:** التشغيل الكامل لبنك التكنولوجيا، وآلية بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار للبلدان الأقل نموًا بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبالخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **16.17:** تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، مع استكمالها بشراكات بين أصحاب المصالح المتعددين، بُغية تحشد وتقاسم المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، وبالأخص البلدان النامية.

الملحق 2: الوثائق الرسمية التي تسترشد بها مبادئ بناء السلام

المبادئ الأساسية	المبادئ الرسمية وغير الرسمية للوثائق التي تم تفصيلها
معالجة الأسباب الجذرية	الأمم المتحدة. بناء السلام والحفاظ على السلام – تقرير الأمين العام. 30 يوليو 2020. (الصفحة 2، 10) الأمم المتحدة. جدول أعمالنا المشترك – تقرير الأمين العام. 10 سبتمبر 2021. (صفحة 59، 60) الأمم المتحدة. الجمعية العامة. إعلان بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة A/RES/75/1. 21 سبتمبر 2020. (صفحة 4) الأمم المتحدة. الأمين العام. موجز سياسة جدول أعمالنا المشترك: خطة جديدة للسلام. 20 يوليو 2023. (الصفحة 9: التضامن بمثابة «مخطط» لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع).
مبادئ تنمية القدرات المحلية	من أجل السلام .ميثاق صنع السلام. 2023. (يناقش أهمية الاستفادة من المعرفة والخبرة المحلية في عمليات بناء السلام (صفحة 5، 14). يسلط الضوء أيضا على التبعية (صفحة 33)) الأمم المتحدة. جدول أعمالنا المشترك – تقرير الأمين العام. 10 سبتمبر 2021. (صفحة 40 – حول بناء قدرات شبكات الشباب المحلية) الأمم المتحدة. المجلس الاستشاري الرفيع المستوى. اختراق للناس والكوكب. 16 أبريل 2023. (صفحة 17 عن التعريب، صفحة 43)
الإدماج العادل والهادف	مبادئ السلام .ميثاق صنع السلام. 2023. (الصفحة 5، 14، 27)- الأمم المتحدة. جدول أعمالنا المشترك – تقرير الأمين العام. 10 سبتمبر 2021. (صفحة 30، 40. الصفحة 68 بشأن تعددية الأطراف الشاملة – التفكير فيما وراء الدول كمشاركين) الأمم المتحدة. مجلس الأمن. المرأة والسلام والأمن S/RES/1325 . 31 أكتوبر .2000 الأمم المتحدة. مجلس الأمن. الشباب والسلام والأمن S/RES/2250. 9 ديسمبر .2015 الأمم المتحدة. الجمعية العامة. إعلان بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة A/RES/75/1. 21 سبتمبر 2020. (صفحة 4) الأمم المتحدة. الأمين العام. موجز سياسة جدول أعمالنا المشترك 9: خطة جديدة للسلام. 20 يوليو 2023. (صفحة 13)
المساءلة والشفافية	الأمم المتحدة. المجلس الاستشاري الرفيع المستوى. اختراق للناس والكوكب. 16 أبريل 2023. (صفحة 14، 16) الأمم المتحدة. جدول أعمالنا المشترك – تقرير الأمين العام. 10 سبتمبر 2021. (صفحة 25) الأمم المتحدة. الجمعية العامة. إعلان بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة A/RES/75/1 . 21 سبتمبر 2020. (صفحة 3، 4) مبادئ السلام. ميثاق صنع السلام. 2023. (صفحة 22-27) الأمم المتحدة. الأمين العام. موجز سياسة جدول أعمالنا المشترك 9: خطة جديدة للسلام. 20 يوليو 2023. (الصفحة 9: حول بناء الثقة من خلال تعزيز الشفافية)
مبادئ الولاء والعدالة الاجتماعية من أجل السلام	ميثاق صنع السلام. 2023. (صفحة 12) الأمم المتحدة. جدول أعمالنا المشترك – تقرير الأمين العام. 10 سبتمبر 2021. (الصفحة 3، 12، 17، 24. الصفحة 14 تتضمن تعريفا للتضامن) الأمم المتحدة. بناء السلام والحفاظ على السلام – تقرير الأمين العام. 30 يوليو 2020. (صفحة 3) الأمم المتحدة. الأمين العام. موجز سياسة جدول أعمالنا المشترك 9: خطة جديدة للسلام. 20 يوليو 2023. (صفحة 9-10)

المراجع

Abdenur, Adriana Erthal, Maiara Folly and Maja Groff. "Responsibility Chains: Building Global Governance for Forest Risk Commodity Chains." *Human Security and Governance, Issue Brief.* Stimson Center. September 13, 2022.

Abou-zeid, Amani and Moses Bayinga. *AU Data Policy Framework.* African Union. Last updated February 2022. Accessed August 4, 2023.

Acosta, Alejandro Garofali, Shaun Riordan and Mario Torres Jarrín. *The Environmental and Ethical Challenges of Artificial Intelligence*. Observer Research Foundation. July 2023. Accessed July 21, 2023.

Adams, Rachel, Nicolas Grossman, Kelle Howson, and Kelly Stone. "Global Index on Responsible AI: A Tool to Support the Implementation of UNESCO Recommendations on Ethics in AI." Global Index on Responsible AI. n.d. Accessed July 8, 2023.

African Union. *The Digital Transformation Strategy for Africa (2020-2023)*. May 18, 2020. Accessed August 4, 2023.

African Union. *The Digital Transformation Strategy for Africa (2020-2030)*. Last updated May 18, 2023. Accessed August 4, 2023.

African Union. "Agenda 2063: 'The Africa we want." Accessed August 4, 2023.

Agrawal, Anurag and Deepak Jaiswal. "When Machine Learning Meets AI and Game Theory." *Computer Science* (2012).

Aguirre, Anthony, Emilia Javorsky and Max Tegmark. "Artificial Escalation': Imagining the future of nuclear risk." *The Bulletin of Atomic Scientists*. July 17, 2023. Accessed August 4, 2023.

Akbari, Farkhondeh, and Jacqui True. *WPS in Afghanistan: Betrayal and Renewal*. Australian Feminist Foreign Policy Coalition. July 04, 2022.

Alter, Karen J. and Sophie Meunier. "The Politics of International Regime Complexity." *Perspectives on Politics* 7, no. 1 (2009). Cambridge, Cambridge University Press.

Ambassador Antje Leendertse, at the "Road to the Summit Discussion Series." Baha'i International Community. Meeting held on July 26, 2023.

Amnesty International. "More than 30 countries call for international legal controls on killer robots." *News.* February 24, 2023.

Anand, Alisha, and Harry Deng. *Towards Responsible AI in Defence: A Mapping and Comparative Analysis of AI Principles Adopted by States*. United Nations Institute for Disarmament Research. 2023.

Ananyan, Armenuhi and Kerry Longhurst. "Amidst an Ambition-Reality Gap: The UN's Women, Peace and Security Agenda." *The International Spectator 58*. no. 1. Jan. 2023.

Andrasko, Becca. "Environment, Fragility & Conflict." *Foreign Policy Magazine.* 2022.

Arcuri, Gregory, and Sujai Shivakumar. "Moore's Law and Its Practical Implications." Center for Strategic and International Studies. October 18, 2022.

Associated Press (Geneva). "Experts Seek Investigation of Wagner Group, Mali Forces." January 31, 2023.

Athayi, Abdullah, Neelab Hakim. "The dynamic of youth activism in Afghanistan: A journey between hope and desperation." *Heinrich-Böll-Stiftung European Union*, Brussels. (June 2022).

Aulin, Jenny. "Civil Society Inclusion in Peacebuilding." *Accord*, no.28. (March 2019).

Azad, Sohrab. "Peacebuilding between State and Non-State Actors: A Comparative Case Study of Afghanistan and Colombia." *Proceedings of the National Conference On Undergraduate Research*. Kenesaw State University. April 11, 2019

Beisheim, Marianne. "Country Level Politics Around the SDGs." *SWP Research Paper 2023.* Stiftung Wissenschaft und Politik. July 10, 2023.

Beisheim, Marianne and Silke Weinlich. "Accelerating SDGs through the 2024 Summit of the Future." *SDG Knowledge Hub.* IISD. February 1, 2023.

Belquis, Ahmadi, Matthew Parkes. "After a Year of Taliban Rule, Advances for Afghan Women and Youth Have All but Evaporated." *United States Institute of Peace.* August 25, 2022.

Berents, Helen and Caitlin Mollica. "Reciprocal institutional visibility: Youth, peace and security and 'inclusive' agendas at the United Nations." *Cooperation and Conflict 57*. no. 1. (April 2021).

Berridge, G.R. "Diplomacy: Theory and Practice 6." Palgrave Macmillan Cham. Springer. January 10, 2022.

Boutros-Ghali, Boutros. *An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-keeping*. New York, NY: Department of Public Information. United Nations. January 31, 1992.

Bremmer, Ian and Mustafa Suleyman. "Can States Learn to Govern Artificial Intelligence—Before It's Too Late?" *Foreign Affairs*. August 16, 2023.

Brinkerhoff, Derick W. and Peter J. Morgan. "Capacity and capacity development: Coping with complexity." *Public Administration and Development 30.* No. 1, (February 2010). Accessed July 10, 2023.

Cabinet Secretariat, Japan. "Social Principles of Human-Centric AI." Office of Policy Planning and Co-ordination on Territory and Sovereignty. Accessed July 2, 2023.

Camacho, Juan José Gómez. "Keeping Pace with an Accelerated World: Bringing Rapid Technological Change to the United Nations Agenda." *UN Chronicle*. October 18, 2018.

Campbell, Susanna P. "Global Governance and Local Peace: Accountability and Performance in International Peacebuilding." Cambridge: Cambridge University Press, 2018. Accessed July 17, 2023.

Caparini, Marina. *Organized environmental crime: Why it matters for peace operations*. Stockholm International Peace Research Institute. 12 May, 2022.

Carswell, Andrew J. "Unblocking the UN Security Council: The Uniting for Peace Resolution." *Journal of Conflict and Security Law 18.* no. 3. August 13, 2013.

Center for Humane Technology, "How might a long-term stock market transform tech?" *Your Ndivided Attention* (podcast series). August 25, 2022.

Centre for Disaster Philanthropy. *Afghanistan Humanitarian Crisis.* July 31, 2023. Accessed August 02, 2023.

Chapell, Bill. "What happens now after Russia suspends the last nuclear arms treaty with the U.S.?" *NPR*. February 22, 2023.

Charney, Craig. *Global Governance Survey 2023: Finding Consensus in a Divided World*. Stimson Center. June 15, 2023.

Chatham House. *Reflections on Building More Inclusive Global Governance.* International Law Programme. April 2021.

Chen, James. "What is the race to the bottom?" Investopedia. Last modified July 26, 2023. Accessed August 2, 2023.

Clark, Janine Natalya and Michael Ungar. (eds) "Resilience, Adaptive Peacebuilding and Transitional Justice: How Societies Recover after Collective Violence." Cambridge: Cambridge University Press, 2021. Accessed July 20, 2023.

Council on Foreign Relations. "What is Diplomacy?" *World 101.* Last updated May 12, 2023. Accessed August 21, 2023.

Cyberspace Administration of China. Office of the Central Cyberspace Affairs Commission. "Interim measures for the management of generative artificial intelligence services." Last modified July 13, 2023. Accessed August 1, 2023.

da Costa, Diana and Karlsrud, John. (2012). "Contextualising Liberal Peacebuilding for Local Circumstances." *Journal of Peacebuilding and Development 7.* No. 2 (August 2012).

Davies, Shawn, Therése Pettersson and Magnus Öberg. "Organized violence 1989-2022 and the return of conflicts between states." *Journal of Peace Research 54.* No. 4. (June, 2022). 593-610.

Day, Adam. "The New Agenda for Peace: A Model for the Declaration on Future Generations?" United Nations University. Centre for Policy Research. July 19, 2023. Accessed August 10, 2023.

Debusmann Jr., Bernd. "Private Military Firms See Demand in Ukraine War." *BBC.* March 09, 2022. Accessed, July 28, 2023.

Decker, Debra, Kathryn Rauhut, Allison Pytlak. "Fostering Accountability in the Cyberspace." The Stimson Center and European Union Institute for Security Studies. July 03, 2023. Accessed August 08, 2023.

de Coning, Cedric. "Adaptive peacebuilding." *International Affairs 94*. no. 2. (February, 2018).

de Coning, Cedric and Eli Stamnes. *UN Peacebuilding Architecture: The First 10 Years*. New York, NY: Routledge, 2016.

Derk, Loorbach, Niki Frantzeskaki, and Flor Avelino, "Sustainability Transitions Research: Transforming Science and Practice for Societal Change," (October 17, 2017): 599–626, 606.

Desai, Harsh, Jens Hesemann, Jonathan Cushla Thompson, and Kazuma Yabe. *States of Fragility 2022*. Organization for Economic Cooperation and Development. September 19, 2022. Accessed July 28, 2023.

Dhar, Virkein and Tiara Aurora. *The Inclusive Imaginaries Toolkit.* United Nations Development Programme. 2022. Accessed, August 23, 2023.

Di Razza, Namie. "The Accountability System for the Protection of Civilians in UN Peacekeeping." International Peace Institute. December 2020.

Docherty, Bonnie. "Losing Humanity: The Case against Killer Robots." Human Rights Watch. November 19, 2012. Accessed August 4, 2023.

Doha Forum and Stimson Center. *Reimagining Governance in a Multipolar World.* 2019.

Donelan, Michelle. "A Pro-innovation approach to AI regulation." Office for Artificial Intelligence. Department of Science,

Innovation and Technology of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland. Last updated August 3, 2023. Accessed August 4, 2023.

Doxsee, Catrina, Jared Thompson. "Massacres, Executions, and Falsified Graves: The Wagner Group's Mounting Humanitarian Cost in Mali." *Centre for Strategic and International Studies.* May 11, 2022.

Doyle, Michael and Nicholas Sambanis. *Making War & Building Peace: United Nations Peace Operations*. Princeton: Princeton University Press, 2006.

Durch, William, Joris Larik, Richard Ponzio, Nudhara Yusuf, Muznah Siddiqui and Jerry Zhang. *Road to 2023: Our Common Agenda and the Pact for the Future*. Stimson Center. June 17, 2022.

Ema, Arisa. "AI Governance in 2019: A Year in Review in Japan." *Arisaema*. Last updated January 18, 2020. Accessed August 4, 2023.

Engler, Alex. "The EU and the U.S. diverge on AI regulation: A transatlantic comparison and steps to alignment." Brookings. April 25, 2023. Accessed August 4, 2023.

eSafety Commissioner. "Digital Platform Regulators Forum puts generative AI on Agenda." Last updated July 4, 2023. Accessed July 5, 2023.

Espinosa, Maria Fernanda, Soon-Young Yoon, Nudhara Yusuf. *Feminist Framework for the Secretary General's Report: Our Common Agenda.* Global Women Leaders Voices. May 17, 2023.

European Commission. "Cyber: towards stronger EU capabilities for effective operational cooperation, solidarity and resilience." Shaping Europe's Digital Future. April 18, 2023.

European Commission. "Europe's Digital Decade: digital targets for 2030." Accessed July 1, 2023.

European Union. "Regulatory framework proposal on artificial intelligence." European Commission. Last modified June 20, 2023. Accessed August 1, 2023.

Foundation for Global Governance and Sustainability. "Global Resilience Council." Accessed on 15 March 2023.

Friedrich Ebert Stiftung. "A Global Digital Compact for Gender Equality." August 08, 2023.

Future of Life Institute. "Pause Giant AI Experiments: An Open Letter." *Future of Life Institute*. Last modified March 22, 2023. Accessed June 17, 2023.

Gippert, Birte J. "The sum of its parts? Sources of local legitimacy." *Cooperation and Conflict* 51, no. 4 (July, 2016).

Girgis, Mona. "The Capacity-Building Paradox: using friendship to build capacity in the South." *Development in Practice 17*. no. 3 (June, 2007).

GitHub. "OpenAI Evals." Accessed August 23, 2023.

Global Challenges Foundation. *Governing Our Climate Future. Interim Report of the Climate Governance Commission, 2021*. Stockholm: Global Challenges Foundation, 2021. 19, 64.

Global Governance Innovation Network. *ACUNS Annual Meeting 2023: Global Policy Dialogue Summary Report*. Stimson Center. June 22, 2023.

Global Network of Women Peacebuilders. "Take Urgent Action to Protect the Rights of Afghan Women and Girls and Restore Peace." 20 Aug. 2021.

Gowan, Richard, Daniel Forti. "What Future for U.N. Peacekeeping in Africa After Mali Shutters its Mision?" *International Crisis Group*. July 10, 2023.

Gowan, Richard. "What's New About the UN's New Agenda for Peace?" *Commentary*. International Crisis Group. July 19, 2023.

Grant, Ruth and Robert Keohane. "Accountability and Abuses of Power in World Politics." *American Political Science Review 99*. no. 1. (April 2005)

Green, Mark. "Much of the World Facing Debt Distress." *Stubborn Things.* Wilson Center, June 13, 2023.

Guardian Staff and agencies. "UN Says Climate Change 'out of control' After Likely Hottest Week on Record." *The Guardian*. July 6, 2023. Accessed August 2, 2023.

Gurumurthy, Anita, Nandini Chami, Amay Korjan, Merrin Muhammed Ashraf, and Viraj Desai. "Pragmatic Deal or Tragic Compromise? Reflections on the UN SG's Policy Brief on the Global Digital Compact." *Bot Populi IT for Change*. June 6, 2023. Accessed June 26, 2023.

Guterres, Antonio. *Use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination.* United Nations General Assembly. A/75/259. July 20, 2020.

Haar, Jerry. "Closing the Digital Divide." Wilson Center. April 21, 2023. Accessed July 8, 2023.

Habuka, Hiroki. *Japan's Approach to AI Regulation and its Impact on the 2023 G7 Presidency.* Center for Strategic and International Studies (CSIS). February 14, 2023. Accessed August 4, 2023.

Habuka, Hiroki. "The Path to trustworthy AI. G7 Outcomes and Implications for Global AI Governance." Center for Strategic and International Studies. Last updated June 6, 2023. Accessed July 1, 2023.

Hadjipavlou, Maria. "The Cyprus Conflict: Root Causes and Implications for Peacebuilding."*Journal of Peace Research 44*. no. 3. (May, 2007).

Haner, Justin, and Denise Garcia. "The Artificial Intelligence Arms Race: Trends and World Leaders in Autonomous Weapons Development." *Global Policy 10*, no. 3. (September 2019): Accessed July 10, 2023.

Hardin, Garrett. "The Tragedy of the Commons." *Science 162*, 3859. (December 1968). Accessed August 23, 2023.

Harris, David Evan. "The race to the bottom on AI safety must stop." Center for International Governance Innovation (CIGI). June 16, 2023.

Hearn, Sarah, Alejandra Kubitschek Bujones, and Alischa Kugel. *The United Nations "Peacebuilding Architecture":Past, Present, and Future.* New York, NY: New York University. Center on International Cooperation. May 2014. Accessed August 3, 2023.

High-Level Advisory Board for Effective Multilateralism. *A Breakthrough for People and Planet: Effective and Inclusive Governance for Today and the Future*. New York: United Nations University, 2023.

Hogeveen, Bart. *The UN norms of responsible state behavior in the cyberspace*. Australian Strategic Policy Institute. March 22, 2022. Accessed July 3, 2023.

Hope, Kempe Ronald. "Capacity development for good governance in developing societies: lessons from the field." *Development in Practice 19*. no. 1 (January, 2009).

Hrishikesh, Sharanya, Zoya Mateen. "Manipur: India Video Shows How Rape is Weaponized in Conflict." *BBC.* July 20, 2023. Accessed July 28, 2023.

Hu, Krystal. "ChatGPT sets record for fastest-growing user base - analyst note." *Reuters*. February 2, 2023.

Human Rights Watch. *Mali: New Atrocities by Malian Army, Apparent Wagner Fighters.* July 24, 2023.

IBM. "What is Artificial Intelligence?" Accessed August 21, 2023.

Igarapé Institute. "Global Task Force on Predictive Analytics for Security and Development." Accessed August 03, 2023.

International Committee of the Red Cross. "Autonomous weapons: The ICRC calls on states to take steps towards treaty negotiations." August 8, 2022.

International Telecommunications Union (ITU). "About." Accessed August 10, 2023.

International Telecommunication Union Telecommunication Development Sector. *Measuring digital development: Facts and Figures: Focus on Least Developed Countries*. March 2023.

Iyer, Mallika, Mavic Cabrera Balleza. *Connecting Women and Peace and Security (WPS) and Youth and Peace and Security (YPS) to Beijing +25 and the Generational Youth Forum.* Global Network of Women Peacebuilders. March 2020.

Kahn, Lauren. "Ground Rules for the Age of AI Warfare." *Foreign Affairs*. June 6, 2023.

Kaul, Inge, Isabelle Grunberg, and Marc Stern. "Defining Global Public Goods." *Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century*. (New York, 1999) Oxford Academic. 1 Nov. 2003.

Kin, Yeong Zee. "Singapore's model framework balances innovation and trust in AI." Organization for Economic Co-operation and Development for AI (OECD.AI) Policy Observatory. June 24, 2020.

Kymlicka, Will. "Solidarity in diverse societies: beyond neoliberal multiculturalism and welfare chauvinism." *Comparative Migration Studies 17*. no. 3. (December, 2015).

Lamb, Guy and Theo Stainer. "The Conundrum of DDR Coordination: The Case of South Sudan." *Stability: International Journal of Security & Development 7.* No. 1. April 27, 2018.

Leclerc, Katrina. " The world's first national action plan on youth, peace and security – an analysis of finnish commitments." *The Global Network of Women Peacebuilders*. December 09, 2021.

Lee, Hoesung and José Romero et al. *Climate Change 2023: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.* Intergovernmental Panel on Climate Change (IPPC). 2023.

Leonardsson, Hanna and Gustav Rudd. "The 'local turn' in peacebuilding: a literature review of effective and emancipatory local peacebuilding." *Third World Quarterly 36*. No. 5. (June, 2015).

Leslie, David. "Understanding Artificial Intelligence ethics and safety: A guide for the responsible design and implementation of AI systems in the public sector." Public Policy Institute. The Alan Turing Institute, 2019.

Lin Tay, Kai. "ASEAN Cyber-security Cooperation: Towards a Regional Emergency-response Framework." *International Institute for Strategic Studies.* June 22, 2023.

Maas, Jonne. "Machine learning and power relations." *AI and Society* 38 (2023).

Marchant, Gary E. "The Growing Gap Between Emerging Technologies and the Law." Springer Dordrecht. 2011. Accessed July 3, 2023.

Matheson, Mallory, Abdul Qahar Jawad, Samantha Lakin, Meranda Ma, Azzam Tomeh, Seint Seint Tun, Hama Sidi Yacoub and Kaung Hla Zan. "Principles For Peace: Local Insights On Building Lasting Peace." Principles for Peace & Search for Common Ground. 2021.

Mecklin, John. "A Time of Unprecedented Danger: It is 90 Seconds to Midnight." *Bulletin of the Atomic Scientists.* January 24, 2023.

Metz, Cade. "'The Godfather of A.I.' Leaves Google and Warns of Danger Ahead." *New York Times.* Last updated May 04, 2023.

Mitchell, C. R., and L. E. Hancock. Local Peacebuilding and National Peace: Interaction between Grassroots and Elite Processes. London: *Continuum*, 2012.

Monnier, Celine. "Now that National Prevention Strategies are in the New Agenda for Peace, what are the next Steps?" Center on International Cooperation. July 21, 2023.

Nichols, Michelle, "UN Security Council meets for first time on AI risks." *Reuters*. July 18, 2023.

Nichols, Michelle. "UN Chief Backs Idea of Global AI Watchdog Like Nuclear Agency." *Reuters.* Last updated June 12, 2023. Accessed August 2, 2023.

NowThis News. "UN Security Council Meeting on Artificial Intelligence." *Youtube.* Uploaded, July 18, 2023. Accessed August 8, 2023.

Nuclear Engineering International. "IAEA Monitoring Mission Blocked from Zaporizhia NPP." *NEI News.* February 23, 2023.

Odendaal, Andries. *A Crucial Link: Local Peace Committees and National Peacebuilding*. Washington, D.C. United States Institute of Peace Press. September 01, 2013.

Office of the Central Cyberspace Affairs Commission. "Interim Measures for the Management of Generative Artificial Intelligence Services." Cyberspace Administration of China. Last modified July 13, 2023. Accessed August 1, 2023.

Organisation for Economic Cooperation and Development. "OECD AI Principles." May, 2019. Accessed August 08, 2023.

Organisation for Security Cooperation in Europe. "Cyber/ICT Security.

Organization for Economic Co-operation and Development, Artificial Intelligence. "Demographics of AI professionals by country." OECD.AI Policy Observatory. 2023. Accessed July 8, 2023.

Organization for Economic Cooperation and Development. *The challenge of capacity development: working towards good practice*. September 19, 2006.

Organization for Economic Co-operation and Development for AI (OECD.AI) Policy Observatory. *Conceptual framework for the regulation of artificial intelligence and robotics till 2023*. Last modified January 22, 2021. Accessed August 4, 2023.

Osborn, Andrew. "Russia's Medvedev: We'd have to use a nuclear weapon if Ukrainian offensive was a success." *Reuters.* July 30, 2023. Accessed August 1, 2023.

Ottaway, Marina. *Sudan's Referendum—The Birth of a New Nation?* Carnegie Endowment for International Peace. January 5, 2011. Accessed August 8, 2023

Our Generation for Inclusive Peace. *Inclusive Peace, Inclusive Futures: Exploring the urgent need to further the Women, Peace and Security and Youth, Peace and Security Agendas*. [Policy Brief 10]. 2019.

Ozcelik, Asli, Yulia Nesterova, Graeme Young and Alex Maxwell. *Youth-led peace: The role of youth in peace processes*. (May 2021). University of Glasgow.

Parens, Raphael. "The Wagner Group's Playbook in Africa: Mali." *Foreign Policy Research Institute*. March 18, 2022.

Partnership on AI. "About us". Accessed August 28, 2023.

Payne, Laura and Islamic Relief. "Introduction to Peacebuilding: An Islamic Relief Practitioners' Guide." *Islamic Relief Sweden.* Stockholm, Sweden. (2020).

Peacebuilding Commission's Annual Session 2021 - Financing for Peacebuilding. *Statement Delivered by H.E. Bankole Adeoye, AU Commissioner for Political Affairs, Peace and Security*. Permanent Observer Mission of the African Union to the United Nations. New York, NY: November 29, 2021.

Piedmont, Dean. "The Role of Disarmament, Demobilization & Reintegration in Countering Violent Extremism." Centre for Security Governance. SSR 2.0 Brief no. 3 (June 2015).

Ponzio, Richard, Nudhara Yusuf, Muznah Siddiqui, and Joris Larik. *Global Governance Innovation Report 2023*. The Stimson Center. Washington, D.C., USA.

Ponzio, Richard, Nudhara Yusuf, Muznah Siddiqui, Joris Larik, Farwa Aamer and William Durch. *Rethinking Global Cooperation*. Stimson Center. September 2022.

Ponzio, Richard. *Democratic Peacebuilding: Aiding Afghanistan and other Fragile States*. Oxford: Oxford University Press, 2011.

Ponzio, Richard. "Strategic Policy Frameworks as Peacebuilding Tools: A Comparative Study." *Journal of Peacebuilding and Development 5*. Issue 2. (2010).

Ponzio, Richard and Muznah Siddiqui. "Peacekeeping, Disarmament & the New Agenda for Peace." *Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations*. Vol. 29 (2023).

Ponzio, Richard and Nudhara Yusuf. "Will the New Agenda for Peace and Summit of the Future Transform the UN?" *PassBlue*. June 20, 2023. Accessed on August 3, 2023.

Precedence Research. "Artificial Intelligence (AI) Market." Accessed July 31, 2023.

Principles for Peace. *The Peacemaking Covenant.* 2023.

Ray, Amit. "Mindfulness Meditation for Corporate Leadership and Management." July 21, 2017.

RiskOptics. "What is Cyber Governance?" *RiskOptics.* July 28, 2022. Accessed August 21, 2023.

Rogerson, Annys, Emma Hankins, Pablo Fuentes Nettel and Sulamaan Rahim. *We present the Government AI Readiness Index 2022*. Oxford Insights. December 12, 2022. Accessed August 8, 2022.

Sahar, Arif, and Christian Kaunert. "Higher Education as a Catalyst of Peacebuilding in Violence and Conflict-Affected Contexts: The Case of Afghanistan." *Peacebuilding 9*. no. 1. Jan. 2021.

Samuel, Sigal. "AI is a 'tragedy of the commons.' We've got solutions for that." *Vox*. July 7, 2023. Accessed August 1, 2023.

Sangiovanni, Andrea. "Solidarity as Joint Action." *Journal of Applied Philosophy 32*. no. 4. (November, 2015).

Sarfati, Agathe, Eimer Curtin and William Lighthart. "Reflecting the UN's Core Mission In Its Counterterrorism Efforts: Interview with Fionnuala Ní Aoláin." *International Peace Institute.* November 30, 2022.

Scharre, Paul. "AI's gatekeepers aren't prepared for what's coming." *Foreign Policy*. June 19, 2023. Accessed August 1, 2023.

Schrijver, Nico. "Managing the global commons: common good or common sink?" *Third World Quarterly 37, 7.* (2016).

Sharre, Paul. "A Million Mistakes a Second." *Foreign Policy Magazine*. September 12, 2018.

Sheehan, Matt and Sharon Du. "What China's Algorithm Registry Reveals about AI Governance." *Carnegie Endowment for International Peace.* Last updated December 9, 2022. Accessed August 4, 2023.

Shinoda, Hideaki. "The Difficulty and Importance of Local Ownership and Capacity Development in Peacebuilding." *Institute for Peace Science.* Hiroshima University.

Signé, Landry. "Fixing the global digital divide and digital access gap." *Commentary*. Brookings, July 05, 2023. Accessed August 2, 2023.

Simpson, Graeme. *The Missing Peace: Independent Progress Study on Youth, Peace and Security*. United Nations Population Fund. March 2018.

Steele, Carmen. "What is the Digital Divide." Digital Divide Council. February 22, 2019. Accessed July 9, 2023.

Stockholm International Peace Research Institute. "Arms Transfers Database." Stockholm International Peace Research Institute. Last updated March 13, 2023.

Stop Killer Robots, "Global progress towards a treaty on autonomous weapons," Accessed August 20, 2023.

Stuffer, Brian. "An Agenda for Action: Alternative Processes for Negotiating a Killer Robots," *Human Rights Watch*. November 10, 2022. Accessed August 4, 2023.

Sun, Raymond. "Global AI Regulation Tracker." Last updated July 10, 2023. Accessed July 9, 2023.

The Africa Center for Strategic Studies. "Debunking the Malian Junta's Claims." *Infographic.* April 12, 2022.

The Economist. "How to Worry Wisely About Artificial Intelligence." April 20, 2023. Accessed August 1, 2023.

The Hague Institute for Global Justice and Stimson Center. *Confronting the Crisis of Global Governance*. Report of the Commission on Global Security, Justice & Governance. The Hague and Washington, D.C.: The Hague Institute for Global Justice and the Stimson Center, June 2015.

The Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN). "About." Accessed August 10, 2023.

The Prompt Report. "Jailbreak Chat." Accessed August 29, 2023.
The Secretary-General's High-Level Panel on Threats, Challenges, and Change. "A more secure world: *Our shared responsibility*." New York: United Nations. Department of Public Information. December 2004.
The United Nations. "Hottest Ever July Signals 'Era of Global Boiling Has Arrived' Says UN Chief." *UN News.* July 27, 2023.
The White House. "FACT SHEET: Biden-Harris Administration Secures Voluntary Commitments from Leading Artificial Intelligence Companies to Manage the Risks Posed by AI." *Briefing Room.* July 21, 2023.
The World Bank. *World Development Report 2021*. 2021.
Thierer, Adam. "The Pacing Problem, the Collingridge Dilemma & Technological Determinism." The Technology Liberation Front. Last modified August 16, 2018. Accessed July 3, 2023.
Thompson, Jared, Catrina Doxsee, Joseph S. Bermudez Jr. "Tracking the Arrival of Russia's Wagner Group in Mali." Centre for Strategic and International Studies. February 02, 2022.
Torrent, Ignasi. "Scrutinising UN Peacebuilding: Entangled Peace and its Limits." *Peacebuilding*. Vol 3. October 2021.
Türk, Volker. "Artificial intelligence must be grounded in human rights, says High Commissioner." *Statements*. United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. July 12, 2023.
Türk, Volker. "Global Digital Compact Must Be Guided by Human Rights, Says Türk." *Statements.*
United Nations. Office of the High Commissioner for Human Rights. May 08, 2023.
United Nations Commission on the Status of Women. *CSW67 Agreed Conclusions.* March 20, 2023.
United Nations Development Programme. *Capacity development: practice note.* October, 2008.
United Nations. "About South-South and Triangular Cooperation." Office for South-South Cooperation. Accessed August 24, 2023.
United Nations. "Guterres Calls for G20 to Agree $500 Billion Annual Stimulus for Sustainable Development." *UN News.* February 17, 2023. Accessed August 23, 2023.
United Nations. "Halfway to 2030, world 'nowhere near' reaching Global Goals, UN warns." *UN News.* July 17, 2023. Accessed August 18, 2023.
United Nations. "SDG Summit 2023." accessed August 23, 2023.
United Nations Assistance Mission in Afghanistan. *Afghanistan's National Action Plan on UNSCR1325- Women, Peace and Security. Ministry of Foreign Affairs and Directorate of Human Rights and Women's International Affairs*. June 2015.
United Nations. *Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future*. Accessed August 23, 2023.
United Nations. *Our Common Agenda: Summary of the Thematic Consultations.* May 2022. Accessed August 23, 2023.
United Nations. *Our Common Agenda Policy Brief 5: A Global Digital Compact – an Open, Free and Secure Digital Future for All*. May 2023. Accessed June 26, 2023.
United Nations. *Our Common Agenda Policy Brief 9. A New Agenda for Peace.* July 2023. Accessed July 21, 2023.
United Nations. *Our Common Agenda–Report of the Secretary General.* September 10, 2021.
United Nations. *United Nations Charter*. New York: United Nations, October 24, 1945.
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. *Ethics of Artificial Intelligence*. November, 2021. Accessed July 10, 2023.
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. *Let girls and women in Afghanistan learn!* January 18, 2023.
United Nations. Department of Economic and Social Affairs. *Global Sustainable Development Report 2023*. New York, USA.
United Nations. General Assembly. *Declaration on the commemoration of the seventy-fifth anniversary of the United Nations.* A/RES/75/1. September 21, 2020.
United Nations. General Assembly. Seventy-fifth session. *Declaration on the Commemoration of the Seventy-fifth Anniversary of the United Nations.* A/RES/75/1. September 28, 2020.
United Nations. General Assembly. Seventy-fourth session. *Road map for digital cooperation: implementation of the recommendations of the High-level Panel on Digital Cooperation.* May 29, 2020. A/74/821.
United Nations. General Assembly. Seventy-seventh session. *Promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism.* September 16, 2022. A/77/345. Accessed July 28, 2023.
United Nations. General Assembly. Seventy-sixth session. *Modalities of the Summit for the Future.* A/RES/76/307. September 12, 2022.

United Nations. General Assembly. Seventy-sixth session. *Peacebuilding Fund-Report of the Secretary-General*. February 10, 2022. A/76/687. Accessed August 3, 2023.

United Nations. General Assembly. Seventy-sixth session. *Standing Mandate for a General Assembly Debate When a Veto is Cast in the Security Council*. A/RES/76/262. Official record, April 28, 2022.

United Nations. General Assembly. Sixtieth Session. *The Peacebuilding Commission*. December 30, 2005. 60/180. Official record. December 30, 2005.

United Nations. General Assembly. *Summit of the Future Draft Decision (revision 3)*. August 15, 2023. Accessed 23, 2023.

United Nations. General Assembly. "PGA Remarks to Briefing By the SG on our Common Agenda." February 13, 2023

United Nations. General Assembly and Security Council. Seventy-sixth session. *Peacebuilding and Sustaining Peace*. January 28, 2022. A/76/668–S/2022/66.

United Nations. Global Opinions "*Peace and Security*." Accessed July 10, 2023.

United Nations. Office of Disarmament Affairs. "Convention on Certain Conventional Weapons — Group of Governmental Experts on Lethal Autonomous Weapons Systems." 2023. Accessed August 4, 2023.

United Nations. Office of the Secretary General's Envoy on Technology. "Multistakeholder Advisory Body on Artificial Intelligence."

United Nations. Peacebuilding Commission. *Joint Communique on United Nations-African Union Memorandum of Understanding on Peacebuilding*. September 18, 2017.

United Nations. Secretary-General. Fiftieth session. *Supplement to an Agenda for Peace: position paper of the Secretary-General on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations.* A/50/60. S/1995/1. January 25, 1995.

United Nations. Secretary-General. "Priorities: Prevention."

United Nations. Security Council. "Subsidiary Organs Branch." Accessed on August 3, 2023.

United Nations. Security Council. 9381st meeting. *International Community Must Urgently Confront New Reality of Generative, Artificial Intelligence, Speakers Stress as Security Council Debates Risks, Rewards*. SC/15359. July 18, 2023.

United Nations. Security Council. *Report of the Secretary General: Women, Peace and Security*. S/2021/827. September 27, 2021.

United Nations. Security Council. *Report of the Secretary General: Youth, Peace and Security Agenda*. S/2020/167. March 02, 2020.

United Nations. Security Council. Sixtieth session. *2005 World Summit Outcome*. December 20, 2005. S/RES/1645(2005). Official record. October 24, 2005.

United Nations Journal. Official Meetings. "General Assembly." Accessed August 23, 2023

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA). *Republic of South Sudan 2018*, Financial Tracking Service.

United Nations Office of the High Commissioner on Human Rights. *Civil society organizations brief the committee on the elimination of discrimination against women on the situation in afghanistan, bulgaria, republic of moldova and kiribati.* 17 February 2020. CEDAW/20/7.

United Nations Political and Peacebuilding Affairs. "We need urgent, united action to face global crises, says USG DiCarlo at meeting of Academic Council on the UN System." Washington D.C. June 21, 2023.

United Nations Press Office. "Secretary-General Urges Security Council to Ensure Transparency, Accountability, Oversight, in First Debate on Artificial Intelligence." *Press Release.* July 18, 2023.

United Nations Regional Centre for Preventive Diplomacy for Central Asia. *Foreword.* August 27, 2020.

United Nations Sustainable Development Goals Report, 2023, United Nations.

United Nations University. "The New Agenda for Peace: A Model for the Declaration on Future Generations?" *Centre for Policy Research.* United Nations University. July 19, 2023.

United Nations Women. *Priorities and recommendations of Afghan women inside Afghanistan*. October 2022.

United Nations Women. *Young women in peace and security: At the intersection of the YPS and WPS agendas.* New York. April, 2018.

United States Cybersecurity and Infrastructure Security Agency. "Cybersecurity Governance." Accessed August 21, 2023.

United States Department of Commerce International Trade Administration. "UK AI regulations 2023." Last modified June 21, 2023. Accessed August 4, 2023.

Uppsala Conflict Data Base. UCDP Charts, Graphs and Maps. Accessed August 12, 2023.

Uppsala Conflict Data Program. *2022*. Department of Peace and Conflict Research. Uppsala University. Accessed June 26, 2022.

Valente, Anna Azaryeva. *Financing for young people in peacebuilding: An overview.* United Nations Alliance of Civilizations (UNAOC). December 2021.

Villesenor, John. "How to deal with AI-enabled disinformation." *Brookings*, November 23, 2020.

Vinuesa, Ricardo, Hossein Azizpour, Iolanda Leite, Madeline Balaam, Virginia Dignum, Sami Domisch, Anna Fellander, Simone D. Langhans, Max Tegmark, & Francesco F. Nerini. "The role of artificial intelligence in achieving the Sustainable Development Goals." *Nature Communications 11*, no. 233. (January 2020). Accessed July 3, 2023.

Wallach, Wendell. "Is Humanity Risking Disaster? The Necessity of Autonomous Weapons System Governance." Carnegie Council for Ethics in International Affairs. February 23, 2023. Accessed August 4, 2023.

Wanaina-Maina, Betty Nyambura and Arthur Paige. "The Secretary-General's Proposal for Assessed Contributions for the Peacebuilding Fund: An Explainer." Center on International Cooperation. New York University. April 14, 2022; Accessed on August 4, 2023.

Wheeler, Skye. "U.N. Peacekeeping Has a Sexual Abuse Problem." *Human Rights Watch*. January 11, 2020.

Whittaker, Meredith. "The Steep Cost of Capture." *Interactions 28,* no. 6 (June 2022). Accessed June 18, 2023.

Williams, Rhiannon. "Humans may be more likely to believe disinformation generated by AI." *Technology Review*. June 28, 2023.

World Bank. *Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course*. Washington, DC: World Bank. 2022.

Written Testimony of Dario Amodei. "Oversight of AI: Principles for Regulation." Judiciary Committee: Subcommittee on Privacy, Technology and the Law. United States Senate. July 25, 2023.

Yayboke, Erol. *Accessing South Sudan: Humanitarian Aid in a Time of Crisis*. Center for Strategic and International Studies. November 27, 2018. Accessed August 8, 2023.

Zahar, Marie-Joëlle and Erin McCandless. "Sustaining Peace One Day at a Time: Inclusion, Transition Crises, and the Resilience of Social Contracts." *Journal of Intervention and Statebuilding 14*. no. 1. (December, 2019).

Zargar, Ummer. "Science legend of Islamic Rennaissance," *Greater Kashmir*. August 30, 2018. Accessed August 25, 2023.

تقرير مستقبل التعاون الدولي لعام 2023

بناء مستقبل مشترك: ابتكار الحوكمة لحل المشاكل العالمية والإقليمية

على الرغم من الأزمات العميقة التي تواجه العالم، إلا أن البشرية لم يكن لديها، في أي وقت مضى، مثل هذه الوفرة من المعرفة، أو الموارد، أو الوسائل التكنولوجية، لمعالجة المشاكل الدولية بفعالية من خلال العمل الجماعي. وعلى هذه الخلفيّة، يسعى تقرير مستقبل التعاون الدولي 2023 (FIC'23) إلى تسهيل تعاون أعمق بين الحكومات، والمجتمعات المدنية، والزعماء الدينيين، ووسائل الإعلام، ومجتمعات الأعمال، والمنظمات الدولية؛ لمساعدة الأجيال الحالية والمستقبلية على تحقيق إمكاناتها الكاملة. ويركز على ما تحتاجه مؤسسات وممارسات التعاون العالمي والإقليمي لمواكبة الاتجاهات التخريبية في التكنولوجيا السيبرانية، ومواجهة التحديات المدمرة للنزاع المستمر. ويوضح كيف يمكن للمبادرات المصمّمة بعناية والمسؤولة في مجال الحوكمة السيبرانية، بما في ذلك تنظيم الذكاء الاصطناعي، وفي تنشيط بناء السلام، أن تفيد الشعوب والأمم، وتؤثر على نتائج قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2023، وقمة المستقبل في سبتمبر 2024. وليس لدى البشرية وقت تضيّعه في التواني عن تنشيط حل المشاكل العالمية والإقليمية في هذه القضايا وغيرها من القضايا الشائكة، من خلال التعاون الدولي القائم على المبادئ، وبالتركيز على المستقبل.

الشكل 2.4: متابعة قمة أهداف التنمية المستدامة وخارطة الطريق لقمة المستقبل

الدائرة الكحلية تشير إلى المسار الحكومي (ومصالح الأطراف)*

الدائرة الزرقاء تشير إلى المسار الموجه من المجتمع المدني (بمساهمة الأمم المتحدة والحكومة)*

*تم إدراج أنشطة موصى بها مختارة فقط. المصدر: شكل أصلي لمركز ستيمسون

STIMSON

DOHA FORUM منتدى الدوحة

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية
GLOBAL INSTITUTE FOR STRATEGIC RESEARCH